من أجل العراق

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

الأمم المتحدة في العراق
في ٢٠٢٠

المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

في هذا العدد

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت
الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

ص٤ | تمهيد

ص٥ | التنوع في العراق: المنبع الأزلي للاعتزاز والحيوية الوطنية

ص٦ | اتفاق سنجار: نحو مستقبل أفضل للمجتمع المحلي المنكوب

الأمم المتحدة في العراق

ص٨ | حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق

السيدة أليس وولبول
نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ص١٠ | بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مضت قدما في عدة قضايا، منها محاربة خطاب الكراهية والعنف الجنساني ودعم دور المرأة في السياسة وتمكين الشباب

السيدة إيرينا فوياشكوفا-سوليورانو
نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية / المنسقة المقيمة في العراق

ص١٢ | مقابلة

يقوم المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بنشر مجلة "من أجل العراق"، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة الموقف الرسمي للأمم المتحدة، ويمكن إعادة إنتاج موادها بحرية مع الإشارة الى ما تستحقه المجلة من فضل.

مدير المكتب الإعلامي: سمير غطاس

رئيس التحرير: إيفان جورجيفيتش
هيئة التحرير: خالد دهب، ليلى شامجي، سيليا ثومبسون وفريق الأمم المتحدة القطري

التصميم: سالار عبدالله بريفكاني

ترجمها الى العربية: دينا رمضان، عبد الرحمن الجبوري، عزيزة عيسى، منال عمر، أثير المظفر، ضياء القيسي، قاسم الأسدي.

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

حقوق الصور: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة.

العمل الفني: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

للتعليقات والاقتراحات: الرجاء الاتصال بالبريد الألكتروني

unami-information@un.org

موقع الأمم المتحدة في العراق:

http://www.uniraq.org

قنوات يونامي للتواصل الإجتماعي:

http://www.flickr.com/photos/uniraq
https://www.facebook.com/UnitedNationsIraq
https://twitter.com/UNiraq
https://www.youtube.com/user/UNIraqVideos
https://www.instagram.com/unami_iraq

ص٧

الاستفادة من قوة الشباب أولوية يونامي

ورش العمل الوطنية للشباب تدعو لمشاركة أوسع للشباب في تخطيط مستقبل البلاد

ص١٦

المساعدة الإنتخابية

الانتخابات النزيهة أساسية لإعادة بناء ثقة الجمهور: الأمم المتحدة توسع نطاق الدعم الانتخابي مع بدء استعدادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

ص١٨

مكتب حقوق الإنسان سؤال و جواب مع..

مديرة مكتب حقوق الإنسان السيدة دانييل بيل

ص٢٢

يونيتاد

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش

ص٢٤

مقابلة مع د. صلاح الحاج حسن ممثل منظمة الأغذية والزراعة في العراق

ص٣٨

مقابلة مع السيدة باولا بولانتشا نائبة ممثل المنظمة في العراق

ص٤٢

السيد بير لودهامر المدير الأقدم لبرنامج العراق في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

ص٦٤

مقابلة مع المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق د. مها قطاع

ص٢٤

منظمة الأغذية والزراعة

ص٣٠

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ص٣٤

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

ص٤٠

منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة

ص٤٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ص٥٠

برنامج الأغذية العالمي

ص٥٦

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ص٦٢

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ص٦٨

هيئة الامم المتحدة للمرأة

ص٢٦

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ص٣٢

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ص٣٨

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ص٤٢

دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

ص٤٨

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ص٥٢

منظمة الصحة العالمية

ص٥٨

المنظمة الدولية للهجرة

ص٦٤

منظمة العمل الدولية

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

السيدة جينين هينيس-بلاسخارت

تمهيد

عصفت الجائحة العالمية بجميع أنحاء العالم عام ٢٠٢٠، ولم يكن العراق استثناء من ذلك. فقد ضاعف كوفيد ١٩ من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية والصحية وغيرها من التحديات بما في ذلك أزمة اقتصادية ومالية وسط هبوط أسعار النفط واستمرار القلاقل الاجتماعية والتوترات الإقليمية المحتدمة.

وقد تأثرت أسرة الأمم المتحدة في العراق كذلك، ولكن استمر الموظفون في العمل بلا كلل، في تحدٍ للقيود العالمية والوطنية والمحلية لكي يتواجدوا في مقرات عملنا في العراق، بعيداً عن العائلة والأحباء لفترات زمنية ممتدة. بينما اضطر آخرون للتكيف مع ترتيبات عمل جديدة عن بعد لتقديم دعم متواصل بلا انقطاع للميدان.

إن تواصلنا مع قطاع واسع من الشركاء العراقيين وجهاً لوجه أو عبر الإنترنت وتواجدنا القوي على الأرض وسط جائحة كوفيد ١٩ يبرهنان على التزامنا الراسخ تجاه العراق والعراقيين.

وقد طالبت في كافة مشاركاتي الأطراف المعنية الوطنية بالتكاتف بروح من الوحدة وبناء القدرة المحلية على الصمود واتخاذ خطوات ملموسة نحو خفض دائم للتوترات وحماية العراق من كافة أشكال التنافس على السلطة.

كما تواصلنا مع الأطراف العراقية حول تنفيذ البرنامج الحكومي والعلاقات بين بغداد وأربيل والحوار المتعلق بسنجار وكركوك والمرأة والسلام والأمن والشباب وحقوق الإنسان من بين موضوعات أخرى. وبعد إعلان الحكومة الانتخابات العامة المبكرة في ٢٠٢١، تحركنا بسرعة لتقديم المزيد من الدعم الاستشاري والفني للأطراف الانتخابية العراقية، خاصة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بما في ذلك من خلال معالجة الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالقدرات. كما تصدينا للجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في جائحة كوفيد ١٩ وتأثيرها على الأشخاص مع تعزيز تدابير الاحتواء وتخفيف آثارها. واستمرت مطالبتنا بمزيد من المساءلة والحماية لحقوق الإنسان، خاصة في سياق المظاهرات الشعبية والعنف المصاحب لها، والذي خلّف ما يقرب من ٥٠٠ قتيل وحوالي ٨٠٠٠ مصاب، بالإضافة إلى الإصلاح القضائي والقانوني. وقد تواصلنا مع الشباب العراقي في ورش عمل عقدت في جميع أنحاء البلاد، حيث وفرنا لهم منصة قيمة لتكون أصواتهم مسموعة.

وبالإضافة إلى معالجة احتياجات الجمهور أثناء جائحة كوفيد ١٩، وفي ظل العبء الضخم الذي ألقته على الاقتصاد، أكملت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خطة استجابة اقتصادية واجتماعية (تقدر بحوالي ١,٤ مليار دولار) لكي يواءم العراق بين الجهود الإنسانية والتنموية وجهود بناء السلام.

ومع انطلاق اللقاحات في ٢٠٢١، آمل أن تصبح هذه الأزمة الصحية قريباً ذكرى من الماضي، ومن ثم تفسح المجال والوقت لمعالجة المشكلات وانتهاز الفرص الماثلة في المستقبل. ولا يزال أمامنا عمل مهم مع استمرارنا في مساعدة ما يزيد على مليون عراقي لا يزالون نازحين و/أو في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية ومع عملنا نحو تحسين الحوكمة وتعزيز الحوار البناء بين الأطراف الفاعلة العراقية. وأحد المحطات الأساسية في هذه الرحلة بالتأكيد هي إجراء انتخابات نزيهة، والتي تعتبر أساساً في إعادة بناء ثقة الجمهور وتنشيط الديمقراطية.

لن نتزحزح عن جهودنا لدعم العراق. وفي عام ٢٠٢٠ احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى ٧٥ لخدمة الإنسانية. والعراق هو عضو مؤسس للأمم المتحدة: وشراكتنا اليوم أقوى من أي وقت مضى ونحن نعمل معاً للوفاء بتطلعات الشعب نحو مجتمع أكثر أماناً وازدهاراً وعدلاً.

جينين هينيس-بلاسخارت
الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق

التنوع في العراق: المنبع الأزلي للاعتزاز والحيوية الوطنية

لقد عززت السنوات التي قضيتها في العراق قناعتي أن التسامح وشمول الجميع ليستا ضرورتان أخلاقيتان وسياسيتان فحسب، بل تشكلان مصدراً قيماً للحيوية الوطنية والثروة الثقافية، وحقاً، للثروة الاقتصادية. فالمجتمع الذي تتعايش فيه سلمياً جماعات متنوعة لا يكون آمناً فحسب، بل يكون أيضاً مجتمعاً نابضاً بالحياة ومزدهراً وواثقاً بنفسه.

إنها صيغة نمطية وفي نفس الوقت حقيقة أساسية أن العراق كان دائماً ولا يزال فسيفساء غنية من الثقافات. فقد نشأت بعض أعظم الاختراعات في التاريخ الإنساني أو تم تحسينها هنا، كالعجلة والكلمة المكتوبة وعلم الجبر وعدد لا يحصى من الاختراعات الأخرى.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن تلك الاختراعات لم تكن إنجازات مكون واحد أو تكلمت بلغة واحدة أو اشتركت بنفس الثقافة، بل على العكس كانت نتاجاً للتنوع وتبادل الأفكار والآراء. إن المكونات المجتمعية التي منحت الإنسانية هذا التراث قد تقبلت اختلافاتها واستفادت منها.

وللعراقيين أن يفخروا بنفس القدر بتنوعهم الحالي، فهو لا يضفي جمالاً ثقافياً أخاذاً فحسب، بل يمكن أيضاً أن يوفر ميزة تنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي.

بيد أن "بيت الحكمة" الذي يتمتع بالقوة ينبغي أن يقوم على أسس راسخة، ولكن للأسف، تعرضت تلك الأسس في الآونة الأخيرة إلى هزات في الصميم. لقد تآمر سوء الإدارة، والتوترات الجيوسياسية، والفصل المجتمعي القاسي، وخطاب التحريض والكراهية، ورعب داعش، لجعل العديد من العراقيين في وضع غاية في الهشاشة.

وتتضرر الأقليات العراقية، بالإضافة إلى النساء والصغار وكبار السن والذين يعانون من الإعاقة، على نحو غير متناسب من التهجير والحرمان من الحقوق وضعف الحصول على الخدمات الأساسية، الأمر الذي ازداد سوءاً تحت وطأة الانكماش الاقتصادي.

وفي أحد إحاطاتي الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، شددت على أن محاربة المحاصصة المثيرة للانقسام ومحاربة الفساد وبناء القدرة المحلية على مواجهة الأزمات وأشكال أكثر شمولاً من التنمية ليست مجرد ضرورات اقتصادية، بل هي توفر بدائل سياسية لإدارة الأزمة المستمرة. وعلاوة على ذلك، من شأن التماسك أن يضعف أولئك الساعين إلى مغانم شخصية بدلاً من المصلحة الوطنية، ومن شأن الوحدة أن تعزز السيادة: فكلما زاد عدد العراقيين الذين يتكلمون ويعملون كشخص واحد، تضاءلت فرص ضعفهم أمام التدخل الخارجي.

وفي المقابل، سيكون المجتمع الذي تسوده الوحدة في وضع أفضل للدفاع عن مصالحه على المستوى الوطني، لذا تكون المصالحة ضمن المجتمع المحلي على نفس مستوى أهمية العمل على المصالحة بين المجتمعات.

نتفق جميعاً على أن حماية التنوع أمر حتمي، لكن السؤال هو: كيف؟ إن المفتاح هو: أن يكون احترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون سارياً على الجميع بلا استثناء.

وعلى غرار تقاطع الطرق الحقيقي، يأتي مفترق الطرق الحضاري بعدة خيارات، ويسمح لنا بالذهاب في اتجاهات شتى. ولكن عبور مفترق طرق على نحو صحيح يتطلب قواعداً وأن تُحترم تلك القواعد. وسيتفق أي شخص قاد سيارة في بغداد أن القليل هم من يلتزمون بأية قواعد لمشاركة استخدام الطريق!

إن احترام الهويات المتعددة التي يمكنها أن تندمج مع، أو تكمل، بعضها، بدلاً من اضطهاد واستبعاد وإلغاء بعضها للبعض الآخر، يتطلب اعترافاً بتساوي كل مواطن أمام القانون.

ويتوجب على الزعماء السياسيين والمجتمعيين أن يبادروا وتتكاتف أيديهم لخدمة مصالح الشعب العراقي، وأن لا ينخرطوا أبداً في أفعال وتصريحات تحريضية من شأنها أن توصم أو تلوم أو تجرد الآخرين من إنسانيتهم، وأن لا يتغاضوا عن تلك الأفعال والتصريحات.

ومثلما يجب معاملة العراق على قدم المساواة كدولة ذات سيادة ضمن المجتمع الدولي، يجب معاملة كافة العراقيين كمواطنين متساوين في وطنهم. وتقوم الأمم المتحدة على المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وستكون سيادة العراق في أقوى حالاتها عند ضمان المساواة بين جميع مكوناته.

ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية من الوثائق الأساسية التي تؤكد على أنه من مسؤولية الدول حماية وتعزيز هوية الأقليات ولا يجوز ممارسة التمييز ضدهم.

وبطبيعة الحال، فإن الهويات الفردية والجماعية تتشابك بطرق معقدة، بيد انه لا يمكن أن يكون هناك حقوق أسمى أو حقوق منفصلة لأية جماعة من شأنها أن تضع أفرادها خارج سيادة القانون. ولا يجوز مطلقاً التذرع بالهوية الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية لتبرير أي شكل من أشكال الاضطهاد أو انتهاك الحقوق.

وكما يلعب التنوع دوراً في بناء المواطنة، فإن حقوق المواطنة ضرورية لحماية التنوع: إنه مسار ذو اتجاهين.

يعدُّ تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ركناً أساسياً من أركان الولاية المنوطة بالأمم المتحدة في العراق. ويشمل عملنا في هذا المجال الجهود التالية:

- **نرصد حالة حقوق الإنسان ونقدم التقارير عنها – بما في ذلك حقوق الأقليات.**
- **نساعد على تعزيز المؤسسات الحكومية من أجل**

ضمان تمتع الجميع بهذه الحقوق، فلدينا شراكة قوية مع المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان ونأمل أن يتم قريباً إتمام القانون الخاص بمناهضة التمييز وحماية التنوع.

- **ندعو على نطاق واسع من أجل حماية الأقليات، بما في ذلك لغاتهم وحقوقهم، حيث ركزت ورشتا عمل أقيمتا مؤخرا في بغداد وأربيل على هذه الأمور تحديداً.**
- **نيسر مبادرات المصالحة المجتمعية ونشارك فيها في كافة أنحاء العراق.**
- **نسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وقضايا مثل خطاب الكراهية، والذي تبنت البعثة خطة عمل لمناهضته، وسنواصل الدفاع عن التدابير القائمة على الحقوق، بما في ذلك ما يخص مسودة القانون بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية.**
- **ندعم العودة الآمنة للنازحين الى مجتمعاتهم الأصلية، لا سيما عندما يكونون في وضع أقلية.**
- **نؤكد الحاجة الى العدالة والمساءلة عن الجرائم التي تضررت منها المكونات العراقية، وكذلك الحاجة إلى زيادة وعي الناس بتاريخ العراق الحافل بالاضطرابات فيما يخص الأقليات.**

وفي حوارات جرت مؤخراً مع ممثلي الأقليات والمتظاهرين الشباب، شعرت بشدة بأسهم وخيبة أملهم. وشرحت لهم بأن التغيير يحتاج الى وقت وعمل جاد يضطلع به العديد من الأشخاص وأن الفهم المشترك بشأن المضي قدماً لا يمكن أن تفرضه الأمم المتحدة: فالملكية العراقية لذلك الفهم أمر أساسي.

لقد تغلب العراقيون في الماضي على تحديات جسام، واليوم لا ينبغي لهم أن ييأسوا. وفي شهر تشرين الأول عام ٢٠٢٠ احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لعملها في خدمة الإنسانية. والعراق عضو مؤسس للأمم المتحدة، وسنواصل شراكتنا والعمل سوية من أجل مجتمع عراقي أكثر أماناً ورخاءً وعدلاً.

اتفاق سنجار:
نحو مستقبل أفضل للمجتمع المحلي المنكوب

عندما تم الإعلان عن اتفاق حول الوضع في قضاء سنجار بمحافظة نينوى بين حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، سارعت البعثة إلى الترحيب بهذا الإنجاز. وبالفعل كانت البعثة مؤيداً صريحاً للترتيبات التي تنشد تأمين مستقبل أفضل لأهالي سنجار المظلومين.

وقد عملت الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) السيدة جينين هينيس-بلاسخارت على هذا الملف بلا كلل منذ توليها منصبها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مستخدمة المساعي الحميدة لتيسير المناقشات بين بغداد وأربيل وتقريب الأطراف المعنية من اتفاق ثبت أنه صعب المنال حتى الآن.

وقد وصفت السيدة هينيس بلاسخارت هذا الاتفاق بأنه " فصل جديد لسنجار تأتي فيه مصلحة أبناء سنجار في المقام الأول". ويساعد هذا الإنجاز على تمهيد الطريق لعودة النازحين إلى منازلهم وتسريع وتيرة إعادة الإعمار وتحسين تقديم الخدمات العامة.

وتدعو الممثلة الخاصة للأمين العام باستمرار إلى الحوار والمصالحة في زياراتها المتعددة إلى سنجار والموصل وغيرها. وعلى الأرض، رأت بشكل مباشر الدمار الذي أحدثه داعش ودعت لتكثيف جهود إعادة البناء مع تقديم الدعم المستمر من الأمم المتحدة لمساعي الحكومة لتخفيف المعاناة عن ذلك المجتمع.

وقد عانى أبناء سنجار من محن رهيبة وجرائم وحشية عام ٢٠١٤ حين اجتاح تنظيم داعش القضاء وقام بالقتل والتدمير واختصوا الايزيدين بحملة التدمير الممنهجة. وفر الآلاف إلى الجبال وقتل الكثيرون. وتم اختطاف النساء والأطفال واستعبادهم وتعريضهم لجرائم جنسية مروعة. ولا يزال الكثيرون مفقودين ويستمر الناجون في المعاناة من ندوب هذه الصدمة الجماعية. وابتليت النساء بشكل خاص بالوصم والرفض. ومنذ الهزيمة العسكرية لداعش، واجه الضحايا والناجون عقبات بسبب الخلاف حول الترتيبات الأمنية وتقديم الخدمات العامة وغياب الإدارة الموحدة.

واليوم لا يزال هناك الكثير من العمل. ومع تنفيذ العناصر الأمنية في الاتفاق، يجب أن تركز الجهود كذلك على إرساء الحوكمة المستقرة والمستدامة من خلال إدارة موحدة.

"ويمهد ما تحقق حتى الآن الطريق أمام المزيد من التحسن في الظروف المعيشية، ولكن لكي يتم ذلك ينبغي على جميع الأطراف المعنية العمل بوحدة وتضامن. وسواء في جبل سنجار، حيث يعيش الكثير من السكان في خيام حلت محل منازلهم القريبة المدمرة أو في زياراتي لمخيمات النازحين الأخرى، شعرت بصمود أبناء سنجار في حفاظهم على ثقافتهم وأرضهم وإصرارهم على المطالبة بحقوقهم في الحرية والعدالة رغم الصعاب. فهي أرض أجدادهم ولن يقايضوها مقابل أي شيء آخر."

ولكنهم يحتاجون دعمنا جميعاً. فالحوكمة الفعالة من خلال إدارة موحدة وهياكل أمنية مستقرة شرطان أساسيان ليتمكن المجتمع المحلي من إعادة البناء والازدهار. ويجب الإسراع في استكمال الترتيبات الأمنية وتنفيذ أجزاء الاتفاق الأخرى من أجل تكثيف إعمال إعادة الإعمار وتقديم الخدمات الضرورية. وينبغي أن يكون هناك المزيد من التحسن للظروف على الأرض لتيسير العودة الكريمة والطوعية.

وستستمر البعثة مع كافة الأطراف المعنية في السعي لتحقيق هذه الأهداف بعزيمة متجددة، داعماً هذا المجتمع المحلي وهو يبني مستقبلاً أكثر عدلاً وسلاماً.

الاستفادة من قوة الشباب

أولوية يونامي

ورش العمل الوطنية للشباب تدعو لمشاركة أوسع للشباب في تخطيط مستقبل البلاد

إن الشباب هم قلب المجتمع النابض ومستقبله. وفي العراق تقل أعمار ما يقرب من ٧٠٪ من السكان عن ٢٥ عاماً. ومع أخذ ذلك في الاعتبار وبما يتفق مع انخراط البعثة في توسيع الحيز المدني، بدأ مكتب الشؤون السياسية في مجموعة طموحة من أنشطة التواصل للوقوف على آراء الشباب وتشجيعهم على المشاركة في تخطيط مسار التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وعلى مدار ١٨ شهراً منذ بداية عام ٢٠١٩، عقدت ١٨ ورشة عمل للشباب، واحدة في كل محافظة. حيث نظمت يونامي هذه الورش بالتنسيق مع لجنة التعايش والسلم المجتمعي بمكتب رئيس الوزراء وجمعية الأمل العراقية تحت عنوان "الشباب العراقي: ريادة في الحوار والاستقرار"، والتي توجت بمؤتمر وطني في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠.

وقد شارك طلاب ومهنيون شباب وناشطون سياسيون وشباب عاطلون عن العمل تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة في هذه الورش، وجهاً لوجه قبل جائحة كوفيد ١٩ ثم افتراضياً أو مع اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة أثناء الجائحة. وقد جاء هؤلاء الشباب الذين بلغ عددهم ٣٣٤ رجلاً و٢٤٦ امرأة من خلفيات متنوعة، إلا أن الرسالة في جميع الورش كانت متسقة: الشباب يريدون أن تكون أصواتهم مسموعة وأن يكون لهم رأي أكبر في إدارة بلادهم.

وقالت إحدى المشاركات في أواخر العشرينات من عمرها "الأمر المثير للاهتمام هو أننا تمكنا من كسر الحاجز بين المسؤولين الحكوميين والشباب". وأضافت "لقد تحدثنا بصراحة. واستمعوا إلى القضايا التي نواجهها. ونأمل أن يكون هناك حلول في المستقبل وتعاون أكبر بين شباب المجتمع المدني والحكومة".

وقد أشارت السيدة هناء إدور، رئيسة المنظمة العراقية الشريكة جمعية الأمل، إلى أن هذه الأنشطة تتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ لسنة ٢٠١٥ حول الشباب والسلام والأمن، كما أنها وسيلة ضرورية للاستفادة من طاقات الشباب وتوجيهها نحو تحسين حياتهم في بلادهم.

وأضافت: "الشباب متحمسون ولديهم رؤية واقعية. فهم لا يتوقعون من الحكومة أن تنفذ سياسات معينة فحسب، بل أن تأخذ مبادراتهم في الاعتبار وتشركهم في عمليات صياغة السياسات وتطوير المشروعات. هذا بالإضافة إلى تسهيل إسهام الشباب في الأنشطة الاقتصادية وضمان التمكين السياسي ومعالجة القضايا الاجتماعية مثل المخدرات ووضع السلاح تحت سيطرة الدولة."

وعرض المؤتمر الوطني في بغداد النتائج والتوصيات من ورش العمل في المحافظات على كبار المسؤولين وممثلي الحكومة، الذين أصغوا باهتمام وتحدثوا بعد ذلك عن أهمية إشراك الشباب في شؤون البلاد. وشملت تلك التوصيات تحسين دور الشباب في عمليات صنع القرار وتعزيز المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي للشباب وتقوية سيادة القانون وإنفاذ القانون وتحسين فرص التوظيف المحلي والاستثمار والتأكيد على سيطرة الدولة على السلاح وحماية النساء من العنف المنزلي وحماية البيئة والتغلب على النزاعات العشائرية.

وقالت السيدة أليس وولبول نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق في ختام المؤتمر: "يحدوني أمل وقناعة بأن هذه النهاية هي في حقيقتها بداية. إن وجودكم هنا اليوم وإسهاماتكم الملهمة في ورش عمل الشباب تعطيني ثقة في أن شباب العراق مستعد لتحدي العثور على طرق تعاونية ومبتكرة لمعالجة التحديات التي تواجه بلادكم."

وقد وفرت هذه المحافل منصة للشباب للتعبير عن مخاوفهم وعرض أفكارهم، مما شكل في حد ذاته خطوة صغيرة لكنها مهمة في نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة غير معتاد في المجتمع، بحسب مدير قسم الشؤون السياسية مانوج ماثيو. كما أشار إلى أن ممثلي الشباب عقدوا عدة اجتماعات مباشرة مع مسؤولين حكوميين منذ ذلك الوقت لمتابعة تلك التوصيات.

وأضاف: "قدمت ورش العمل شيئاً مختلفاً، محفلاً للشباب ليتحدثوا ويتواصلوا مع المسؤولين الحكوميين ويشاركوا مخاوفهم ويحاولوا الوصول إلى حلول معاً".

"وبالنسبة للشباب، يعد ذلك تطوراً إيجابياً: هناك هيئة دولية تستمع لهم. أصواتهم مسموعة من حكومتهم. وتزيد هذه الأنشطة من إحساسهم بالثقة في إثارة القضايا مباشرة مع كبار المسؤولين الحكوميين وتعطي أملاً لجيل الشباب مما يعزز من مهارات القيادة لديهم ويشجعهم على أن يكونوا حجر الأساس لمجتمعهم. وقد قامت البعثة بتيسير كل ذلك ونحن مسرورين بأن نكون جزءاً من ذلك".

الأمم المتحدة في العراق

حقائق سريعة عن الأمم المتحدة في العراق

ما هو تفويض يونامي؟

يؤكد قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩)، الصادر في ٢١ آيار ٢٠١٩ على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، كما يؤكد أهمية استقرار العراق وأمنه بالنسبة لشعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي، لا سيما في ضوء انتصار العراق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ويدعم العراق في التصدي للتحديات التي يواجهها في سياق مواصلة جهوده لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والتحول بشكل متزايد لمهمة التعافي وإعادة الإعمار والمصالحة بما في ذلك ضرورة تلبية احتياجات كافة العراقيين بمن فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحين والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية والدينية.

وتشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (١) تقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق، حكومة وشعباً، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة الوطنية، وتطوير عمليات الانتخابات والاستفتاءات، وتعزيز الأحكام والإصلاحات الدستورية، وتسهيل الحوار الإقليمي وإجراء تعداد سكاني. ٢) تعزيز ودعم وتسهيل، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، المساعدة الإنسانية وتنفيذ العهد الدولي وتحسين تقديم الخدمات الأساسية والإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.٣) تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق.

تنفيذ ولاية البعثة

تنخرط بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشكل كامل مع الحكومة وفي شراكة وثيقة مع القيادة السياسية في العراق في تقديم المشورة والمساعدة والدعم بشأن مجموعة من الأمور، من بينها على سبيل المثال: بناء المؤسسات والإصلاح التشريعي بما في ذلك في قطاع الأمن.

كما تعمل البعثة بتنسيق وثيق مع المؤسسات العراقية، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، على تعزيز قيم المصالحة الوطنية والتسامح والتعايش كجزء من عملية لبناء بيئة مواتية للمصالحة. وتركز على ضمان الملكية الوطنية والقبول من جانب مكونات المجتمع العراقي، بما في ذلك على المستويات السياسية والمجتمعية والإقليمية.

ومنذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، لعبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) دوراً حاسماً في تقديم الدعم في كتابة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمساعدة في إجراء

عشر عمليات انتخابية. كما إن المساعدة الانتخابية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى المؤسسات العراقية تتكامل بشكل تام مع المشاريع الانتخابية الأخرى التي يتم تنفيذها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة. ويشمل الدعم بناء القدرات وتقديم المشورة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن العمليات وتكنولوجيا المعلومات وتقنيات التصويت الجديدة واللوجستيات الانتخابية والإجراءات والتدريب والاتصالات الاستراتيجية والصياغة القانونية / الشكاوى الانتخابية. كما تتيح المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة الدعم التشريعي لمختلف لجان الخبراء الفنية في مجلس النواب.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها في العراق. وتشمل هذه الأنشطة المراقبة والإبلاغ وتبني القضايا وتقديم المشورة والمساعدة للسلطات في تنفيذ التزامات العراق في مجال حقوق الإنسان، وبناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني في قضايا حقوق الإنسان. كما تهدف الأنشطة إلى تعزيز احترام حقوق الشعب العراقي في مجال حقوق الإنسان ومشاركته الكاملة والمتساوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وإنهاء الانتهاكات وضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الإنصاف للضحايا وتمكين العراقيين من المطالبة باحترام وحماية حقوقهم الإنسانية وصونها.

ووفقا لتفويضها بشأن العلاقات مع دول الجوار، تنخرط البعثة باستمرار في تعزيز التعاون بين العراق والكويت، كما تدعم كلا الجانبين في البحث عن المفقودين وفي القضية الحساسة المتعلقة بالممتلكات الكويتية المفقودة.

كيف تنفذ الأمم المتحدة مشاريعها في العراق؟

تعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة للعراق مع الحكومة والشركاء في المجالين الإنمائي والإنساني ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتيسير ودعم المساعدات الإنسانية والمساعدة على التعافي والمساعدات الحيوية لتنفيذ استراتيجية التنمية والتخطيط والتنسيق التنمويين للبعثة. وتسهل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جهود منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق والاستمرارية بين العمل الإنساني والسلام والتحول إلى التنمية المستدامة.

ومن خلال شبكة ميدانية واسعة النطاق، تسهل البعثة الشراكات والمنتديات بين الأطراف المعنية المتعددة لدعم الجهود المناطة بمنظومة الأمم المتحدة أثناء المرحلة الانتقالية لما بعد داعش، بما في ذلك عودة السكان النازحين واستقرار المناطق المحررة حديثًا والمساواة بين الجنسين والتماسك والاندماج الاجتماعيين والإصلاحات الهيكلية والمصالحة المجتمعية.

أين تعمل الأمم المتحدة في العراق؟

تعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وفريق الأمم المتحدة القطري في جميع محافظات العراق الثماني عشرة وتعمل على مستوى المجتمع المحلي والمحافظة والإقليم وعلى المستوى الوطني. وينتشر الموظفون العراقيون والدوليون في جميع أنحاء البلاد ويعملون بالشراكة مع نظرائهم على المستوى المحلي ومستوى المحافظات والأقاليم والمستوى الوطني.

ما هي منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في العراق؟

يضم فريق الأمم المتحدة القطري ٢٣ عضوًا، بما في ذلك ١٥ وكالة مقيمة و٣ وكالات غير مقيمة. والمنظمات هي: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والمنظمة الدولية للهجرة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام هي الوكالات غير المقيمة). بالإضافة إلى ذلك، يضم فريق الأمم المتحدة القطري مجموعة البنك الدولي.

وتم إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي إرتكبها داعش (يونيتاد) بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، بتفويض لدعم الجهود العراقية المحلية لمساءلة عناصر داعش عن جرائمهم المرتكبة في العراق، وذلك من خلال جمع وحفظ وتخزين المواد الاستدلالية للجرائم التي قد ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ما الفرق بين يونامي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في العراق؟

إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية أنشأت في عام ٢٠٠٣ بناء على طلب من الحكومة العراقية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠. وفي عام ٢٠٠٧، تم توسيع دورها بشكل كبير بموجب القرار ١٧٧٠.

في حين إن وجود منظمات الأمم المتحدة في العراق قائم على أساس الاتفاقات الثنائية مع الحكومة العراقية.

منذ متى كانت الامم المتحدة موجودة في العراق ولماذا؟

العراق عضو مؤسس في الأمم المتحدة. وتعمل عدد من منظمات الأمم المتحدة في العراق منذ عام ١٩٥٥، في حين أنشأت منظمات أخرى مكاتبها في أوائل تسعينات القرن الماضي، ومرة أخرى بعد عام ٢٠٠٣. وتواصل الأمم المتحدة تواجدها في العراق للاستجابة لاحتياجات الشعب العراقي ودعم جهودهم لتحقيق مستقبل آمن ومزدهر.

هل لدى الأمم المتحدة أي انحياز إلى مجموعات أو فصائل بعينها؟

الأمم المتحدة هي منظمة محايدة تعمل في العراق بناء على طلب من الحكومة العراقية وبالشراكة معها. ولا تحابي الأمم المتحدة أية مجموعات أو فصائل سياسية أو طائفية أو عرقية. وهي تتمسك بأعلى المعايير في تعزيز تكافؤ الفرص بين جميع العراقيين واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التمكين لتحقيق مستقبل ناجح وكريم ومستدام لشعب العراق.

كيف تدار يونامي؟

يرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ويساعده نائبان، أحدهما يشرف على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية والآخر يشرف على جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية ويؤدي مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق. وتدير البعثةَ إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام في الأمم المتحدة، بدعم من إدارة الدعم العملياتي.

ومن خلال قراره ٢٥٢٢ (٢٠٢٠)، المتخذ في ٢٩ آيار ٢٠١٩ قام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حتى ٣١ آيار ٢٠٢١.

ويبلغ عدد كادر البعثة المأذون به ٨٠٧ فرداً (٣٠٦ دولياً ٥٠١ عراقياً).

بلغت ميزانية البعثة لعام ٢٠٢٠: ١٠٠,٥ مليون دولار أمريكي.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مضت قدما في عدة قضايا، منها محاربة خطاب الكراهية والعنف الجنساني ودعم دور المرأة في السياسة وتمكين الشباب

السيدة أليـــس ووبـــول

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

لقد كان عام ٢٠٢٠ حافلا بالنسبة للبعثة، حيث تحققت إنجازات ملموسة يمكن أن ننظر لها بعين الفخر مع استمرارنا في تنفيذ ولايتنا بنفس الحماس

كان عام ٢٠٢٠ عاماً لا مثيل له، إثر انتشار جائحة كوفيد-١٩ في أنحاء العالم. وقد بدأت العام أنا وزملائي بالإعداد للكثير من المشروعات والزيارات المشوقة ولكن الحاجة إلى التباعد الاجتماعي جعلت العديد من فعالياتنا واجتماعاتنا المرتقبة أمراً مستحيلاً. وكان هذا مصدراً للإحباط الشديد بالنسبة لنا. إلا أننا تعلمنا أن نتكيف بسرعة مع ما يعرف باسم "الوضع الطبيعي الجديد": التوصل لطرق لعقد الاجتماعات عن بعد وترؤس ورش العمل والندوات عبر الإنترنت والقيام بزيارات افتراضية للأطراف المعنية في جميع أنحاء البلاد. وقد أرسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة لكافة البعثات الميدانية للأمم المتحدة، بما في ذلك يونامي، بأن "نبقى ونعمل" لتنفيذ ولاياتنا التي منحها لنا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهذا ما فعلناه – الاستمرار في مساعدتنا للعراق في هذا العام الحافل بالتغيرات السياسية المحلية الجسيمة والتطورات الأمنية الإقليمية والأزمة الاقتصادية الناتجة عن هبوط أسعار النفط العالمية.

وعلى الرغم من تمكننا من الاستمرار في العديد من أنشطتنا بشكل مختلف، إلا أن عدم قدرتي على الالتقاء بالمزيد من شركائنا العراقيين شخصياً في عام ٢٠٢٠ كان أمراً مخيباً لآمالي. ولكنني تشرفت برئاسة سلسلة من ورش العمل الافتراضية الممتازة مع شباب من كل محافظة

من محافظات العراق على حدة، واستمعت لهم وهم يناقشون بنشاط وفطنة التحديات الرئيسية التي تؤثر على مجتمعاتهم المحلية. وشاركت في مؤتمرات قيمة عبر الإنترنت مع برلمانيين عراقيين وكبار صناع القرار ونشطاء المجتمع المدني حول قضايا مهمة مثل مكافحة العنف الأسري ودعم العراقيات الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالصراع والحاجة الماسة إلى فتح المجال السياسي العراقي أمام المرشحات ذوات الموهبة للمناصب الرسمية. وخلال عام ٢٠٢٠، سررت باللقاءات المنتظمة التي راعت التباعد الاجتماعي مع أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالمرأة – المدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني وسياسيين سابقين قدموا للبعثة مشورة قيمة وفهماً متعمقاً للتطورات السياسية والاجتماعية وساعدونا على تشكيل استجابتنا.

ومن أبرز أحداث هذا العام زيارة المستشار الخاص المعني بالإبادة الجماعية السيد أداما ديينج إلى العراق في بداية شهر آذار/مارس، حيث شاركته في استضافة اجتماع حيوي لخبراء الاتصالات الحكوميين والصحافة وممثلي الإعلام الرقمي والإعلام المسموع والمرئي لمناقشة أفضل سبل محاربة خطاب الكراهية في العراق. ومن الأحداث المميزة أيضاً زيارتي في شهر كانون الثاني/يناير (قبل جائحة كوفيد-١٩) إلى جامعة الموصل حيث حدثني الفريق القيادي للجامعة عن خططهم المستقبلية الطموحة كمركز إقليمي للتعلم والتميز البحثي. ومن بين المحاور الرئيسية على مدار العام عمل البعثة لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بدء الاستعدادات للانتخابات الوطنية التي تم الإعلان عنها في ٢٠٢١. وقد عملت وفريق الشؤون الانتخابية في البعثة عن كثب مع مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات لدعم بناء القدرات والخبرات داخل المنظمة.

وفي الوقت ذاته، أشعر بالفخر لأننا، وبفضل التعاون الدائم بين وزارة الدفاع العراقية والخبراء الكويتيين، شهدنا تقدماً ملموساً في ملف عزيز على قلبي: البحث عن رفات مواطني الكويت الذين فقدوا أثناء الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠. وكان عام ٢٠٢٠ عاماً تحقق فيه تقدم فعلي، حيث تم اكتشاف مقبرتين جماعيتين في محافظة المثنى في شهر كانون الثاني/يناير، وتم نقل الرفات من هذين الموقعين بطائرة الأمم المتحدة إلى المعامل في مدينة الكويت ثم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت السلطات الكويتية رسمياً بأن الرفات التي تم اكتشافها سابقاً في المثنى في آب/أغسطس ٢٠١٩ تعود بالفعل لبعض المواطنين الكويتيين المفقودين. وهي معلومات آمل أن تمنح خاتمة لبعض العائلات المكلومة.

لقد كان عام ٢٠٢٠ حافلاً بالنسبة للبعثة، حيث تحققت إنجازات ملموسة يمكن أن ننظر لها بعين الفخر مع استمرارنا في تنفيذ ولايتنا بنفس الحماس. ولكننا افتقدنا قدراً من التواصل الشخصي مع أصدقائنا وشركائنا العراقيين بسبب كوفيد- ١٩. وآمل أن نتمكن في ٢٠٢١ من تقوية تلك العلاقات المباشرة مع انحسار الجائحة.

> **وقد عملت وفريق الشؤون الانتخابية في البعثة عن كثب مع مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات لدعم بناء القدرات والخبرات داخل المنظمة**

مقابلة مع

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية / المنسقة المقيمة في العراق

السيدة إيرينا فوياشكوفا-سوليورانو

ما هي المجالات ذات الأولوية التي تم فيها تنفيذ معظم المشاريع الإنسانية والتنموية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠؟

استمرت أولويات الفريق القطري الإنساني التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ في التركيز على توفير الدعم المنقذ للحياة الى المتبقين من النازحين الأكثر عرضةً للخطر داخل وخارج مخيمات النازحين.

وفي هذا السياق، نظرًا لإغلاق الحكومة المفاجئ لمخيمات النازحين في الربع الأخير من السنة، فقد واجهنا تحديات في الاستمرار في تقديم الدعم المنقذ للحياة عن طريق نظام الدعم العنقودي الراسخ للمجتمع الإنساني. ومع ذلك، فقد تمكنا من التكييف مع الوضع وتحويل دعمنا الإنساني جزئيًا إلى مجتمعات العودة أو العشوائيات حيث استقر النازحون الأكثر ضعفًا. ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول في الدعم الإنساني حتى عام ٢٠٢١ مع توقع المزيد من إغلاق مخيمات النازحين والتفكير في حلول دائمة.

وفي ذات الوقت، استمرت الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في المحافظات المتضررة من النزاع والتي لا تزال تستضيف أعدادًا كبيرة من النازحين، داخل وخارج المخيمات، ولا يزالون يعيشون في مناطق شديدة الخطورة. وتشمل هذه المحافظات دهوك وأربيل والسليمانية ونينوى والأنبار وديالى وبغداد.

وفيما يتعلق بأنشطة التنمية لفريق الأمم المتحدة القطري في عام ٢٠٢٠، كان التركيز على تنفيذ إطار التعاون الجديد الذي تم تصميمه لدعم خطة التنمية الوطنية للعراق ورؤية العراق لغاية ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن تنفيذ الأنشطة المخططة قد واجه تحديًا بسبب تأثير جائحة كورونا وحقيقة أن حكومة جديدة لم تتشكل إلا في النصف الثاني من العام. واستجابة للتحديات التي تسببها الجائحة والتي كان العراق يواجهها، وضع فريق الأمم المتحدة القطري خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والتي وضعت أنشطة جديدة متعلقة بالجائحة وتعديلات للمشاريع القائمة بالفعل.

تشارك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشكل كبير في جهود إعادة الإعمار في المناطق المحررة. هل يمكنك اخبارنا المزيد عن ذلك؟

كان تأثير أنشطة تحقيق الاستقرار كبيرًا وتم إحراز تقدم هائل في المناطق المحررة.

إن أحد البرامج الرئيسية للأمم المتحدة هو مرفق تمويل الاستقرار الذي يدعم خمس محافظات هي الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين في إعادة الإعمار المادي للإسكان ومر افق البنية التحتية الحكومية التي تساهم في استقرار المجتمعات وتعمل على تمكين عودة النازحين العر اقيين، ووضع الأساس للتعافي بعد النزاع مع داعش. ومن خلال عمل فرق مرفق تمويل الاستقرار وعدد متز ايد من المشاريع الأخرى لوكالات فريق الأمم المتحدة القطري، أُعيد تأهيل مئات الآلاف من المنازل ومئات المدارس والأراضي الزراعية وأماكن العبادة والجامعات الرئيسة وأكثر من مائة من مر افق الرعاية الصحية وعشرات مر اكز الشرطة والمحاكم في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار. كما أن خلق فرص كسب العيش وبناء مجتمعات أكثر قوة وتماسكًا في إطار برامج التماسك الاجتماعي يُعَد جزءًا مهمًا من البرنامج في عام ٢٠٢٠.

بالإضافة إلى ذلك، أعطينا الأولوية لتوفير:

- مشاريع المساعدة المجتمعية وفرص كسب العيش، ومساعدة العائدين والنازحين والمجتمعات المضيفة الضعيفة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توسيع أعمالها لخلق وظائف جديدة، ودعم مهارات التوظيف من خلال إجراء التدريب المهني وريادة الأعمال الصغيرة، ومن خلال توفير النقد مقابل العمل.
- إعادة تأهيل الملاجئ للعائدين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك إزالة الأنقاض وإعادة التدوير، وكذلك إعادة تأهيل البنى التحتية لتنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية (إعادة تأهيل الأسواق، والشبكات الكهربائية، وشبكات المياه، والمنشآت الصحية، والبلديات، إلخ..)
- كانت استعادة الزراعة وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه من المكونات الرئيسية لجهود إعادة الإعمار لأن الزراعة هي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للعراق، والنمو الموجه نحو الزراعة ليس ضروريًا من الناحية الاقتصادية فحسب، بل لديه القدرة على تحسين الأمن الغذائي وزيادة الاكتفاء الذاتي و إفادة الفقراء السكان في كل من المناطق الريفية والحضرية.

وقد ركزت الأمم المتحدة أيضًا على إعادة بناء وإعادة تأهيل المو اقع والمباني التاريخية في الموصل كأداة لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة المجتمعية مثل مسجد النوري والمئذنة الحدباء وكنيسة الطاهرة وكنيسة الساعة ومسجد الأغوات.

فضلاً عن ذلك، قامت دائرة مكافحة الألغام بتطهير أكثر من ١٣٥,٠٠٠ متر مربع من الأراضي الزراعية الملوثة بالقذائف المتفجرة في الأنبار ونينوى.

وتشارك العديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضًا في مشاريع تحقيق الاستقرار مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي نشطة للغاية في دعم النظم الصحية.

واصلت أسرة الأمم المتحدة تسليم المساعدات للمتضررين في المناطق المحررة. هل أنتم راضون عما تم تحقيقه / إنجازه حتى الآن؟

نعم، أنا راضية عما تم إنجازه على الرغم من التحديات والصعوبات التشغيلية واللوجستية الشديدة بسبب جائحة كورونا بما في ذلك حظر التجوال والقيود المفروضة على الحركة وإغلاق العديد من الدو ائر الحكومية والمر اكز المجتمعية وإجراءات التباعد الاجتماعي التي أدت إلى تعطيل وتأخير بعض النشاطات.

وعلى الرغم من هذه الظروف، تمكنت وكالات الأمم المتحدة قادرة من تحقيق نتائج جوهرية في عام ٢٠٢٠ وهي على استعداد لمواصلة

القيام بذلك في العام المقبل لدعم المتضررين في المناطق المحررة وخارجها.

وفي عام ٢٠٢٠، تمكن الشركاء الإنسانيون وحدهم من الوصول إلى أكثر من ١,٥ مليون شخص ومدّهم بالمساعدات الإنسانية.

في مناسبات قليلة في عام ٢٠٢٠، أطلقت الأمم المتحدة نداءات للحصول على أموال لمساعدة المستفيدين من عمليات التنمية في العراق. كيف تقيمين استجابة المانحين للنداء الإنساني؟

في الوقت الذي تطلق كل وكالة نداءاتها الخاصة للحصول على تمويل ثنائي لبرامج معينة، يتم تنسيق الاستجابة الإنسانية في العراق من خلال خطة الاستجابة الإنسانية السنوية. وفي عام ٢٠٢٠، سعى المجتمع الإنساني في العراق للحصول على ٦٦٢ مليون دولار لتلبية احتياجات المستفيدين (بما في ذلك الاستجابة لجائحة كورونا) وحصلنا على ٩٢٪ مما طلبناه من مجتمع المانحين. وهذا يشير إلى أن تخطيطنا كان و اقعيًا وأن هناك دعمًا قويًا من المانحين للمساعدة الإنسانية في العراق.

ونحن على ثقة من أن التعاون والتضامن الدوليين سيستمران في المجال الإنساني وكذلك في المجال التنموي لتقديم الدعم في عام ٢٠٢١ حتى لا يتخلف أحد عن الركب خلال هذه الأوقات الصعبة لشعب العراق.

في عام ٢٠٢٠ انضممتي إلى أسرة الأمم المتحدة في العراق. كيف ترين دورك بصفتك نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام / المنسقة المقيمة / منسقة الشؤون الإنسانية – وتشرفين على الجهود الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة في هذا البلد؟ كيف تقارنين هذا المنصب مع مناصبك السابقة؟

كان عام ٢٠٢٠ عامًا غير مسبوق يحمل معه مجموعة جديدة من التحديات للعراق تتعلق بجائحة كورونا.

في العراق، الذي كان يواجه بالفعل تحديات متعددة مثل النازحين والأزمة الاقتصادية والاجتماعية أظهر عام ٢٠٢٠ مزيدًا من الترابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني والحاجة إلى تنسيق الإجراءات في هذه الجبهات.

وتحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، فإن دوري بصفتي المنسقة المقيمة / منسقة الشؤون الإنسانية، هو ضمان وتسهيل تنسيق وتماسك أقوى لأنشطة الأمم المتحدة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للناس في العراق. وبينما يتم تعيين هياكل إدارة الأمم المتحدة، يتمثل دوري في اعتماد طرق مرنة للعمل والتكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار من خلال تجاربها الاقتصادية والصحية والبيئية طويلة الأجل.

لقد كان لي عمل طويل مع المنظمة الدولية للهجرة، وهي وكالة لم تنضم إلى أسرة الأمم المتحدة إلا في عام ٢٠١٦ ونمت بشكل كبير بسبب زيادة تحديات الهجرة العالمية. إن دوري الجديد كمنسقة مقيمة منذ عام ٢٠١٣ والآن كمنسقة مقيمة / منسقة للشؤون الانسانية في العراق يعد مفيداً للغاية لأنه يتيح لي الحصول على منظور أوسع للتحديات التي يواجهها الناس في العراق والقدرة على التأثير وقيادة استجابة الأمم المتحدة وفقًا لذلك.

في عام ٢٠٢٠ شهدنا قرار الحكومة العراقية بالإسراع بإغلاق مخيمات النازحين. ماذا فعلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة النازحين العراقيين المحتاجين؟

دعت الأمم المتحدة، مع المجتمع الإنساني الأوسع في العراق، إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين وبالتالي جعل مخيمات النازحين

طي النسيان. وبالتمسك بهذا الهدف، نظل ملتزمين بالمبادئ القائلة بأن العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة. هذه المبادئ الأساسية هي في صميم عمل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي وكذلك في العراق. ويتم دعم تسهيل العودة والاندماج المحلي والاستقرار في أماكن أخرى من قبل الأمم المتحدة بناءً على هذه المبادئ فقط، بما في ذلك من خلال تسهيل زيارات المخيمات والمشاهدة.

أما من حيث الأنشطة، فالقائمة كبيرة. على سبيل المثال لا الحصر: بدأنا المراقبة أثناء إغلاق المخيمات وأثناء العبور وفي العودة أو مناطق النزوح الثانوية لدعم النازحين العراقيين المتأثرين بإغلاق المخيمات. كما كان إرسال الرسائل وتتبع المغادرة والإحالة وتقديم الخدمات في صميم الاستجابة إلى جانب جهود التنسيق الكبيرة والرعاية.

ونحن نعمل على ضمان تحديد احتياجات النازحين المستضعفين الذين غادروا المخيمات والأسر النازحة خارج المخيمات أو في مناطق العودة أو في أي مكان آخر في البلاد بشكل واضح وتلقي الدعم اللازم بناءً على هذه الاحتياجات ووفقًا للمبادئ الإنسانية.

وعلى المدى الطويل، يعد التنفيذ الناجح لاستراتيجية الحلول الدائمة في العراق خطوة أساسية لضمان تحرير العائلات النازحة / العائدة من تأثير النزوح ويُمَكنّها من استئناف حياة كريمة ومكتفية ذاتيًا.

مع جائحة كورونا، كان عام ٢٠٢٠ عاما مليئا بالتحديات للعراق ولأسرة الأمم المتحدة في البلاد. ما أكثر شيء كنت فخورة به في عام ٢٠٢٠؟

لقد شَكّل تفشي جائحة كورونا تحديًا غير مسبوق للعالم والعراق، ومع انتشار الفيروس، سعت أسرة الأمم المتحدة جاهدة لتكييف أنشطتها البرامجية الحالية وتطوير الاستجابات المناسبة لمواجهة الاحتياجات والوقائع الناشئة في العراق. لقد تمكنا من وضع خطة استجابة اجتماعية و اقتصادية لجائحة كورونا وتحويل أنشطتنا لمساعدة الشعب العراقي والحكومة في ذروة الأزمة. وكان هذا نجاحًا كبيرًا لأن خطة الاستجابة لا تعالج الأزمة الصحية الفورية فحسب، بل أيضًا خطط أنشطة التعافي الضرورية، لا سيما في قطاع الاقتصاد وخلق فرص العمل.

ما هي التحديات الرئيسية المقبلة في عام ٢٠٢١؟

سيكون التحدي هو بلورة استجابات مشتركة مع المجتمع الإنساني والحكومة لوضع النازحين في مواجهة عمليات إغلاق المخيمات المبكرة المحتملة. ويجب أن تستند استجابتنا المشتركة على احتياجات النازحين وكذلك على احتياجات المجتمعات المحلية المضيفة. وسيكون تعزيز التنسيق والتعاون، وكذلك تبادل المعلومات، محوريًا لتحقيق الحلول الدائمة. ويعد الوضع السياسي والأمني والاقتصادي بطبيعة الحال من الجوانب المهمة التي تؤثر على تحقيق الحلول الدائمة للنازحين خاصة على المستوى المحلي. ومن الضروري إنشاء أنظمة مستنيرة وقوية ومرنة للاستجابة للاحتياجات في الوقت المناسب، والتي يجب معالجتها من خلال نظام التنسيق القائم على المنطقة الذي تم تشكيله حديثًا.

وفيما يتعلق بجائحة كورونا، ستركز الأمم المتحدة على التأهب والاستجابة من خلال دعم الحكومة العراقية في بناء استراتيجية شاملة للوقاية من العدوى وإنقاذ الأرواح وتقليل الآثار الصحية والاقتصادية.

وستكون الأهداف طويلة المدى مثل معالجة التغيير المناخي والتعافي الاقتصادي المطلوب وخلق فرص العمل حاسمة أيضًا في السياق الحالي للأزمة الاقتصادية في العراق. وسيكون هذا مفيدًا للحفاظ على الاستقرار والسلام في البلاد.

المساعدة الانتخابية

الانتخابات النزيهة أساسية لإعادة بناء ثقة الجمهور: الأمم المتحدة توسع نطاق الدعم الانتخابي مع بدء استعدادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

تدعم البعثة المؤسسات الانتخابية في العراق منذ عام 2004 على هيئة مشورة ومساعدة فنية. ومنذ الانتهاء من التشريع الانتخابي والبدء في الاستعدادات الانتخابية، بدأت يونامي في تكثيف المساعدة الفنية ونشر المزيد من الخبراء لدعم المفوضية في مقرها الرئيسي ومكاتبها الميدانية

أعطت حكومة العراق أولوية لإجراء انتخابات مبكرة حرة وعادلة وشفافة وشاملة للجميع، ضمن جداول زمنية محددة. وبما يتفق مع ولاية يونامي، يقوم مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة بدور رائد في جهود الأمم المتحدة لتوسيع نطاق تقديم المساعدة الفنية والمشورة مع استعداد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء الانتخابات.

وقد تم تأكيد موعد الانتخابات يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، أو بعد ٤ أشهر من الموعد الذي كان مقرراً في البداية. وتأتي تلك الانتخابات في وقت حرج للعراق، حيث تمت الدعوة لإجرائها بعد المطالب الشعبية المتزايدة بالتغيير. وبهذا تمنح تلك الانتخابات الفرصة للعراقيين لتكون أصواتهم مسموعة وهم يرسمون مستقبلهم السياسي، إذ أن الانتخابات النزيهة أساس لإعادة بناء ثقة الجمهور. لذلك فمن الضروري إيجاد بيئة ملائمة تسمح بالقيام بالاستعدادات الانتخابية بطريقة فعالة وشفافة.

وتدعم البعثة المؤسسات الانتخابية في العراق منذ عام ٢٠٠٤ على هيئة مشورة ومساعدة فنية. ومنذ الانتهاء من التشريع الانتخابي والبدء في الاستعدادات الانتخابية، بدأت يونامي في تكثيف المساعدة الفنية ونشر المزيد من الخبراء لدعم المفوضية في مقرها الرئيسي ومكاتبها الميدانية. ويشمل دعمنا للأطراف الانتخابية في العراق، وخاصة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالقدرات.

من المهم التأكيد على أن الأمم المتحدة تدعم عملية يقودها العراقيون ويمتلكونها. إلا أن تصور الجمهور وبعض التلاعب السياسي

الذي قام به المنتقدون أوحى بأن الأمم المتحدة هي من سيجري الانتخابات ويشرف عليها، وهو ليس ادعاءً خاطئاً فحسب، بل مضلل بشكل خطير. حيث أرسلت حكومة العراق خطاباً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تطلب فيه المراقبة الانتخابية على الانتخابات العراقية، سعياً منها لإعادة بناء ثقة الجمهور وتعزيز المشاركة. وتعتبر المراقبة الانتخابية أخف أشكال التواجد الدولي في العراق وهو أداة معروفة ومقبولة عالمياً وهي بمثابة ضمانة إضافية لحماية نزاهة العملية الانتخابية.

وهناك عناصر أخرى ينبغي تواجدها لضمان عملية نزيهة. حيث يجب أن تظل الاستعدادات الانتخابية بكافة مراحلها بمنأى عن التدخل السياسي. وينبغي أن تكون المفوضية معزولة عن التدخل السياسي عند الاضطلاع بعملها.

ومن أجل معالجة التحديات الانتخابية وبناء ثقة الجمهور في نزاهة المفوضية وقدراتها الفنية، ينبغي عليها اتخاذ تدابير عملية فيما يلي: إعداد سجل شامل وجامع للناخبين واعتماد نظام لإدارة نتائج الانتخابات يتمتع بالشفافية والمصداقية وتم اختباره واعتماد نظام حكيم للتعامل مع الشكاوى والطعون الانتخابية وإطلاع الأطراف الانتخابية على الاستعدادات والعمليات المتعلقة بالانتخابات.

ومن جهة يونامي ومن أجل تقوية الدعم المقدم للمفوضية في مجال تنمية القدرات، تم إطلاق مشروع انتخابي بقيادة الأمم المتحدة بإسهام من عدة دول في نهاية عام ٢٠٢٠. ويدل ذلك على الدعم الدولي القوي للعراق ولدوريونامي. وتقع مسؤولية الإدارة المالية لهذه الأموال على عاتق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويتكون المشروع المعروف باسم دعم العملية الانتخابية العراقية من مرحلتين تتوافقان مع طلبات مفوضية الانتخابات والسلطات العراقية لدعم بناء القدرات المؤسسية للمفوضية والمساعدة المباشرة في تنظيم الانتخابات البرلمانية المبكرة. ووفقاً لهذا المشروع، ستقوم البعثة بنشر موظفين انتخابيين لتقديم الدعم الفني والمشورة في مجالات أساسية تم تحديدها بالاشتراك مع المفوضية. كما سيتم تنفيذ عدة أنشطة لدعم مبادرات الثقيف المدني وتثقيف الناخبين وتعزيز تواصل المفوضية مع الأطراف الانتخابية.

وقال د. أمير أرآين المستشار الانتخابي الرئيسي ومدير مكتب المساعدة الانتخابية في البعثة "يتم تعزيز مشورة الخبراء والمساعدة الفنية التي نقدمها للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال دعم إضافي من فريق أكبر نقوم بإعداده لانتخابات عام ٢٠٢١. ونحن متأهبون ومستعدون لمساعدة نظرائنا العراقيين في إجراء انتخابات نزيهة وتشمل الجميع يمكنهم أن يفتخروا بها".

وبالرغم من أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يدعمان تقوية القدرات العراقية، إلا أنهما لا يمكن أن يحلا محل العراقيين أنفسهم في إنجاح الانتخابات القادمة. ولا تقع مسؤولية الانتخابات النزيهة على عاتق السلطات العراقية فحسب، بل كافة الأطراف الانتخابية العراقية، إلى جانب كافة الأطراف السياسية الفاعلة والمواطنين العراقيين – المدعوين للعب دور أكبر في الحياة العامة، سواء كناخبين أو مرشحين أو كمواطنين عاديين حريصين على نهوض بلدهم وازدهاره.

سؤال وجواب

مع مديرة مكتب حقوق الإنسان

السيدة دانييل بيل

كيف كان تقييمك لوضع حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠٢٠؟

لقد أثرت تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والصحية والأمنية بشكل كبير على إمكانية تمتع العديد من المواطنين العر اقيين بحقوقهم الإنسانية على نحوكامل خلال عام ٢٠٢٠.

وتواصلت خلال عام ٢٠٢٠ التظاهرات الشعبية الواسعة النطاق التي انطلقت في عام ٢٠١٩، ويبقى القلق يساور مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إزاء استمرار غياب المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالتظاهرات، إضافة إلى فرض المزيد من القيود على حرية التعبيرضد أولئك الذين يعبّرون عن انتقادات للسلطات.

كما كان لفيروس كورونا المستجد تأثيراً بالغاً على مشهد حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠٢٠. واستجابة لذلك، زاد مكتب حقوق الإنسان في البعثة من أنشطته في الرصد والإبلاغ والدعوة بشأن بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق انتشار

فيروس كورونا، مولياً تركيزاً خاصاً على تأثيرات القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا على فئات السكان الذين يتسم وضعهم بالهشاشة، بما في ذلك النساء والفتيات ومجتمعات الأقليات والمحرومين من حريتهم.

وخلال عام ٢٠٢٠، وطد مكتب حقوق الإنسان في البعثة شراكته مع الحكومة، دعماً لجهودها الرامية لتعزيزوحماية حقوق الانسان. و انخرطت الحكومة على نحو بنّاء خلال عام ٢٠٢٠ في العمل مع مكتب حقوق الإنسان في البعثة ومع الآليات والهيئات التابعة للأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وسيواصل المكتب خلال عام ٢٠٢١ العمل عن قرب مع الحكومة لمساعدتها في تنفيذ توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، ولمواصلة تنفيذ مجموعة التوصيات الشاملة التي صدرت خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي أجري في عام ٢٠١٩.

كيف تحققتم من حماية حقوق الإنسان خلال التظاهرات؟

ظلت حماية المتظاهرين والنشطاء الذين يمارسون حقهم في حرية التجمع وحرية التعبير تمثل قضية جدية خلال عام ٢٠٢٠. وأصدر مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة تقريرين منفصلين معلنين في شهر أيار وشهر آب يوثقان إساءات و انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان قامت بها خلال التظاهرات قوات أمنية وجماعات يشار إليها بالميليشيات. ووثقت هذه التقارير، والتي تم إطلاع الحكومة عليها، استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين والاستهداف بالقتل والاختطاف والتعذيب وحالات الاختفاء والقاء القبض والاعتقال العشوائي لمن له صلة بالتظاهرات. ودعا مكتب حقوق الانسان في تقاريره إلى المساءلة وقدم إلى الحكومة توصيات عملية ترمي إلى ضمان اتخاذ تدابير لحماية المتظاهرين والناشطين والقيام بجبر الضرر للضحايا.

وكذلك وثق مكتب حقوق الانسان في البعثة خلال عام ٢٠٢٠ قيوداً متزايدة على حرية التعبير بالنسبة لمن يبدون الانتقاد والمعارضة للسلطات. كما أبدى المكتب قلقه تجاه التدابير التقييدية التي اتخذت في إقليم كردستان ضد ناشطين ووسائل إعلام، وشجع حكومة الإقليم على ضمان الحفاظ على الحق في حرية التعبير، وضمان حرية العمل للصحفيين ووسائل الإعلام بدون تدخل أو ترهيب.

كيف دعمت البعثة جهود الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجال تطبيق العدالة؟

واصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة خلال عام ٢٠٢٠ برنامجه المنتظم لمراقبة عمليات

الاعتقال والمحاكمة. و انخرط المكتب في أنشطة الدعوة وقدم مساعدة فنية للمسؤولين ذوي العلاقة بهدف تعزيز حقوق المعتقلين، بمن فيهم الأطفال، والحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. وخلال عام ٢٠٢٠، قام المكتب بإجراء (٩٧) مقابلة في أماكن الاعتقال بهدف المراقبة، وفي شهر كانون الأول، مُنح المكتب، لأول مرة وبموجب الولاية الممنوحة له، حق الاطلاع الكامل لمراقبة أوضاع سجن الناصرية المركزي.

وفي شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٠ نشر مكتب حقوق الإنسان في البعثة، بالاشتراك مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقريراً بعنوان "حقوق الإنسان في مجال تطبيق العدالة في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب وتبعاتها على العدالة والمساءلة والتلاحم الاجتماعي في أعقاب مرحلة داعش". وبين التقرير مخاوف من أن معايير المحاكمة العادلة لم تكن تُحترم، وسلط الضوء على انعدام المساواة أمام المحاكم. وبعد نشر التقرير ونتيجة لأنشطة المناصرة والتواصل التي قامت بها البعثة، و افق مجلس القضاء الأعلى على المشاركة في وضع مبادئ إرشادية لإجراء التحقيقات والمحاكمات القضائية وفق المعايير الدولية. وفي شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠، وضمن المرحلة الأولى من سلسلة نقاشات لصياغة هذه المبادئ، نظم مكتب حقوق الإنسان في البعثة ورشة عمل عبر الأنترنت مع مجلس القضاء الأعلى دامت يومان وحضرها ١٦ قاضياً عراقياً من مختلف المحاكم في بغداد وخبراء دوليين في مجال حقوق الإنسان وخبراء قضائيين.

ما الذي تقومون به لتعزيز الحق في التعليم؟

في ١٧ شباط ٢٠٢٠، أصدرت البعثة تقريراً بعنوان "الحق في التعليم- الجزء الأول: أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على المناطق على إتاحة فرص التعليم للمراهقين في العراق"، وهو تقرير خاص استند إلى استشارات ومقابلات ومناقشات مجموعات مختصة بهذا الموضوع، أُجريت ما بين تشرين الثاني من عام ٢٠١٨ وكانون الثاني من عام ٢٠١٩. ويسلط التقرير الضوء على عدة تحديات، بما في ذلك فوات سنين من التعليم الرسمي على الأطفال وعدم كفاية عدد المدارس أو برامج التعليم المُسرَّع وعدم كفاية ساعات التعليم والقيود على التنقل وإمكانية الحصول على الوثائق (الثبوتية) المدنية للتمكن من التسجيل في المدارس. ويعمل مكتب حقوق الإنسان في البعثة حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على التقرير الثاني الذي يبحث إمكانية الحصول على التعليم في العراق "الجزء الثاني: العقبات امام تعليم الفتيات بعد داعش". ويشخص التقرير العقبات التي ما زالت تعيق حصول الفتيات على التعليم، والتي تكمن في الأدوار والمعايير المتعارف عليها تقليدياً للنوع الاجتماعي ومستوى تعليم الأسرة والفقر والحماية والصدمات السابقة. ومن المزمع أن يصدر التقرير في أواخر شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢١. ويقدم كلا التقريرين توصيات مستهدفة تتضمن تدابير محددة لمعالجة المعايير المجتمعية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والدعوة إلى إيجاد بيئة مواتية لتعليم الفتيات.

كيف يعمل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة على تعزيز المساواة ومنع التمييز؟

يعد تعزيز المساواة والتصدي للتمييز من الأولويات الأساسية لمكتب حقوق الإنسان. وقد ركز عملنا في هذا المجال على حماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية والدينية وتعزيز الحماية للفئات الهشة،

بما في ذلك النساء والفتيات والمعاقين وأبناء الأقليات، ودعم إتاحة الموارد والخدمات العامة على نحو منصف وخالٍ من التمييز، وذلك من خلال العمل مع الشركاء من فريق الأمم المتحدة القطري، ويشمل ذلك الحق في التعليم والرعاية الصحية لكافة العر اقيين.

وخلال عام ٢٠٢٠ أكمل مكتب حقوق الإنسان في البعثة جمع وتوثيق رو ايات السلام المحلية من أرجاء البلاد. وستُضَمَّن رو ايات السلام المحلية تلك، التي تُبرز أنشطة يقوم به شباب عر اقيون لحماية حقوق الإنسان والتعامل مع التمييز ضمن مجتمعاتهم المحلية والقيام بدورجهات فاعلة للتغيير الاجتماعي، ستُضَمَّن في تقرير مُعلن من المؤمل أن يصدره مكتب حقوق الإنسان في البعثة في مطلع عام ٢٠٢١. وفي مبادرة ذات صلة، يعتزم مكتب حقوق الإنسان تأسيس منصة متعددة الوسائط لتعزيز الحوارين المكونات باستخدام الأمثلة الإيجابية التي سلطت رو ايات السلام المحلية الضوء عليها.

وفي شهر كانون الأول قام مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة على نحو مشترك بتسهيل عقد أول لقاء ضمن سلسلة لقاءات لبحث أهمية الحفاظ على لغات الأقليات في حماية تاريخ الأقليات وتنوعها الثقافي. وحضر اللقاء حوالي ٧٠ مشاركاً ينتمون إلى أقليات الكرد الفيليين والأرمن والصابئة المندائيين والزرادشتيين والكلدان، بمن فيهم ٢٨ امرأة، وبمشاركة ممثلين عن وزارة التربية ووزارة التخطيط ووزارة الثقافة والسياحة والآثار والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ومنظمات مجتمع مدني وأعضاء في مجلس النواب. وألقى مقرر الأمم المتحدة الخاص لشؤون الأقليات كلمة عبر الانترنت في ذلك اللقاء.

وخلال عام ٢٠٢٠ انخرط مكتب حقوق الإنسان أيضاً في أنشطة مر اقبة و إبلاغ ومناصرة لحماية حقوق الإنسان لفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في العراق، بما في ذلك أنشطة التواصل والمشاركة مع مختلف منظمات المجتمع المدني. وتواجه هذه الفئة تمييزاً واسع النطاق وتعرضت لخطاب الكراهية. ويواصل مكتب حقوق الإنسان، بالتعاون مع المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، يواصل انخراطه في العمل لحماية هذه الفئة في العراق.

ما الذي تم إنجازه خلال عام ٢٠٢٠ للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؟

اهتم مكتب حقوق الإنسان بأنشطة المناصرة لتعزيز تدابير حماية النساء والفتيات من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن أجل تعزيز الحماية من العنف الأسري وبالنظر لتز ايد التقارير عن حالات العنف الأسري خلال جائحة فيروس كورونا، انخرط مكتب حقوق الإنسان في شهر حزيران من عام ٢٠٢٠ مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في أنشطة الدعوة للإسراع بتبني مسودة قانون مناهضة العنف الأسري. ودعماً لهذا التواصل المستمر مع أعضاء مجلس النواب والمجتمع المدني، أنتج مكتب حقوق الإنسان في البعثة أيضاً فيلماً قصيراً لرفع الوعي وتعزيز الحماية لضحايا العنف الأسري. وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي اضطلع بها مكتب حقوق الإنسان وشركاءه من فريق الأمم المتحدة القطري أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى توجيهاً يطلب من المحاكم المختصة اتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي العنف الأسري وتسهيل دعم الضحايا.

ماذا الذي تقومون به لمساعدة ضحايا حالات الاختفاء القسري؟

في شهر آب من عام ٢٠٢٠، نشر مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقريراً خاصاً بعنوان " حالات الاختفاء القسري من محافظة الأنبار ٢٠١٥-٢٠١٦: المساءلة عن المفقودين والحق بمعرفة الحقيقة". ودعا التقرير إلى تحقيقات مستقلة وفعالة لتحديد مصير ما يقارب ١٠٠٠ من الرجال والفتيان المدنيين الذين اختفوا خلال العمليات العسكرية ضد تنظيم "داعش" في محافظة الأنبار خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وأوصى بقيام الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان محاسبة الجناة وتعويض ضحايا حالات الاختفاء القسري.

ورغم تركيزها على الأنبار بوصفها دراسة حالة، تعد توصيات التقرير قابلة للتطبيق في أنحاء البلاد، ويمكن أن تساعد في التعامل مع حالات الاختفاء القسري الأخرى. وفي هذا السياق، تمخضت أنشطة الدعوة التي قام بها مكتب حقوق الإنسان في البعثة خلال عام ٢٠٢٠ عن تشكيل الحكومة للجنة مشتركة لتكثيف البحث عن الأيزيديين الذين مازالوا مفقودين بعد اختطافهم على يد تنظيم داعش.

وواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة خلال عام ٢٠٢٠ دعمه لتواصل العراق مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن حقوق الإنسان، بما فيها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (CED) والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (WGIED). ففي شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠٢٠ يسّرت البعثة تواصل منظمات المجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ووفد الحكومة العر اقية- عبر الانترنت- مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري خلال جلستها التاسعة عشر. وفي ٢٧ تشرين الثاني أصدرت اللجنة "الملاحظات الختامية بشأن العراق" والتي قدمت توصيات محددة، على الأخص في مجالي الإصلاح التشريعي والمساءلة.

ما هي بالتحديد الخطوات التي

اتخذتموها لمعالجة الآثار ذات الصلة بحقوق الإنسان لجائحة كورونا؟

انخرط مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة طوال عام ٢٠٢٠ بأنشطة المناصرة لتبني تشريع من شأنه تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الأسري وزيادة التدابير الكفيلة بحصولهن على الخدمات الصحية في سياق فيروس كورونا.

قام مكتب حقوق الإنسان في البعثة، منذ شباط ٢٠٢٠ وبالتعاون الوثيق مع المكتب الإعلامي للبعثة، بتنفيذ حملة قائمة على الإيضاح لرفع الوعي بالأثر المرتبط بحقوق الإنسان للجائحة في العراق، ولتعزيز الالتزام بتدابير الوقاية من فيروس كورونا. وتقوم الحملة، التي ستستمر خلال عام ٢٠٢١، على عدة عناصر يعزز بعضها بعضاً، بما في ذلك الرسوم المتحركة والجداريات والملصقات ومقاطع الفيديو والبطاقات البريدية والتي تُنشر على مختلف قنوات التواصل وعن طريق التواصل الشخصي وعلى لوحات المعلومات. ومن خلال نشرها بثلاث لغات هي العربية والكردية والانجليزية وصلت الحملة إلى نصف مليون مشاهد على وسائط التواصل الاجتماعي التابعة للبعثة لوحدها.

ولتنفيذ هذه الحملة عمل مكتب حقوق الإنسان في البعثة، مع ما يزيد على عشرين منظمة مجتمع مدني عراقية وسبعة فنانين عراقيين و١٤٠ متطوعاً بضمنهم ٣٠ امرأة، في المناطق النائية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية في كافة المحافظات العراقية الثمانية عشر، لتوزيع ٢٨,٥٠٠ ملصق وعرض ١٣ فيلماً من أفلام الرسوم المتحركة و إنجاز ٢٠ جدارية، للتوعية بشأن تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري والوصمة والتمييز وحماية مجتمعات الأقليات و إتاحة التعليم والرعاية الصحية ونشر تدابير الرعاية الصحية. وقد وضعت الحملة لدعم جهود الحكومة العراقية لاحتواء تفشي جائحة فيروس كورونا.

واحتفالاً بحملة (١٦) يوماً من الأنشطة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، أطلق مكتب حقوق الإنسان في البعثة، بالتعاون مع ثلاثة فنانين عراقيين، حملة توعية على وسائط التواصل الاجتماعي بشأن العنف الأسري في سياق جائحة فيروس كورونا. وصورت الصور الرسومية وصمة العار التي تواجهها الإناث من أفراد الأسرة أثناء طلب الرعاية الصحية، وسلطت الضوء على مساهمة العاملات في الرعاية الصحية بوصف تلك المساهمة جزءاً حيوياً من جهد التصدي لفيروس كورونا. كما تمت مشاركة الصور، والتي هدفت كذلك إلى تعزيز الحوار العام حول تبعات العنف القائم على النوع الاجتماعي وإلى ترسيخ المسؤولية الجماعية في وضع حد للعنف ضد النساء، تمت مشاركتها على نطاق واسع عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

كما باشر مكتب حقوق الإنسان بأنشطة الدعوة مع الحكومة بغية تنفيذ تدابير فورية في أماكن الاعتقال وفيما يخص ممارسات إلقاء القبض والاعتقال، بما في ذلك ما يخص الأطفال. وأوصى مكتب حقوق الإنسان بإطلاق سراح السجناء وتقليل الاكتظاظ من خلال زيادة استخدام السلطة التقديرية للقضاء في الإفراج والعفو الرئاسي الخاص وانهاء الاعتقالات الجماعية بسبب انتهاك حظر التجوال والتدابير المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا.

كما تواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة مع أشخاص من مجتمعات الأقليات لمساعدتهم في تقديم طلبات عبر الانترنت للمنح الحكومية المخصصة لمساعدة الأسر خلال جائحة فايروس كورونا.

واحتفالاً باليوم العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت البعثة ثلاث أغنيات "راب" من تأليف وأداء مغني الراب الآشوري "النينوس الذهبي" والفنان الكردي "راز" و"السيد الأسطوري" من المكون العربي. وتضع هذه الأغنيات حقوق الإنسان وصحة الآخرين محوراً لاستجابتنا لهذه الجائحة. كما دعمت البعثة عرضاً للجداريات في مدينة الموصل ومدينة الكوت حول الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان لجائحة كورونا، ووزعت -بدعم من شركاء محليين- ١٠,٠٠٠ "بطاقة بريدية إرشادية" في ثلاثة أحياء ذات كثافة سكانية عالية في بغداد للتوعية بالتأثيرات ذات العلاقة بحقوق الإنسان لفيروس كورونا.

ما هي أولويات مكتب حقوق الإنسان لعام ٢٠٢١؟

سيواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة خلال عام ٢٠٢١ دعمه لجهود الحكومة العراقية الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون المحلي والقانون الدولي.

وتتضمن أولويات مكتب حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٠ ما يلي:

- تعزيز وحماية حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي، توسيع نطاق الفضاء الديمقراطي والمدني.
- تعزيز المساءلة على خروقات حقوق الإنسان، بما في ذلك معالجة قضايا الاختفاء القسري والاختطاف والاستهداف بالقتل والتعذيب والاحتجاز والاعتقال العشوائي.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان في مجال تطبيق العدالة.
- دعم التنوع والتماسك الاجتماعي، وتعزيز عدم التمييز وحماية حقوق أبناء مجتمعات الأقليات الدينية والعرقية.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتشديد حماية حقوق النساء، بما في ذلك الدعوة إلى القضاء على العنف الأسري.
- التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز الدعم لمن نجوا من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.
- تعزيز حماية الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين تضرروا من الحروب والأطفال الذين حرموا من حريتهم.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)

النقاط الأساسية:

- بالتعاون مع الحكومة العراقية، اجرت يونيتاد زيارة أولية إلى موقع مقبرة جماعية في شمال الرمادي في تموز لمعاينة مسرح الجريمة والنقاش حول أفضل الطرق للتعرف على الضحايا باستخدام الأدوات التي تبرع بها الفريق سابقا إلى مديرية الطب العدلي ومديرية المقابر الجماعية التي تيسر التحليل السريع للحمض النووي.
- وبدعم من يونيتاد استأنفت السلطات العراقية بما في ذلك مديرية الطب العدلي ومديرية المقابر الجماعية في الاستكشاف في كوجووسنجار.
- وقدمت يونيتاد التدريب النفسي الاجتماعي للعديد من المنظمات العراقية غير الحكومية التي تعمل مع ضحايا داعش حول المهارات الأساسية والمعرفة لتعزيز الدعم للضحايا دون التسبب في مزيد من الضرر.
- وقد انطلق منتدى الحوار بين يونيتاد والمنظمات غير الحكومية في كانون الأول كجزء من الالتزام المستمر لتعزيز انخراط يونيتاد مع مجتمع المنظمات غير الحكومية.
- وقدم المستشار الخاص كريم خان احاطة إلى مجلس الأمن بشأن تقرير يونيتاد الخامس في كانون أول.

استجابة يونيتاد لجائحة كوفيد

اعتمدت يونيتاد نهجا مبتكرا لتطبيق ولايتها خلال جائحة كوفيد-١٩. وقد واصل فريق االتحقيق العمل عن كثب مع يونامي التي قادت تدابير مخففة في أنحاء البلاد مما سمح ليونيتاد مواصلة أنشطتها التحقيقية حيثما أمكن ذلك.

شارك الفريق بفاعلية في أليات إدارة الأزمة لضمان صحة وسلامة الموظفين والشهود وفي الوقت نفسه متابعة أعمال الكشف والتحقيق ذات الأولوية في إطار "الحد من المخاطر" مما يتطلب تدابير عالية لتخفيف المخاطر.

وقد صاغ فريق التحقيق طرقا بديلة في الانخراط مع المجتمعات، وجمع الأدلة وضمان الاستماع لإفادات الضحايا. ومن الأمور المحورية في هذا الأمر تعميق الشراكة مع السلطات العراقية واستخدام التكنولوجيا في اجراء المقابلات عن بعد وإطلاق منصة على الانترنت لتقديم الأدلة من قبل الضحايا والشهود. وقد اثبتت هذه الأساليب نجاحها وسمحت بمواصلة جمع أدلة الافادات. كما لعب مكتب رئيس الوزراء العراقي دورا هاما في تقديم المساعدة العملياتية للفريق من خلال مركز العمليات الوطني بدعم الزيارات الميدانية عبر التنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية بما في ذلك قوات المرافقة المسلحة حيثما اقتضت الضرورة.

نهج مبتكرة للتحقيقات

اعاد الفريق هيكلة وتوسيع مكتب ادارة الأدلة لمعالجة الحجم المتزايد للأدلة المجمعة بشكل فعال. وقد تم تشكيل فريق متخصص لتحليل كل الأدلة المجمعة والتعاون مع مكتب التحقيقات الميدانية لضمان اتساق الأدلة.

عززت وحدة نظم المعلومات نظام دورة حياة ادارة الأدلة التابعة ليونيتاد لتحسين الدعم للاحتياجات المعقدة المتزايدة لفرق التحقيق الميدانية.

كما أطلقت يونيتاد منصة على الانترنت تسمى "شهود" لتوفير آلية أمنة ومأمونة وسهلة الاستخدام يمكن من خلالها أن يقدم الناجون والضحايا والشهود المعلومات المتعلقة بجرائم داعش.

التعاون مع الحكومة العراقية

واصل المستشار الخاص ويونيتاد العمل مع كبار المسؤولين في الحكومة العراقية. وقد تضمنت هذه النقاشات اجتماعات رفيعة المستوى مع وزير الخارجية ورئيس مجلس القضاء الأعلى. وقد التقى المستشار الخاص في مناسبات عدة مع رئيس ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان لمناقشة أنشطة الفريق ودعمهم للسلطات الكردية في التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم داعش. وهذه الخطوات الهامة في تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) تمثل نجاحا مشتركا للحكومة العراقية وفريق التحقيق استنادا على الارادة المشتركة لتحقيق المساءلة بما يتوافق مع الولاية الممنوحة من المجلس.

التطلع إلى العام ٢٠٢١

(أ) تنفيذ مشروع المساعدة الفنية مع قضاة التحقيق العراقيين لتمكين المضي قدما في ملفات القضايا التي يمكن أن تدعم مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش أمام المحاكم الوطنية في العراق.

(ب) إنهاء مذكرات القضايا المواضيعية المتعلقة بأولويات التحقيق الأولي للفريق بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد المكون الايزيدي في سنجار وعمليات القتل الجماعي التي نفذها تنظيم داعش في تكريت في حزيران ٢٠١٤.

(ج) استمرار تنفيذ مشروع الأدلة الرقمي مع السلطات العراقية حيث سيتم مسح ملايين الوثائق ضوئيا وأرشفتها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مقابلة مع

ممثل منظمة الأغذية والزراعة في العراق في العراق

الدكتور صلاح الحاج حسن

ما هو دور (الفاو) في تحقيق الأمن الغذائي في العراق؟

تقود منظمة الأغذية والزراعة الجهود المشتركة لتحقيق أمن غذائي مستدام وتعزيز مساعي الحد من الفقر في المناطق الريفية فيما يخص الزراعة، بما في ذلك المواشي والغابات ومصائد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على مياه الري وتوفيرها، فضلاً عن المعالجة الزراعية والبيع بالتجزئة. وبالنظر للولاية المناطة بها في رفع مستويات التغذية، تتحمل (الفاو) مسؤولية كبيرة لتحسين الإنتاجية الزراعية، والارتقاء بحياة سكان الأرياف والإسهام في النمو الاقتصادي.

كما تقود منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) مجموعة الأمن الغذائي لضمان وجود القدرة على الاستجابة، وأن عمليات التقييم والتخطيط ورسم البرامج تجري بالتعاون مع الشركاء على نحو استراتيجي ومُنسَّق.

كيف تنفذ (الفاو) هذا الدور؟

للمنظمة دور رئيسي تلعبه في تيسير المشاركة الاستباقية للمؤسسات الحكومية المسؤولة عن الأمن الغذائي والزراعة، بما في ذلك وزارات الزراعة والموارد المائية والصحة والبيئة والتخطيط، بالإضافة إلى تظافر الجهود مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص: برنامج الأغذية العالمي (WFP) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والبنك الدولي (WB) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). وتشمل الخطوات التي اتخذتها منظمة (الفاو) في العراق لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية: أ) الدعوة لوضع سياسات وبرامج غذائية وزراعية لضمان معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي المستدام. ب) المشاركة الفاعلة مع كافة أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الزراعة والتغذية. ج) العمل على تكامل إطار البرامج التي تضعها (الفاو) في البلد مع رسم البرامج الاستراتيجية.

وتدعم قدرة منظمة (الفاو) على العمل خبراتها الفنية المتاحة في مقرها وفي مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية والتي يمكن توظيفها للاستجابة للاحتياجات. وتنبع المساهمة الفريدة التي تقدمها (الفاو) إلى قطاعي الزراعة والتنمية من مناهجها ومنهجياتها وأدواتها ومبادئها التوجيهية وممارساتها التي تم اختبارها جيداً. ويعطي هذا (الفاو)، إلى جانب الخبرة المستقاة والدروس المستخلصة، رؤية واضحة في التوجه فيما يخص الكفاءة، بغية التركيز-سوية مع الجهات ذات العلاقة- على المجالات ذات الأولوية في المساعدة، حيث يكون لجهود المنظمة أكبر ما يمكن من التأثير.

ماهي رؤية (الفاو) وأولوياتها لعام ٢٠٢١؟

في ضوء التفشي الحالي لجائحة فيروس كورونا، ستواصل (الفاو) مراقبة تأثير الجائحة على الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق والتوظيف، وستدعو إلى استعادة العمل بالسلسلة الوطنية لتوريد الغذاء بكامل طاقتها، وفي نفس الوقت، تنفيذ تدابير صحية لوقف تفشي الجائحة وحماية الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع العراقي.

كما ستواصل (الفاو) دعمها للأمن الغذائي والتغذوي لصغار المزارعين من خلال تقييم الاحتياجات وتقديم خدمات الدعم الزراعي لتعزيز المقاربات المراعية للمناخ ودعم تطوير سلسلة القيمة الشاملة للسلع الزراعية الرئيسية واتباع نهج الصحة الواحدة للتصدي للأمراض الحيوانية المنشأ من خلال بناء القدرات على الصعيد الوطني في مجال خدمات مكافحة الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود. وستقوم المنظمة ببناء قدرات وتوسيع معرفة معاهد البحوث الزراعية ومزودي الخدمات والمزارعين وتعزيز استدامة المياه والممارسات الزراعية المراعية للمناخ في المناطق المتردية.

الاستجابة للجائحة

منذ أوائل عام ٢٠٢٠، تعمل منظمة الفاو على رصد أثر فيروس كورونا على سبل عيش صغار الملاك من الفلاحين. ومنذ بداية جائحة كوفيد-١٩، أعفت الحكومة العراقية أصحاب المصلحة الزراعيين من القيود المفروضة على التنقل، مما أتاح لهم فرصة مواصلة إنتاج ونقل المحاصيل الزراعية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه تنمية سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة الكبرى، نظرا إلى أن العراق معرض لتأثيرات جائحة كوفيد-١٩، بسبب أوجه الضعف الموجودة سلفاً، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر واضمحلال الموارد الطبيعية والتهجير المستمر بسبب الصراعات السابقة. وفي هذا الصدد، التزمت منظمة الفاو بتعزيز الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمعات الزراعية وفقا للأولويات والخطط الوطنية وبالشراكة مع الوزارات المعنية.

وعلاوةً على ذلك، وبالرغم من إجراءات التخفيف التي اتخذتها الحكومة، واصلت المنظمة تنفيذ مشاريع لزيادة الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية وشبه الحضرية لتعزيز السلاسل الغذائية الوطنية وإعادة تأهيل الموجودات الريفية والبنى التحتية الخاصة بالمياه. وتعمل المنظمة على ايضاً على دعم الإنتاج فضلا عن تنظيم دورات توعية ميدانية للمزارعين للحد من انتشار فايروس كوفيد-١٩ من خلال التباعد الاجتماعي واستعمال المعقمات وارتداء الكمامات والقفازات على النحو الصحيح كإجراء وقائي وتنظيم دورات تدريبية افتراضية باستخدام برامج الاتصال الحديثة لتبادل المعرفة والمعلومات. وتقدم الوكالة دعم طويل الأمد أيضا لخدمات الإرشاد الزراعي من خلال انشاء منتدى الإرشاد الزراعي الرقمي الذي يركز على إقامة منتدى "من المزارع إلى المزارع" الذي يمكن المزارعين والمنتجين وبائعي المفرد من الحصول على معلومات الإرشاد الزراعي على الإنترنت.

وتتعاون المنظمة تعاوناً وثيقاً مع شركائها بضمنهم برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووزارة الزراعة العراقية لرصد أثر تفشي الوباء على وفرة المدخلات الزراعية وسلاسل الغذاء. وفي الوقت الذي كانت فيه وفرة في الإمدادات الغذائية في العراق بسبب كفاية الإنتاج، فأن تفشي الجائحة لايزال ينطوي على احتمالية تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي البالغة الأهمية في المناطق الريفية والحضرية. وأدت القيود التي فرضت على الحركة او التصدير والاستيراد الى بروز تحديات في سبيل نقل المواد الغذائية الأساسية والوصول الى وحدات معالجة الأغذية والأسواق.

الالتزام بإنتاج غذائي مستدام

في السنوات الأخيرة، وبعد النزاع مع تنظيم داعش، ركزت منظمة الفاو على إيجاد الزراعة المستدامة وبناء القدرة على التكيف بوصفها المظلة الجامعة لتحديد البرامج لتخفيف أثر الصدمات بما في ذلك انعدام الاستقرار السياسي والصراعات والأحداث البيئية والمناخية وندرة المياه وانعدام الاستقرار الاقتصادي بعد الأزمات.

وقد أسفر النزاع في العراق عن حركات سكانية ضخمة وخسائر في الممتلكات الشخصية والمحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية والإمدادات الغذائية. وعلاوة على ذلك، أدى ذلك إلى إلحاق أضرار مادية بالأراضي والمنتجات الزراعية مع تدمير المحاصيل وتلوث الأراضي الزراعية ومصادر المياه بالمتفجرات من مخلفات الحرب. كما أن الظروف التي يسببها النزاع جعلت البلاد عرضة لتفشي الآفات والأمراض. واضافة إلى ذلك، تأثر الإنتاج الغذائي وسبل المعيشة الريفية تأثراً شديداً بالأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الزراعية بما في ذلك نظم الري والخدمات البيطرية والأسواق ومرافق التخزين ومرافق الإرشاد الزراعي فضلاً عن تعطيل الأسواق الزراعية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة.

وتتلاءم البرامج العامة التابعة لمنظمة الفاو مع الأولويات الوطنية التي تهدف إلى إعادة بناء القطاع الزراعي وضمان الحصول على الاحتياجات الأساسية من خلال استعادة نظم صغار المزارعين وتعزيز صحة وإنتاج الماشية وزيادة النمو الاقتصادي في المناطق الريفية وتلك المحيطة بالمدن والتنويع وزيادة امكانية خلق فرص العمل. وتقدم المنظمة كذلك الدعم للوزارات المعنية في الحكومة العراقية من خلال تيسير إصلاح الهياكل الأساسية للمياه وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وخدمات الدعم في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية وإعادة تأهيلها وتعزيزها لصغار المزارعين ممن يزرعون المحاصيل المراعية للمناخ ومربي الثروة الحيوانية.

واستجابةً لذلك، تبذل منظمة الفاو قصارى جهدها لدعم الرجال والنساء في الريف من خلال توفير المدخلات والمواد الزراعية فضلا عن تقديم الدعم الفوري لسبل كسب الرزق وإصلاح البنى التحتية الخاصة بالمجتمعات المحلية واستبدال الممتلكات المفقودة والمتضررة وبناء القدرات. وستضمن هذه الأنشطة ان لا يبقى الشعب العراقي في وضع ضعيف يعتمد فيه على المساعدات الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، تدعم المنظمة المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية لاستعادة الخدمات الأساسية وضمان توفر الخبرة الكافية لإتاحة نهج فعال للحد من المخاطر على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة والتخفيف من أثر النزاعات والكوارث مستقبلاً.

وإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة وبالشراكة مع الحكومة، بالاستثمار تكنولوجيا المعلومات ومنظومات الإنذار المبكر وتلبية الاحتياجات الملحة الى جانب الأنشطة الطويلة الأمد لتعزيز القدرة على التكيف بما في ذلك من خلال التحويلات النقدية ودعم المنظومات وسلاسل القيمة الزراعية (بما في ذلك دعم الإنتاج والمعالجة والتخزين والتسويق وتنمية المشاريع). وتقدم المساعدة إلى الأسر المعيشية من أجل تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بالتغذية مع تعزيز الممارسات الزراعية المطورة. وعلاوة على ذلك، تدعم المنظمة تربية الحيوانات والخدمات البيطرية من خلال تدريب العاملين في مجال خدمات الإرشاد وتوفير اللقاحات الأساسية وتحسين تجهيز المنتجات الحيوانية. ويتحقق ذلك بما يتماشى مع زيادة الوعي وبناء القدرات في مجال إدارة الموارد الطبيعية في جميع قطاعات سبل العيش ذات الصلة باعتبارها أولوية عامة.

التخطيط والتنسيق

واستثمرت المنظمة في هيكليات التنسيق مع الحكومة العراقية والشركاء الدوليين. وتحديداً في شهر شباط ٢٠٢٠ إذ أنشأت المنظمة بالشراكة مع وزارات التخطيط والزراعة والصحة والبيئة والموارد المائية منصة متعددة القطاعات لأغراض التخطيط والتنفيذ والمتابعة فيما يتعلق بالزراعة والبرامج والسياسات المتعلقة بالمياه والبيئة في العراق. وتعمل هذه المبادرة على تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين للتخطيط والمتابعة فيما يخص البرامج التي تهدف الى تعزيز الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمعات المحلية الفلاحية وفقاً للأولويات والخطط الوطنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وعلى الرغم من الصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد -١٩ في عام ٢٠٢٠، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ انشطته البالغة الأهمية في جميع أنحاء العراق، والتي تخدم ملايين العراقيين من دهوك إلى ديالى ومن كربلاء إلى كركوك. وفيما يلي بعض الإنجازات الرئيسة:

دعم الحكومة العراقية لاحتواء جائحة فايروس كورونا

ان استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق لجائحة كوفيد-١٩ مرت عبر جميع الاختصاصات مما يسلط الضوء على سمعتنا باعتبارنا شريك التنمية المفضل لدى الحكومة والشركاء الدوليين والمجتمعات المحلية التي نخدمها. وكنا أوائل المستجيبين وتمكنا، نتيجة لذلك، من جمع أكثر من ٣٨ مليون دولار.

- قمنا بتنفيذ استجابة متعددة الجوانب لاحتواء جائحة كوفيد-١٩ لدعم الاحتياجات الصحية للمحافظات البالغ عددها ١٥ محافظة بشكل سريع، إذ تشمل هذه الاستجابة إنشاء ١٦ ردهة عزل مجهزة تجهيزاً كاملاً وتوفير تجهيزات الحماية الشخصية للعاملين في مجال الرعاية الصحية؛
- وغطت حملتنا التي أطلقناها للتوعية ضمن المجتمعات المحلية بعنوان "لنهزم كورونا" أكثر من ٣١,٧ مليون عراقي؛
- وبالتنسيق مع وزارة الداخلية، قمنا بمساعدة ضباط الشرطة في العراق من خلال توفير تجهيزات الحماية الشخصية ودعم برنامج تعليم الكتروني بما يضمن استمرار تلقي الضباط التدريبات بشكل آمن؛
- ووفرنا حزم دعم الحياة والأماكن العامة المعقمة لأكثر من ٨٨,٠٠٠ شخص ممن هم في أمس الحاجة في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين؛
- وقمنا بتنظيم دورة تدريبية عبر الإنترنت لـ ٧٥ شخص من الأخصائيين الاجتماعيين لدعم ٧,٥٠٠ امرأة تعرضن للعنف في حالات النزاع؛
- وقمنا بتنسيق دراسة اجراها ٢٥ أخصائياً اجتماعيا اعتمدوا فيها الاستطلاعات الهاتفية مع ٢,٥٠٠ امرأة في خمس محافظات عراقية لتوثيق الكيفية التي أثرت فيها جائحة كوفيد-١٩ على النساء والفتيات في العراق مع التركيز على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

نعيد تأكيد موقفنا كقادة للفكر التنموي

تشكل سلسلة تقييم أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية مصدر توجيه حاسم للحكومات والشركاء في جهود الإنعاش ما بعد الانتهاء من جائحة كوفيد-١٩. وتنقسم هذه السلسلة إلى ستة مواضيع رئيسة. ونشرت ثلاث بحوث عام ٢٠٢٠ وصدرت ثلاثة أخرى في أوائل عام ٢٠٢١.

- تأثير أزمة النفط وجائحة كوفيد-١٩ على وضع العراق الهش؛
- تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد العراقي؛
- تأثير جائحة كوفيد-١٩ على التماسك الاجتماعي في العراق.

واصلنا التزامنا ببناء مجتمعات محلية يسودها السلام والتماسك

وشمل جزء بالغ الأهمية من البرامج في عام ٢٠٢٠ دعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي وبناء مجتمعات محلية أكثر قوةً وتماسكاً من خلال برنامج التلاحم الاجتماعي. وأسهم عملنا المتعلق بإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية الذي استهدف إعادة إدماج أكثر من ٢,٧٠٠ أسرة ممن يعتقد بانتمائها الى تنظيم داعش في العودة بأمان إلى مجتمعاتها المحلية في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين.

وقال حكيم الذي قابلناه اثناء التوزيع في مدينة الرمادي (٦٢ عاماً) "آمل أن تحل هذه الأزمة الشديدة الخطورة، وأن تعود الحياة إلى طبيعتها. وبالتأكيد ستنتهي هذه الأزمة حالها حال الأزمات السابقة. فالأمل هدفنا".

وفي عام ٢٠٢٠، تم تشكيل أربع مجموعات للسلام وثلاث مجموعات نسائية من أجل السلام في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى حيث عادت بالنفع على أكثر من ١١,٠٠٠ شخص من خلال مبادراتها. وبالشراكة مع منظمة تموز للتنمية الاجتماعية ومركز سبق للتنمية الإعلامية، أطلق البرنامج الإنمائي في العراق فرصة أخرى للشباب من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية بشأن صحافة المواطن لبناء السلام والتماسك الاجتماعي لتشمل ١٢٠ من الصحافيين والمدونين العر اقيين الشباب.

ان تمكين المجتمعات المحلية هو أحد الأولويات في إطار برنامج التماسك الاجتماعي. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ عدد الذين انتفعوا من دورات التدريب على تنمية المهارات والمنح المقدمة إلى ١٢ منظمة من منظمات المجتمع المحلي في جميع أنحاء محافظتي صلاح الدين ونينوى لدعم المبادرات التي تركز على بناء السلام أكثر من ٥,٠٠٠ شخص. وتنفذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأنشطة في إطار برنامج التماسك الاجتماعي في العراق بدعم سخي من حكومتي الدانمارك وألمانيا.

جهود معززة لإعادة الاستقرار

وفي عام ٢٠٢٠، مدد البرنامج الإنمائي مرفق تمويل إعادة الاستقرار حتى عام ٢٠٢٣. ومن خلال شراكته مع الحكومة العراقية والمجتمع الدولي، قام البرنامج الإنمائي في أواخر عام ٢٠٢٠ بحشد أكثر من ١,٣ مليار دولار أمريكي لتمويل أنشطة إعادة الاستقرار من ٢٧ شريك دولي وكذلك من الحكومة العراقية. وتم من خلالها ترميم ٢٦,٤٥٥ منزلاً و٩٢٦ مدرسةً وجامعةً و٣٩٦ مرفقاً صحياً و٣٧٩ هيكلاً من هياكل البنى التحتية البلدية (بضمنها مراكز شرطة ومحاكم) في جميع أنحاء العراق.

وبات الآن بإمكان قرابة ١١ مليون مواطن عراقي الحصول على بنية تحتية وخدمات مطورة بما في ذلك خدمات الكهرباء والإسكان والصحة والمياه والتعليم والصرف الصحي والخدمات البلدية والطرق والجسور. وبلغ عدد الفئات الضعيفة من المواطنين العراقيين الذين يستفيدون من فرص دعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ المتمثلة بالعمل بمقابل نقدي أكثر من ٥٤,٢٠٠ مواطن مثل أعمال رفع الأنقاض وطلاء الجدران وترميم الأماكن العامة. وينصب التركيز الآن على تلبية الاحتياجات المتبقية وضمان ارتباط عملنا بشكل وثيق بالجهد الرامي إلى إيجاد حلول مستدامة وإعداد إستراتيجية واضحة للخروج.

دعم التعافي والاستقرار في العراق من خلال التنمية المحلية وبرنامج التقدم

في إطار البرنامج الذي يموله الاتحاد الأوروبي لدعم التعافي والاستقرار في العراق من خلال التنمية المحلية، يقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ تسعة مشاريع لإيجاد فرص العمل وتعزيز النهضة الحضرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين لامركزية الخدمات المحلية في محافظات الأنبار والبصرة ودهوك واربيل وميسان ونينوى وصلاح الدين والسليمانية وذي قار. ويجري الإعداد لإعادة تأهيل البنية التحتية العامة وإنشاء مناطق ترفيهية مع التركيز على إحياء التراث الثقافي والتجميل الحضري وتعزيز السياحة البيئية المحلية.

من خلال خلق فرص العمل في إقليم كردستان العراق الذي تتيحه خطة المنح عبر برنامج التقدم، وبتمويل من الإتحاد الأوربي بواسطة صندوق الاتحاد الأوربي الائتماني الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية "صندوق مدد"، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم ٥٦ مشروع لتشغيل ٦٨٥ شخص في محافظات دهوك وأربيل وحلبجة والسليمانية. وجرى تقديم المساعدة الى ٣١ مشروع اخر على نحو يتعلق بجائحة كورونا للتأقلم مع بيئات العمل من المنزل والنماذج الأخرى لممارسة الأعمال فضلاً عن تحسين المبيعات عبر الأنترنت والاتصال. وأطلق البرنامج الإنمائي مبادرات لدعم أكثر من ١٠٠ من أصحاب المشاريع والمشاريع الناشئة في مختلف المجالات، مثل الزراعة وتربية الماشية والبستنة وتربية الأسماك. ويجري تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع محافظة أربيل ومؤسسة روانگه.

وفي إطار كلا البرنامجين الممولين من قبل الاتحاد الأوروبي، أصبح ٨٠ فرد من أبناء المجتمعات المضيفة والنازحين واللاجئين السوريين مراسلين في المجتمعات المحلية بعد إكمالهم التدريب على البث والصحافة المصورة.

تبني الابتكار

لقد دعمنا محافظة كربلاء لتتبع وتعقب جائحة كورونا باستخدام تقنيات نظام المعلومات الجغرافية الحديث. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق نظام كربلاء الذكي في كانون الثاني ٢٠٢١، وهو تطبيق تفاعلي تم إنشاؤه بوصفه قناةَ اتصال مفتوحة للمواطنين وزوار كربلاء مع مختلف الجهات الحكومية.

ومن خلال مختبر التسريع وبالشراكة مع وزارة التعليم العالي، أطلقنا مبادرة التعلّم المدمج، التي تسهل التعلم عبر الإنترنت لطلاب الجامعات في جميع أنحاء العراق، وتمكنا من استحداث أكثر من ١٠٠ حل محلي.

وفي إطار الابتكار من أجل التنمية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ واختبار وإطلاق أول منصة نظام بيئي عراقي افتراضي في العراق بحلول كانون الثاني ٢٠٢١. وستكون المنصة بيئة افتراضية لرواد الأعمال والمجتمعات والشركات والمؤسسات التي توفر مساحة مبتكرة للشباب ورجال الأعمال للتفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين في النظام البيئي (القطاع الخاص والعام) بناءً على نظام التحفيز.

إعادة التأكيد على الدور الحاسم الذي تلعبه النساء والشباب في جميع جوانب التنمية

لقد طورنا غرفة الأزمات المستجيبة للنوع الاجتماعي لضمان تضمين التدابير المراعية للنوع

الاجتماعي في جهود الاستجابة للأزمات والتعافي. كما أنشأنا أول منتدى من نوعه - النساء ضد الفساد، ودعمنا ما يقرب من ستة ملايين امرأة من خلال مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار.

وفي إطار ركيزة الحوكمة، وبالتنسيق مع دائرة تمكين المرأة / الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تم تزويد وحدات النوع الاجتماعي التي تم إنشاؤها سابقًا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأدوات اللازمة لإجراء التحليل الجنساني لضمان دمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج. بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع أحد المستشارين الوطنيين، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقويماً للسياسات الوطنية للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، مع إبراز الفجوات والخطوات المقترحة إلى الأمام.

وقد تم إطلاق برنامج القيادة الشبابية، إذ تم تدريب ١٠٠٠ شاب وشابة من جميع المحافظات العراقية لأول مرة. وأيضا تم توفير أدوات وتقنيات جديدة لقادة الشباب العراقي، بما في ذلك الحلول المتعلقة بالأوبئة وتغير المناخ والتعليم الأفضل والمشاركة المدنية.

تثبيت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق كشريك رئيسي في مكافحة تغير المناخ

قمنا بتوقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعملنا على توفير الدعم الفني للحكومة العراقية لتطوير المساهمات المقررة على الصعيد الوطني في (مراكز البيانات الوطنية) بموجب اتفاقية باريس. ومن خلال مختبر التسريع، عقدنا أيضًا أول معرض على الإطلاق لمستقبل فن المناخ وأطلقنا مبادرة Mission ١,٥ في العراق.

الأجندة المتقدمة ٢٠٣٠ في العراق

لقد دعمنا الجهاز المركزي للإحصاء العراقي لتطوير تقرير تقويم فجوة بيانات أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مراقبة أهداف التنمية المستدامة في العراق والسماح لصانعي القرار بتحديد أولويات مسارات التنمية الاستراتيجية بكفاءة. ونتيجة لهذا البحث، يجري تطوير منصة لتبادل البيانات والتصور عبر الإنترنت لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وسيساعد هذا في تسهيل تدفق البيانات عبر المؤسسات المختلفة في الدولة ويسمح بتحليلات قوية ودراسات مقارنة.

دعم أطر مؤسساتية أقوى في إقليم كردستان

لقد ساعدنا في صياغة وتقديم قانون قطاع الكهرباء، وإنهاء وتبنيّ إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وشبكة الضمان الاجتماعي القائمة على الفقر بالشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

مبني على شراكاتنا القوية

توقيع مذكرات تفاهم مع وزارة التخطيط ووزارة الشباب والرياضة.

أيضا، شرعنا في برنامجين مشتركين مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة. الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة مع المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، وتعزيز البنية التحتية للمياه في البصرة مع اليونيسف.

وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الفنية الرائدة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للعراق - وهي خارطة طريق لنظام الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تعافي العراق من جائحة كورونا. ونحن نشارك في قيادة استراتيجية الحلول الدائمة للأمم المتحدة، والنهج المشترك للتعامل مع العائلات المتصور ارتباطها بداعش.

تعزيز إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم الى ١٧٨ ضابط شرطة لتلقي تدريب افتراضي في التحقيقات الجنائية ومنع الجريمة وإدارة الشرطة في نينوى والأنبار. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ست منظمات محلية لتحسين السلامة المحلية والشراكات بين الشرطة والمجتمع، واستفاد منها أكثر من ١٠٠٠ فرد من أفراد المجتمع، بما في ذلك السلطات المحلية والشباب والنساء وضباط الشرطة في الأنبار ونينوى وصلاح الدين والبصرة وكربلاء وبغداد. ومن خلال البرنامج التجريبي لتكامل الأمن المجتمعي، تم دعم ٨٧ متطوعًا سابقًا في القرنة بالبصرة من خلال التدريب على تطوير الأعمال والمهنة وجلسات الدعم النفسي والاجتماعي، ومُنَح لبدء الأعمال التجارية لمساعدتهم على إعادة الاندماج في القوى العاملة. وستقدم أربعة خطط استثمار في أمن المجتمع لتحديث مدرسة إعدادية صناعة القرنة تسهيلات لاستيعاب ٢٠٠ طالب للدراسة فيها وحضور الدروس.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

في عام ٢٠٢٠، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراءاته لدعم العراق في معالجة العو اقب البيئية للمعركة ضد داعش والمشاركة في المبادرات الدولية لمعالجة دو افع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وزيادة التلوث.

أبرز أحداث ٢٠٢٠

دعم العراق لتحويل مشكلة غاز الميثان إلى فوائد

بينما يمثل العراق ٣٪ من انتاج النفط والغاز العالمي، فهو مسؤول عن ٨٪ من انبعاث غاز الميثان بحسب تقديرات من وكالة الطاقة الدولية. ومن المفارقات ان هذا الغاز المهدر يقدر بنحو ١,٥ مليار دولار ويمكن استخدام ها الغاز الطبيعي على وجه الخصوص لتعبئة محطات الوقود ومساعدة العراق على حل أزمة الكهرباء المزمنة.

على الرغم من الحاجة إلى تنقية انبعاث غاز الميثان من خلال اجراء مسوحات ميدانية دقيقة، ما هو واضح أن الانبعاثات من صناعة النفط والغاز في العراق كبيرة. ويعد غاز الميثان ملوث مناخي شديد الفعالية ومسؤول عن ٢٥٪ من الاحتباس الحراري بحسب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ولديه تأثير هائل على المناخ لأنه يمكن يحبس الحرارة أكثر ٨٤ مرة من ثاني أكسيد الكربون على المدى القصير. ويتم إطلاق معظم غاز الميثان في قطاع النفط والغاز من خلال التنفيس والتسريب من المنشآت القديمة.

والخبر السار هو أن الحد من انبعاث الميثان يمثل نتيجة سهلة بدون تكلفة صافية؛ ويمكن التخفيف من ٤٠٪ من الانبعاثات باستخدام التكنولوجيا المتاحة والتي يمكن موازنة التكاليف بالمكسب في انتاج الغاز. ويمكن أن تكون هذه النتيجة أكبر في حالة العراق حيث يمكن أن تحد من ٦٤٪ من الانبعاثات بدون تكلفة وفقا لتحليل وكالة الطاقة الدولية.

وتحقيقا لهذه الغاية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة للعراق فيما يخص دمج انبعاث غاز الميثان في مساهمته الوطنية المحددة والتي تحدد الجهود المناخية لكل دولة بموجب اتفاق باريس للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. وبذلك سيكون العراق من الدول القلائل التي تدرج الحد من انبعاث غاز الميثان من قطاع النفط والغاز في المساهمة الوطنية المحددة والذي من المتوقع اعتماده رسميا من قبل الحكومة في ربيع ٢٠٢١.

للمضي قدما في أجندة الميثان، أسست وزاراتي الصحة والبيئة والنفط فريق حكومي مشترك بين الوزارات لفهم طبيعة وحجم انبعاث الميثان من قطاع النفط والغاز. وعبر الشراكة مع برنامج النفط مقابل التنمية النرويجي سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء قدرات فريق العمل حول إدارة الميثان والحصول على الدعم الفني من المبادرات الدولية بما في ذلك التحالف العالمي والمنظمات الشريكة مثل وكالة الطاقة الدولية.

بالإضافة إلى الفوائد المناخية والاقتصادية، سيساعد الحد من انبعاث غاز الميثان أيضا في التخفيف من تلوث الهواء المزمن في العراق. ففي المناطق المنتجة للنفط مثل البصرة، يشتبه في أن الانبعاثات والتلوث الناجم عن الاحتراق يؤدي إلى تفاقم الأمراض التنفسية ويسهم في بعض أنواع السرطانات.

مساعدة النازحين على العودة وإعادة البناء من خلال تدوير الانقاض

وتعد بويتر إحدى القرى العديدة التي كانت عالقة على الخطوط الأمامية التي تفصل بين مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب كركوك من قوات البشمركة الكردية في الشمال. ويعد هذا الحزام من الأرض التي تمتد على أكثر من ٦٥ كيلومترا وتقسم محافظة كركوك إلى النصف، إلى وقت قريب منطقة حرام خالية من السكان حيث تم تجريف قرى بأكملها.

ما بين عام ٢٠١٤ و٢٠١٧، أدى الصراع مع داعش إلى نزوح ملايين العراقيين. ما هو غير معروف بأن النزاع قد تسبب في ما يقدر بنحو ٥٥ مليون طن من الأنقاض من المنازل المتضررة فقط. ووفي الوقت الذي بدأ فيه الاستقراريعود إلى محافظة كركوك، فإن وجود الأنقاض في منازل الأهالي يمنع النازحين في أماكن مثل بويتر من العودة وإعادة البناء.

إثر النزاعات، غالبا ما يتم القاء الأنقاض بصورة عشوائية في الأراضي المفتوحة والأخاديد. وهذه مشكلة لأن من بين الأسمنت والحجر يمكن أن تكون هناك مواد سامة، مثل الأسبست، ومخلفات الحرب الخطرة مثل الألغام والذخائر غير المنفجرة. وتقدر السلطات في كركوك بأن نحو ٨ ملايين من الأنقاض قد تكونت أثناء النزاع-وهي كافية لإعادة بناء أهرامات مصر ويتكون حوالي ثلثي هذه الأنقاض من الخرسانة والكتل والأحجار التي يمكن إعادة تدويرها بسهولة.

وللتعامل مع هذا التحدي والشكر موصول للدعم السخي من حكومة اليابان، انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة الهجرة الدولية لإطلاق مشروع مبتكر لإعادة تدوير الأنقاض مما سيساعد النازحين في محافظة كركوك على العودة إلى منازلهم.

من خلال اثبات إعادة تدوير الأنقاض عمليا من خلال هذا المشروع التجريبي فإن الهدف هو تطبيق نهج دائري وإغلاق الحلقة بشأن مشكلة الأنقاض وتحويلها إلى جزء من الحل. وهذا يشمل ليس فقط العودة الآمنة، ولكن أيضا فرص كسب العيش من خلال أنشطة النقد مقابل العمل، لتنفيذ إعادة البناء بتكاليف أقل وإعادة استخدام الأنقاض المكسرة وإدارة بيئية أفضل.

نظرا لأن اعادة استخدام الركام غير معروف في العراق، فإن اختبار الأنقاض المكسرة يعد أمرا أساسيا لإثبات أن النتائج النهائية تتوافق مع المعايير الوطنية للقوة والمتانة. ولهذا الغرض، تجرى اختبارات على استخدام الحطام المراد تدويره في الطرق وكتل البناء وإلى جانب الهدف المتمثل في تسهيل عمليات العودة وإعادة البناء، فإن الهدف هو ادخال نهج دورة الحياة في قطاع البناء العراقي وبالتالي الحد من استنفاد المواد الطبيعية.

يعد مشروع بويتر المشروع الثاني من نوعه في المناطق المتضررة من النزاع في العراق بعد مخطط تجريبي آخر أطلقته منظمة الهجرة الدولية في الموصل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أواخر عام ٢٠١٨. والخطط جارية حاليا لتوسيع نطاق العمل في الموصل وكركوك وتكرار مبادرات مماثلة في مناطق أخرى متأثرة بالنزاع في البلاد مثل سنجار والحمدانية في محافظة نينوى.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

رسالة من مدير البرنامج في العراق

أناطت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموئل الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مهمة تعزيز البلدات والمدن المستدامة اجتماعيا وبيئياً، ويعد الموئل المنسق لجميع الشؤون المرتبطة بالتحضر والمستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة.

ويعمل موئل الأمم المتحدة في المستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٧٥ مع التركيز على بناء مستقبل أكثر إشراقاً للناس الذين يعيشون في القرى والبلدات والمدن بمختلف احجامها. وباعتباره المنسق لجميع قضايا التحضر والمستوطنات البشرية ضمن منظومة الأمم المتحدة فالموئل مؤتمن أيضا على تنفيذ الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة."

وينشط الموئل في العراق منذ عام ١٩٩٦ ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء. وبعد عام ٢٠٠٣، انخرط الموئل بشكل كبير في جهود التعافي وإعادة الإعمار وتحديداً في دعم النازحين والعائدين من خلال توفير المأوى وحلول تخطيط إعادة الإعمار. ويعمل الموئل مع الحكومات الوطنية والمحلية لإعداد وتنفيذ مختلف السياسات والاستراتيجيات والآليات بغية الوصول الى تخطيط حضري أفضل مثل سياسة الإسكان واستراتيجية إعادة الإعمار الخاصة بالإسكان والمرصد الحضري وتوصيف المدن. وعملاً بمبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل"، يعمل الموئل ايضاً مع المجتمعات والحكومات المحلية لبناء قدرة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات على الصمود ومنع تفهقر التنمية.

في عام ٢٠٢٠، بدأ الموئل بالمشاركة في توفير حلول دائمة للأشخاص المتضررين من النزاعات ودعم الحكومات والأفراد في المجتمعات المتضررة لتحديد الخيارات المتاحة باستخدام التخطيط الحضري والخبرة الهندسية. ويعمل الموئل على تيسير العودة المستدامة والكريمة والطوعية من خلال ترميم وإعادة بناء المنازل والبنية التحتية في مناطق العودة فضلا عن دعم سبل كسب الرزق. ويقدم الموئل الدعم الفني للحكومة من خلال اقتراح منهجيات عملية لتحويل المخيمات إلى مستوطنات حضرية وضمان حماية حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات لجميع الأشخاص المتضررين من النزاع.

واستجاب الموئل كذلك لجائحة كوفيد-١٩ مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات المحلية الواهنة التي تسكن في المستوطنات غير الرسمية والمخيمات والمناطق المتضررة من النزاع. ويواصل الموئل دعم الأشخاص والمجتمعات المحلية الضعيفة فضلا عن السلطات المحلية في هذه الأزمة غير المسبوقة.

وائل الشهاب
مدير برنامج موئل الأمم المتحدة في العراق

برامج الموئل الأساسية في العراق

ويهدف الموئل الى دعم الفئات الأشد ضعفاً في الأحياء والمستوطنات غير الرسمية المتأثرة بالنزاعات وبناء القدرات المحلية من اجل تخطيط حضري أفضل وتحقيق اهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٢٠، نفذ الموئل ستة برامج أساسية لتحقيق هذا الهدف.

١. التعافي الحضري المستند الى المناطق في المدن المتضررة جراء النزاعات من خلال ترميم المنازل التي تدمرت في المعارك والمناطق العامة والبنية التحتية الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمدارس والمرافق الصحية؛

٢. تشييد وحدات سكنية واطئة الكلفة لإسكان العائدين الذي تدمرت منازلهم بحيث يتعذر إصلاحها؛

٣. دعم سبل كسب الرزق والفرص الاقتصادية المحلية من خلال خلق فرص العمل والتدريب المهني؛

٤. حماية حقوق الإسكان والأرض والملكية الخاصة بالنازحين والعائدين والأقليات؛

٥. المأوى في حالات الطوارئ ودعم المواد غير الغذائية للنازحين الذين يسكنون خارج المخيمات؛

٦. الاستجابة والتخطيط المتعلقان بجائحة كوفيد-١٩.

الإنجازات الرئيسة التي حققها موئل الأمم المتحدة في عام 2020

- ترميم أكثر من ٣٠٠ منزل من المنازل المتضررة بدرجة ضرر كبيرة وشديدة.
- ترميم مرافق المياه والصرف الصحي التي تخدم نحو ٧٠٠ اسرة بإمدادات المياه النظيفة والمنتظمة.
- ترميم حديقة اليرموك العامة في مدينة الموصل والتي تعتبر أكبر حديقة عامة في محافظة نينوى ومشاركة الشباب المحليين في سلسلة من الأحداث الرياضية التي تهدف الى تعزيز التماسك الاجتماعي.
- تدريب مهني وخلق فرص عمل لأكثر من ٢٠٠ شاب وشابة من العائدين.
- حل ٣٥٦ نزاع على الأراضي والملكية من خلال الوسطاء المعتمدون في المجتمعات المحلية في قضائي الحمدانية وتلكيف في محافظة نينوى بمعدل نجاح بلغت نسبته ٨٧٪.
- نشر محطات متنقلة لغسل اليدين في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

استجاب الموئل لجائحة كوفيد19- مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات المحلية الواهنة التي تسكن في المستوطنات غير الرسمية والمخيمات والمناطق المتضررة من النزاع

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

تدعم مفوضية اللاجئين الحكومة العر اقية في الاستجابة الى حماية ومساعدة النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء إضافة الى الأشخاص بدون جنسية في العراق وتحديد حلول شاملة لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. وتقود المفوضية المجموعات المعنية بالحماية وتنسيق المخيمات وإدارتها والإيواء والمواد غير الغذائية دعماً للنازحين واللاجئين وتتعاون المفوضية مع الحكومة لتنسيق الاستجابة الخاصة باللاجئين السوريين من خلال الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

حقائق وأرقام:

- **عدد السكان:** ١,٢٨ مليون نازح | ٤,٨ مليون عائد| ٢٨٢,٥٥٩ لاجئ | لغاية نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠.
- يبلغ عدد اللاجئين السوريين ٢٤١,٦٨٤ شخص من أصل ٢٨٢,٥٥٩ لاجئ مسجل في العراق.
- **المخيمات:**
- هناك عشرة مخيمات للاجئين في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق تستضيف ٤١٪ من اللاجئين السوريين (أكثر من ٩٩,٠٠٠ فرد) بما في ذلك بارداراش وغاويلان اللتان تستضيفان الو افدين الجدد من شمال شرق سوريا. ويعيش الـ ٥٩٪ المتبقي منهم (قر ابة ١٤٦,٠٠٠ فرد) من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية
- وتدير المفوضية ايضاً ٢٩ مخيماً من مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء العراق والتي تستضيف ما يربو على ١٩٣,٠٠٠ نازح في جميع أنحاء البلاد.

حضور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في العراق:

- تعمل المفوضية عبر سبعة مكاتب منتشرة في جميع انحاء العراق بضمنها المكتب القطري للمنظمة في العاصمة بغداد والمكتب الميداني في محافظة البصرة والمكاتب الفرعية في أربيل ودهوك والموصل والمكتبان الميدانيان في محافظتي السليمانية وكركوك.
- وبالإضافة الى المكاتب أعلاه تحافظ المفوضية وشركاءها على وجودها في مختلف أنحاء البلاد في محافظة البصرة ومدينة الحلة (محافظة بابل) ومدينة بعقوبة (محافظة ديالى) ومدينة كربلاء (محافظة كربلاء) ومدينة سامراء (محافظة صلاح الدين) ومدينة الكوت (محافظة واسط) وقضاء خانقين (محافظة ديالى).

مجالات العمل الرئيسة:

استجابة المفوضية لتفشي جائحة كوفيد-١٩ في العراق

من خلال الاتصال المنتظم بالسلطات على المستويات الاتحادية والإقليم والمحافظات ضمنت المفوضية إدراج جميع الأشخاص موضع الاهتمام في خطط الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، ومع استمرار تزايد عدد الحالات، واجهت المنشآت الصحية في جميع أنحاء العراق ضغوطاً متزايدة لخدمة جميع الأفراد المصابين، وفي بداية شهر آب، أشارت معظم مديريات الصحة إلى أنه سيتم استقبال الحالات المتوسطة والحادة والحرجة في المستشفيات حصراً، اما الحالات التي لا تظهر عليها أعراض وينصح الأشخاص الذين يعانون من أعراض خفيفة بالعزل الذاتي في المنازل.

واستمر تقديم معظم الخدمات الأساسية في مخيمات النزوح والمناطق التي تقطنها نسبة عالية من النازحين وإن كان بقدرة محدودة. واعتمدت المفوضية طرائق توزيع جديدة لضمان إيصال المساعدات. وشملت الأساليب الجديدة إيصال المساعدات منتقلين من باب الى آخر لتجنب التجمعات والحفاظ التباعد الجسدي ومراقبة الحماية عن بعد وتقديم المشورة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي من بين أمور أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المفوضية تنفيذ السلسلة التالية من التدابير في جميع أنحاء البلاد للاستجابة لتفشي الفايروس:

- الوصول إلى مواد النظافة الصحية الأساسية: قدمت المفوضية لأسر النازحين واللاجئين في المخيمات وفي المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية مساعدات نقدية كي يتمكنوا من تحمل تكاليف مستلزمات النظافة الصحية الأساسية. وقد استفاد ما مجموعه ١٠٠,٣٣٥ اسرة من اسر النازحين واللاجئين في جميع أنحاء العراق من هذه المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، وزعت المفوضية أكثر من ٧٧,٧٨٠ مجموعة من المستلزمات الصحية النسائية على النساء والفتيات في المخيمات.
- التوعية الصحية: نظمت المفوضية جلسات توعية صحية بشأن طرق انتقال كوفيد-١٩ وسبل الوقاية منه في مخيمات النازحين واللاجئين وكذلك في مراكز التسجيل وبعض المناطق الحضرية. وجرى توزيع ملصقات ومطويات بواسطة إدارات المخيمات ومراكز الرعاية الصحية الولية ومتطوعو الاتصال بالمجتمعات المحلية.
- توفير معدات الحماية الطبية الشخصية: اشترت المفوضية معدات الحماية الشخصية الطبية والكمامات المزودة بالمرشحات والأحذية ذات الاستعمال الواحد لاستخدامها في مخيمات اللاجئين. وإذا ما توفرت الأموال اللازمة، ستقوم المفوضية بشراء معدات وقاية أخرى مثل الكمامات الجراحية والكفوف والعباءات الطبية ذات الاستخدام الواحد لغرض الاستعمال اليومي من قبل الكوادر الطبية في مراكز الرعاية الصحية الأولية في مخيمات اللاجئين وغيرها من المواد الصحية لصالح المؤسسات الصحية العامة.

■ توفير معدات طبية متخصصة إضافية: بناءً على المشاورات مع السلطات الصحية، إضافة الى الهيئات الحكومية الأخرى، إذ قدمت المفوضية دعماً مادياً حسب ما تقتضيه الحاجة لضمان امتلاك مرافق الصحة العامة للقدرة على توفير الرعاية المناسبة والتعامل مع الحالات المشتبه بإصابتها بفايروس كوفيد-١٩ في صفوف الأشخاص موضع اهتمام المفوضية.

جهود الحماية والمناصرة

■ تمشيا مع ولايتها الأساسية، تبذل المفوضية طيفاً واسعاً من الجهود في مجالي الحماية والمناصرة لضمان حصول النازحين على المساعدات الإنسانية والممارسة الكاملة لحقوقهم الأساسية. ويشمل ذلك تقديم المساعدة والتمثيل القانونيين ومعالجة القيود المفروضة على حرية الحركة وتحسين إمكانية استصدار الوثائق الثبوتية المدنية والسلامة والخدمات الأساسية وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية وتحديد الفئات الضعيفة وإحالتها إلى الخدمات المتخصصة ودعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والحفاظ على وحدة الأسرة. وبالنسبة للاجئين، ينصب التركيز بوجه خاص على قبول طلبات اللجوء وحصولهم على خدمات السلامة والتسجيل والتوثيق وزيادة إعادة التوطين وغيرها من الحلول في إطار ترتيبات تقاسم المسؤولية على الصعيد العالمي. أما بالنسبة للنازحين، تعمل المفوضية مع الحكومة على تحديد حلول دائميه بما في ذلك العودة الطوعية والآمنة والكريمة وغير التمييزية. ويجري التركيز بوجه خاص على تعزيز استصدار وثائق الأحوال الشخصية من خلال تقديم المساعدة القانونية والدعم إلى مديريات الجنسية والأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية لتمكين النازحين من الحصول على الخدمات العامة والانتقال بأمان عبر نقاط التفتيش الأمنية والعودة إلى مناطقهم وتأمين العمل لهم.

■ يبين الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠ وعملية الرصد بهدف توفير الحماية اللذان تجريهما المفوضية أن عدداً كبيراً من النازحين والعائدين لا يزالون يفتقرون إلى بعض الوثائق الشخصية مثل البطاقة التموينية وهويات الأحوال الشخصية وشهادة الجنسية العراقية وجواز السفر وشهادة الميلاد وغيرها من الوثائق الثبوتية. ومنذ عام ٢٠١٩، تعاونت المفوضية مع وزارة الداخلية لإرسال فرق جوالة يتم فيها نشر موظفين حكوميين يقومون بإصدار وثائق مدنية للنازحين في المخيمات. وينصب التركيز الرئيس لهذه الفرق الجوالة على إصدار ثلاث من أهم الوثائق المتعلقة بالنازحين وهي: هوية الأحوال الشخصية وشهادة الجنسية العراقية وبطاقة الهوية الوطنية الموحدة، حيثما أمكن ذلك. وحتى نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠، أصدرت وزارة الداخلية ما مجموعه ٨,٣٠٩ هوية أحوال شخصية و١٤,١٩٣ شهادة جنسية و١,٠٠٦ بطاقة وطنية موحدة للنازحين من خلال هذه الفرق الجوالة منذ بدء المشروع. ففي عام ٢٠٢١، ستركز المفوضية بشكل أكبر على دعم وتشجيع الاستعانة بمكاتب الأحوال المدنية الموجودة في مختلف الأقضية، بما في ذلك من إعادة تأهيل فضلاً عن تسيير بعض الفرق الجوالة.

■ تقدم المفوضية الدعم لوزارة الهجرة والمهجرين لإنشاء قاعدة بيانات للنازحين والعائدين. ويمكن لقاعدة البيانات هذه ان تكون بمثابة منصة ممتازة تستعمل في توزيع منحة العودة البالغة ١,٥ مليون وخمسمائة ألف دينار عراقي التي تعهدت الحكومة بمنحها للعوائل العائدة.

■ تعمل المفوضية على بناء قدرات شركاءها من المنظمات غير الحكومية وموظفي الحكومة على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له وحماية الأطفال، بما في ذلك إجراءات المصلحة الفضلى للأطفال المعرضين للمخاطر.

مساحات آمنة للنازحين

■ تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة من الخدمات للاجئين والنازحين والعائدين وعديمي الجنسية في مراكز الدعم المجتمعي في جميع أنحاء البلاد. ومراكز الدعم المجتمعي هي أماكن آمنة وعامة حيث يمكن للنساء والرجال والفتيات والفتيان من خلفيات متنوعة الالتقاء في المناسبات الاجتماعية وتبادل الأفكار والآراء مع بعضهم الأخر ومع المفوضية وشركائها، فضلاً عن كونها أماكن آمنة حيث ترحب بالجميع لمقابلة موظفي الحماية المتخصصين وتلقي المشورة والخدمات والمساعدات. وتقدم هذه المراكز أنشطة ترفيهية مثل الألعاب الرياضية وألعاب للأطفال والمراهقين والشباب. وتتوفر أيضًا معلومات أساسية حول مواضيع مختلفة، مثل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعليم والصحة والخدمات القانونية. كما يتم توفير التدريبات المهنية لتمكين الأفراد النازحين الضعفاء وتعزيز مهاراتهم. ونظرًا لحالة الطوارئ الصحية بسبب جائحة كورونا، تعمل مراكز الدعم المجتمعي بشكل محدود بما يتماشى مع تعليمات الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية. وستستمر المفوضية في استخدام مراكز الدعم المجتمعي في عام ٢٠٢١.

توفير دعم المأوى وتنسيق المخيمات

■ من خلال تدخلاتها الخاصة بالمأوى، تضمن المفوضية حصول اللاجئين والنازحين والعائدين في العراق على مأوى ملائم ومواد الإغاثة الأساسية. وتشمل مساعدة المفوضية في مجال الإيواء توفير المأوى المناسب في مخيمات

النازحين واللاجئين بالإضافة إلى تركيب وحدات إيواء انتقالية (وحدات إسكان اللاجئين) وإعادة تأهيل المنازل المتضررة في مناطق العودة المختارة لتسهيل إعادة دمج النازحين.

- بصفتها قائد مجموعة وقطاع تنسيق وإدارة المخيمات، تعمل المفوضية مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية لتحسين الظروف المعيشية للنازحين واللاجئين الذين يعيشون في المخيمات من خلال توفير خدمات منسقة. وتدعم المفوضية إدارة ٢٩ مخيماً للنازحين و١٠ مخيمات للاجئين في جميع أنحاء العراق.
- في تشرين الأول، أعلنت الحكومة العراقية عن سلسلة من الإغلاق المفاجئ لمخيمات النازحين، مع إغلاق ١٥ مخيماً وموقعاً غيررسمي في العراق الاتحادي بحلول منتصف كانون الأول مما أثر على آلاف النازحين. وغالبية المتضررين هم من النساء والأطفال الذين هم بالفعل عرضة للخطر. وصل ثلثا الأشخاص المتضررين إلى مناطقهم الأصلية ولكن لم يصل الكثير منهم إلى منازلهم الأصلية. ولا يزالون في غاية الضعف، بدون مأوى مناسب. كما تسببت التوترات الاجتماعية وانعدام الأمن ووجود العبوات غير المتفجرة ونقص الوثائق المدنية والإسكان والخدمات الأساسية فضلاً عن انعدام فرص كسب العيش، تسببت في منع الثلث الآخر من العودة إلى مواطنهم الأصلية مما أدى إلى نزوح ثانوي. وتواصل المفوضية رصد حالة العائدين في مناطق العودة وتدعو بقوة إلى أن تكون عودة النازحين طوعية وآمنة وكريمة، وتسترشد بإطار العودة المبدئي المعتمد ومعلمة بالظروف المواتية في مناطق السكان الأصلية لضمان الرجوع المستدام.

دعم العائلات لتلبية احتياجاتهم الأساسية

- تساعد المفوضية العائلات الضعيفة من النازحين واللاجئين على تغطية احتياجاتهم الأساسية من طريق توزيع المساعدات النقدية. ففي المناطق التي تعمل فيها الأسواق ويسهل وصول المستفيدين إليها، توفر النقود غير المشروطة طريقة فعالة لتلبية احتياجات المتضررين من النزوح، مما يسمح للعائلات بتحديد أولويات احتياجاتهم مع الحفاظ على كرامتهم وتقليل احتمالية لجوئهم إلى استراتيجيات التكيف الضارة.

إغاثة السكان النازحين الضعفاء من ظروف الشتاء القاسية

- في بعض المناطق الجبلية في العراق، وخاصة في إقليم كردستان العراق حيث يقيم ٩٩٪ من اللاجئين السوريين، يمكن أن تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر خلال أشهر الشتاء. وتمكّن المساعدة في فصل الشتاء النازحين واللاجئين على التعامل مع ظروف الشتاء القاسية. وخلال شتائي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وصلت المفوضية إلى أكثر من ٦٦٦,٠٠٠ نازح، و ١٥٧,٠٠٠ لاجئ سوري، و ١٦,٨٠٠ لاجئ من جنسيات أخرى وقدمّت لهم مساعدة الشتاء على شكل نقدي. وتظل هذه المساعدة حيوية لضمان تجهيز العائلات النازحة الضعيفة بشكل جيد بالموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة في ظروف الشتاء القاسية.

تعزيز التماسك الاجتماعي في أثناء دعم جهود الدولة في إعادة الإعمار

- تساعد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مجتمعات العائدين من خلال مشاريع الأثر السريع التي تركز على المجتمع لتعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي وتسهيل إعادة دمج الأشخاص النازحين. وتهدف استراتيجية المفوضية إلى تعزيز بيئة مواتية للعائدين من النازحين لتحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز القدرة على المواجهة. وتشمل المشاريع إصلاح البنية التحتية الرئيسية مثل مديريات الاحوال المدنية والمدارس والعيادات الصحية والمرافق الزراعية (مضخات المياه والبيوت الزجاجية الزراعية) وإعادة تقديم الخدمات مثل جمع القمامة.

تعزيز الحلول الدائمة والاعتماد على الذات

- تسعى المفوضية لتقليل الاعتماد على الغير وتعزيز الاكتفاء الذاتي بين اللاجئين في العراق، بغض النظر عن الحل الدائم الذي يختارونه. وتركز استراتيجية المفوضية على ضمان إدراج الأشخاص الذين تعنى بهم في النظم القانونية والاجتماعية القائمة والعمل عبر أربعة مجالات مواضيعية تغطي الأبعاد القانونية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والثقافية. وتتوخى الإستراتيجية دعم المجتمعات المحلية والحكومات لدمج مخيمات اللاجئين في بيئة المجتمع المضيف مع رؤية لأن تُصبح المخيمات في نهاية المطاف مستوطنات مبنية ستتحول إلى أحياء في البلدات المجاورة، مع تمتع اللاجئين بوصول متساو إلى جانب السكان المحليين للحصول على الخدمات الأساسية المدعمّة والوصول إلى سوق العمل والتعليم.
- وتعمل المفوضية مع الوزارات الحكومية التنفيذية الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص لضمان الإدماج المنتظم للأشخاص المعنيين في خطط التنمية الوطنية وبرامج التنمية طويلة الأجل من طريق التبنيّ الاستراتيجي والتنسيق والبرامج المشتركة و/أو وضع البرامج القائمة على الأدلة. وتشمل مجالات الشراكة الرئيسية الحماية، الحماية الاجتماعية والتوثيق والمساعدة القانونية؛ و (إعادة) الاندماج بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية والاعتماد على الذات.

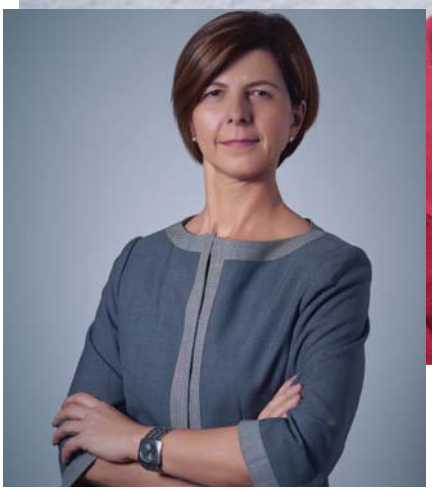

مقابلة مع

السيدة باولا بولانتشا

نائبة ممثل المنظمة في العراق

مرحبا باولا، هلا أخبرتنا عن الوقت الذي قضيته في العراق، وكيف كان عام ٢٠٢٠ "مختلفا" أو "غير اعتيادي" بالمقارنة مع الأعوام السابقة التي عملت فيها لدى اليونيسيف.

التحقت بالمكتب القطري للمنظمة في العراق في نيسان عام ٢٠١٩، لكن هذه المدة مرت كلمح البصر، وقد كانت رحلة رائعة لحد الآن. أنا استمتع جداً بالوقت الذي أقضيه هنا، حيث إنني فخورة لتمكني من خدمة الأطفال في العراق، وأنا أعمل مع أشخاص أذكياء ويعملون بجد، وأنا أتعلم شيئاً جديداً كل يوم، حتى إنني أكثر حماسة اليوم لوجودي هنا مما كنت عليه قبل عامين.

٢٠٢٠، يا لها من سنة! فقد مررنا جميعاً خلالها ربما بأكثر السنين استثنائيةً لحد الآن في حياتنا، فقد علمتنا هذه السنة العديد من الدروس.

تعلمنا معنى كلمة "افتراضي"، فقد أوجدت جائحة فيروس كورونا تحديات إضافية، مما يعني أننا قدمنا خدماتنا (بما فيها دعم الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي والتوعية وغيرها) من خلال تطبيق الواتساب وبرنامج U-Report وغيرها من المنصات عبر الأنترنت، و أقمنا دورات تدريبية عبر الأنترنت تقريباً في كل الأماكن وعلى كافة المستويات (مثلاً: الوزارات والمديريات والمجتمعات المحلية)، وقد جعلنا الأفكار الأصلية لكل فريق اليونيسيف وشركائنا تتمحور حول الواقع الجديد وتتكيف معه.

لقد تعلمنا تحويل التحديات إلى فرص. ففي مثل هذه الأوقات الصعبة، من السهل أن نلمس السلبية ويصيبنا إحباط حقيقي ونؤجل كل شيء. لكن ثبت لدينا أننا إن تحلينا بالانفتاح والقدرة على تغيير نظرتنا للأمور والاستعداد للتدخل هي أفضل الطرق لتحويل التحديات التي تواجهنا إلى فرص. فعلى سبيل المثال، واجه الأطفال في سنة ٢٠٢٠ أعلى تهديد لوجودهم وتطورهم وحصولهم على حقوقهم الأساسية. بيد أن اليونيسيف ومنذ بداية الأزمة دأبت على دعوة الحكومة بصورة وثيقة ودعمها بالمساعدة المناسبة والفنية لتصميم وتنفيذ خطة تحويل نقدي مفرد مخصص لمنفعة ٢,١ مليون أسرة متضررة بسبب فيروس كورونا.

وبموازاة ذلك، واصلت اليونيسيف دعمها ودعوتها لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، مما أفضى إلى وضع برنامج مشترك مع (منظمة العمل الدولية ILO- برنامج الغذاء العالمي WFP) وشراكة مع الاتحاد الأوروبي لدعم الحكومة في تسريع إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وهو مجال واجه الكثير من القيود والتأخيرات في السابق.

وعلى نحو مشابه، بقيت المدارس والمعاهد، بما فيها مراكز الشباب والتعليم غير الرسمي، مغلقة خلال السنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠، في البداية بسبب الاضطرابات المدنية والاحتجاجات في عام ٢٠١٩، ولاحقاً بسبب الفترات الطويلة من الإغلاق وحظر التجوال في عام ٢٠٢٠. وركزت اليونيسيف ووزارتي التربية الاتحادية وتلك التابعة لإقليم كردستان العراق والشركاء في العملية التعليمية على ضمان استمرارية التعليم من خلال نهج تعليم مدمج، شمل آليات بديلة لإيصال المادة الدراسية باستخدام التلفزيون التربوي وبوابات الأنترنت ومواد التعليم الذاتي، حيث استفاد من ذلك ما يزيد على ٢,٩ مليون طفل عراقي في الحصول على تعليم جيد. وسيضمن نهج التعليم المدمج استمرارية التعليم في مرافق التعليم الرسمي وغير الرسمي خلال الأزمات المشابهة التي تعطل التعليم في المستقبل.

وعلى الرغم من إغلاق مراكز الشباب في أنحاء العراق، رأينا شباباً يبادرون مرة أخرى ويتواصلون ويخلقون

فرصاً للمشاركة من خلال قنوات ومنصات الأنترنت. إن تفانيهم وعزمهم ما انفكا يدهشانا جميعاً.

لقد تعلمنا أن نُقيّم ما هو مهم لدينا على المستوى الشخصي والمهني، فعلى الصعيد المهني قمنا بتنقيح برامجنا وخطط عملنا لإعادة ترتيب بعض الأولويات أو تخفيض مستوى أولويات أخرى في أنشطتنا ومساعداتنا حسب السياق الجديد، مما أحدث تغييرات وفرت لنا الوضوح والتوازن، وفي الوقت نفسه حافظت على حماسة فريقنا وشركائنا بشأن العمل الذي نقوم به. أما على المستوى الشخصي، فالشي الذي تعلمته في هذه السنة العاصفة هو العناية بمن أحبهم وبصحتي النفسية، فضلاً عن التواصل مع الآخرين للاطمئنان أنهم بخير.

تعلمنا أن نكون أكثر تواصلاً وتركيزاً على ثقافة الفريق. لقد كانت ٢٠٢٠ سنة مثقلة بالحزن والمصاعب للكثير من الناس، وكان "الحفاظ على المرونة" و"إدامة التواصل" هما القاعدتان اللتان ساعدتاني في الحفاظ على الإيجابية. وعلى الصعيد المهني، يعد التركيز على ثقافة الفريق أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى حيث يعمل الجميع (تقريباً) عن بعد. وقد كان إيجاد الطريقة المناسبة للبقاء على اتصال مع المرؤوسين والأقران والزملاء وتوفير الدعم بأي طريقة ممكنة للمشاريع التي نعمل عليها هو ما شغلي الشاغل.

لكننا الآن وقد فارقنا رسمياً عام ٢٠٢٠، تبقى الأسئلة المطروحة: كيف نهيئ أنفسنا لعام ٢٠٢١؟ كيف نتأكد من أننا نحافظ على المرونة التي تعلمناها في عام ٢٠٢٠؟ كيف نضع الدروس التي تعلمناها بمشقة موضع التطبيق؟ وكيف نغرس في جيلنا الجديد (الأطفال والشباب) هذه القدرة على المواءمة والتكيف مع الحقائق الجديدة؟

تتحدث اليونيسيف كثيرا عن "إعادة تصور" العالم وحياة الأطفال لما بعد فايروس كورونا. ماذا يعني ذلك لليونيسيف وماذا يعني ذلك لليونيسيف في العراق؟

هناك ميل لتجاهل الأطفال والشباب لأن تأثرهم أقل بأعراض فايروس كورونا، بيد أنهم الأكثر هشاشة تجاه الآثار الطويلة الأمد للفيروس. فمع تزايد مستويات الفقر والانقطاع عن الدراسة سيكون الأطفال والشباب أكثر من يعاني في السنين القادمة. وفي العراق يعيش اثنان من كل خمسة أطفال تحت خط الفقر، وهو ضعف المعدل المسجل في عام ٢٠١٨، ويعدُّ واحد من كل طفلين محروماً في أكثر من وجه من أوجه الرفاهية.

في مجال التعليم فيما قبل الجائحة، تلقى أطفال العراق في المدرسة ما معدله ٤,٠ "سنوات دراسية معدلة تبعاً للتعلم". وعند الأخذ بالحسبان امتداد فترة إغلاق أماكن التعليم المدرسي بسبب جائحة فيروس كورونا، تصبح الخسائر التعليمية أكبر، حيث يزداد عدد الأطفال والشباب الذين يتسربون من الدراسة، ويمكن أن يؤثر ذلك على المدى الطويل على اقتصاد البلد. وبعد ذلك عاملاً يزيد من الفوارق الموجودة أصلاً بين الجنسين، مما يجعل الفتيات عرضة لمزيد من الحرمان ومخاطر تركهن للدراسة.

عند بداية تفشي الجائحة، استجابت اليونيسيف بسرعة وبفاعلية للاحتياجات العاجلة للأطفال والشباب وأسرهم. وضمن تصديها لفايروس كورونا على المدى الطويل، ستواصل اليونيسيف حماية الأطفال ذوي الأوضاع الأكثر هشاشة من تأثيرات الجائحة، وإعادة تصور عالم ملائم للأطفال والشباب. تقوم حملة "إعادة التصور" بدور مظلة جامعة -تعبر عن رؤيتنا لما يمكن أن يكون عليه العالم بالنسبة للأطفال- ويمكنها أن تحدد تواصلنا ومشاركتنا العالمية المعلنة وجهود جمع التبرعات بشأن فيروس كورونا. إنها بمثابة قوة دافعة، وحشد للشركاء والشركات والمؤسسات والأفراد للعمل معاً لمنع تحول هذه الجائحة إلى مأساة لهذا الجيل من الأطفال والشباب والأجيال القادمة.

ستواصل اليونيسيف في العراق العمل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومصادر التأثير وعموم الشعب لدعم تقديم خدمات نوعية للأطفال والشباب، والتأكد من عدم التخلي عن الفئات الأشد ضعفاً -بمن فيهم اللاجئين والنازحين داخلياً والأطفال من ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، سنواصل التعاون مع المانحين (حكومات أو شركات أو أفراد) لجمع التمويلات، لكي يكون بوسع اليونيسيف أن تتعامل مع الأزمة وأن تساعد الأطفال والشباب على التعافي. في عام ٢٠٢٠، تمكنّا في منظمة اليونيسيف في العراق من جمع مبلغ تجاوز (٣٥) مليون دولار أمريكي لتغطية مساعداتنا فيما يخص فيروس كورونا. ونحن ممتنون لكل مانحينا وداعمينا (ألمانيا وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة-DFID واليابان والاتحاد الأوروبي واللجنة الوطنية لليونيسيف في المملكة المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية-UNOCHA ومكتب السكان واللاجئين والهجرة في الولايات المتحدة-BPRM)، ونتطلع إلى مواصلة انخراطنا في هذا الشأن خلال عام ٢٠٢١ وما بعده، لضمان أننا نستثمر في مستقبل الأطفال والشباب و أننا نعيد البناء على نحو أفضل و أكثر مراعاةً للبيئة. معاً، نستطيع أن نحول دون أن تصبح جائحة فيروس كورونا أزمة مستديمة للأطفال والشباب، وعلى وجه الخصوص لمن يكون وضعهم أكثر هشاشة ضمن هذه الفئة.

إن إعادة تصور عملنا في العراق تعني تبني استراتيجية متعددة الجوانب، تشمل تقديم خدمات أساسية متكاملة لإنقاذ حياة الصغار وتعزيز أنظمة تكفل أثراً مستداماً. وستبقى الحماية تحتل موقع الصدارة في برنامج اليونيسيف، من خلال تبني نهج شامل ومتعدد الجوانب لإدارة الحالات، وإدخال التخفيف من أخطار العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز القدرة على الصمود والتعافي.

وسوف نعمل على تعميم منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال أنشطة التوعية وتعزيز إتاحة قنوات إبلاغ مضمونة وآمنة. وستعمل اليونيسيف على تحسين إمكانية الحصول على المساعدات المنقذة للحياة والخدمات الأساسية في القطاعات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية، وهي الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) والتعليم وحماية الأطفال والحماية الاجتماعية. كما ستقوم اليونيسيف بتأهيل وتطوير البنى التحتية المادية/الرقمية وتتواصل مع الناس برسائل حول الحماية والحصول على الخدمات وتجهيز الإمدادات المهمة في مؤسسات الرعاية الصحية للمجتمعات المعرضة لمخاطر عالية والتصدي للأمراض المنقولة عبر المياه ولفيروس كورونا.

سنواصل التفكير على نحو غير تقليدي ونقيم شراكات مع الشباب والفتيات والفتيان والمعاقين من خلال المشاركة المدنية والرقمية، بما في ذلك إطلاق المشاريع الاجتماعية، لإيجاد حلول محلية لما يُنظر إليه بوصفه تحدٍ عالمي، وستقوم اليونيسيف ببناء قدرات الحكومة والشركاء من المجتمع المدني، بغية تشخيص الأزمات/الصدمات والاستعداد لها والتعامل معها وإدماج نهج يتمحور حول اليافعين/الشباب ضمن المساعدات الإنسانية والبرامج التنموية لضمان مشاركة الشباب على نحو منهجي. وهذا يعني أيضاً الاستماع للأطفال والشباب والعمل معهم جنباً إلى جنب من أجل رسم مستقبل أفضل.

ماهي رسالتك للشركاء وللعراقيين فيما يخص دورهم في دعم حقوق الأطفال والشباب؟

لكل الأطفال والشباب في العراق والفتيات والأولاد، بمن فيهم الأشد ضعفاً، أهميتهم، ومن المهم لنا جميعاً أن نحس بهم ونشجع دورهم في المجتمع وندعمهم ليصبحوا مواطنين فاعلين وقادرين على المبادرة في بلدهم.

نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وفي ظل هذه الأزمة الوبائية والقيود على الجانب المالي، إلى تشجيع الشباب على تصميم حلول تحمل صفات ريادة الأعمال، نحتاج أن ندع الأطفال والشباب يعبروا عن أنفسهم ونمنحهم الفرصة للتواصل وتحشيد مجتمعاتهم المحلية، ونحتاج أن نمكنهم للانخراط في عمليات صنع القرار على كافة المستويات. إضافة إلى ذلك، سنواصل العمل مع الحكومة العراقية لتعزيز المنظومات الوطنية ونشارك في التأثير على التمويل المحلي العام بشأن الأطفال. وحيث أن الحكومة تتخذ خطوات تدريجية باتجاه مختلف مجالات الإصلاح (بما يتفق مع رؤيتها لعام ٢٠٣٠)، لا بد من بذل الجهود، على الأقل للمحافظة على -إن لم يكن زيادة- استثمارها في الأطفال، وتقييم تأثير الاستثمارات العامة الرئيسية والمخرجات الحيوية على النتائج الاجتماعية.

أود أن أشكر كافة مانحينا وشركائنا الإنمائيين على مساهماتهم السخية. ويسعدنا الحصول على دعمهم ونقدر شراكتهم للإسهام في خلق رؤية لعالم أفضل للأطفال ومواصلة العمل من أجل إعمال حقوق الأطفال.

ويمثل الأطفال واليافعون والشباب في العراق العامل الحقيقي في التغيير، بما يمتلكونه من إمكانيات كبيرة للمساهمة بصورة إيجابية في حياة أسرهم ومجتمعاتهم ووطنهم.

تلتزم اليونيسيف بمنح كل طفل في العراق فرصة منصفة ليكون بصحة جيدة ومتعلماً ومحمياً وغير مهمش، وتجدد المنظمة التأكيد على التزامها و افتخارها بدفع أصوات الأطفال إلى الصدارة والمساعدة في تحقيق أحلامهم من أجل مستقبل أفضل للعراق.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

ضمن الأنشطة الثقافية، تركز اليونسكو على إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المواقع والمباني التاريخية في الموصل كأداة لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة المجتمعية مثل مسجد النوري والمئذنة الحدباء وكنيسة الطاهرة وكنيسة الساعة وجامع الأغوات ومنازل في المدينة القديمة.

بالإضافة إلى ذلك، ضمن أنشطة التعليم، ركزت اليونسكو على إعادة بناء/ إعادة تأهيل المدارس، وتوفير الأثاث ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق المحررة بما في ذلك نينوى وصلاح الدين والأنبار. وبلغ إجمالي تمويل الأنشطة حوالي ١٠٠ مليون دولار ساهمت بها الجهات المانحة التالية: الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي وقطر وألمانيا وإيطاليا.

وستواصل اليونسكو تقديم الدعم للمتضررين في المناطق المحررة. وقدمنا أنواعًا مختلفة من الدعم التربوي لأكثر من ١٠٠ ألف طالب في المناطق المحررة. وحتى في خضم جائحة كورونا، تمكّنا من توفير الدعم التعليمي لضمان الوصول إلى التعليم.

أهم إنجازات اليونسكو لعام ٢٠٢٠:

- تقديم الدعم التعليمي للطلاب وسط جائحة كورونا من خلال التعلم عن بعد الذي يستفيد منه ٤,٥ مليون طالب غيرقادرين على الذهاب إلى المدارس.
- توفير الأدوات الصحية لنحو ٤٠١٠٠ طالب قبل الامتحانات لضمان سلامتهم.
- إجراء العديد من الدورات التدريبية لـ ٢٨٠ من الصحفيين والجهات الفاعلة في وسائل الإعلام حول المعلومات الخاطئة حول فيروس كورونا لزيادة الوعي بالوباء.
- إعادة تأهيل مركز المدينة التاريخي في الموصل وترميم / والحفاظ على المعالم الأثرية.

بعض الأنشطة المميزة:

اليونسكو، وبدعم سخي من ألمانيا، تبدأ المرحلة الأولى من الأنشطة في مسجد الآغاوات في مدينة الموصل القديمة

تجري أعمال ترميم وإعادة تأهيل مجمع مسجد الآغوات في مدينة الموصل القديمة على قدم وساق. وبالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة العراقية، بدأت اليونسكو المرحلة الأولى من الأنشطة من خلال إزالة الأنقاض والذخائر غير المنفجرة من المجمع وكذلك تأمين موقع المشروع لإعادة الإعمار. ويقع المسجد الذي يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر بجوار الجسر التاريخي على نهر دجلة. وبقبته البيضاء، يعد من أكثر المباني المقدسة إثارة في مدينة الموصل. ويعمل المشروع على حماية التنوع الثقافي والتعايش بين الأديان، حيث تمثل الموصل التنوع الديني والعرقي في العراق.

وستكون الخطوة الأولى في الترميم هي إجراء جرد للأضرار والعنصر المعماري التاريخي الباقي لمجمع المسجد. وفي الوقت نفسه، سيتم تدريب الخبراء المحليين على تقنيات الترميم والحفظ. ويتضمن المشروع مكونات تنمية المهارات وخلق فرص العمل لتزويد الشباب والشابات من الموصل بمصدر رزق من خلال قطاع إعادة التأهيل التراثي، وتسليط الضوء على التنوع الثقافي الغني المتجسد في مدينة الموصل القديمة.

وأصبحت هذه المبادرة ممكنة بفضل الدعم السخي

من حكومة ألمانيا والعمل المنسق مع الحكومة العراقية والشركاء المحليين والخبراء الدوليين. ويتم الاضطلاع به كجزء رئيسي من مبادرة اليونسكو لإحياء روح الموصل. وتشمل هذه المبادرة ثلاث مجالات استراتيجية رئيسية: التعليم والحياة الثقافية والتراث.

والهدف الأساسي لمشروع مسجد الأغوات هو المساهمة في الحفاظ على التنوع الثقافي للموصل، من حيث النسيج البشري والتراث الثقافي الباقي. وقد اضطلعت اليونسكو بالمهمة الدقيقة المتمثلة في إعادة الإعمار من بين الأنقاض، مع ضمان الالتزام الصارم بالسلامة التاريخية للمباني.

وفي شباط ٢٠١٨، أطلقت المديرة العامة لليونسكو، أودري أزولاي، المبادرة الرائدة "إحياء روح الموصل" كاستجابة للمنظمة لاستعادة واحدة من مدن العراق الشهيرة. إن إحياء الموصل لا يتعلق فقط بإعادة بناء المواقع التراثية، بل يتعلق بتمكين السكان كعوامل تغيير تشارك في عملية إعادة بناء مدينتهم من خلال الثقافة والتعليم. ومع رسالة أمل وإصرار قوية للعراق والعالم، رسالة مفادها أن المجتمع الشامل والمتماسك والعادل هو المستقبل الذي يستحقه العراقيون، ولدت مبادرة "إحياء روح الموصل".

أعلنت اليونسكو، بدعم سخي من الاتحاد الأوروبي، إطلاق مشروع إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) ٢

أعلنت اليونسكو، بدعم سخي من الاتحاد الأوروبي، إطلاق مشروع إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني ٢.

يتم تنفيذ البرنامج في شراكة وثيقة مع الحكومة العراقية والقطاع الخاص، في محاولة للعمل على تنفيذ برنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني.

تم إطلاق هذا البرنامج في مرحلته الأولى في عام ٢٠١٤ من خلال اتفاقية شراكة موقعة مع الحكومة العراقية. ويخلق التعليم والتدريب التقني والمهني فرص عمل من خلال مساعدة العراقيين على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة ليكونوا أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل اليوم، وخدمة متطلبات السوق اليوم باستخدام حلول اليوم.

حضر الفعالية ممثل اليونسكو في العراق، السيد باولو فونتاني، والسيدة باربرا إيجر، رئيسة التعاون، ممثلة الاتحاد الأوروبي، ونائب وزير التربية ونائب وزير التعليم العالي، والعديد من رؤساء الجامعات الفنية العراقية، وممثلين عن القطاع الخاص وأكثر.

ويهدف برنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تحسين فعالية نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق من خلال تزويد الشباب والكبار بالمهارات المطلوبة للتوظيف وريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم المشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة ٤,٣ و٤,٤.

الهدف ٤,٣ - ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الهدف ٤,٤ - الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة.

يعمل مشروع إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني على أربعة أهداف:

- تنفيذ نموذج حوكمة التعليم والتدريب التقني والمهني المنقح.
- زيادة توظيف الشباب العراقي من خلال إنشاء مراكز التَمَيّز المهني في دهوك والموصل وكربلاء وبغداد والبصرة في المدارس المهنية التابعة لوزارة التربية.
- إنشاء ٤ مجالس قطاعية (الفندقة، الزراعة، البناء، تكنولوجيا المعلومات) لتحسين ربط القطاع الخاص بمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.
- مساعدة الجامعات التقنية الأربع على مواءمة مناهجها وعمليات مراقبة الجودة مع المعايير الدولية باستخدام عملية بولونيا للتعليم.

اليونيسكو ومجلس الدولة للآثار والتراث في الموصل يباشران بإجراءات التثبيت لبيت سليمان الصائغ وبيت زيادة التاريخيين في الموصل

باشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) ومجلس الدولة للآثار والتراث في الموصل بإجراءات التثبيت لبيت سليمان الصائغ وبيت زيادة التاريخيين في الموصل كجزء من مشروع يموله الاتحاد الأوروبي للحفاظ على المنازل والمباني التراثية في الموصل وحمايتها وإعادة إعمارها، وضمن إطار مبادرة اليونيسكو "إحياء روح الموصل". ويشمل مشروع "المدينة القديمة" الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي إعادة إعمار خليط من الأبنية، يشمل منازل عامة وخاصة ومدارس وأبنية عامة ذات قيمة تراثية.

وقال السيد فاضل محمد خضر، رئيس لجنة الإشراف والمتابعة في مجلس الدولة للآثار والتراث، "نقوم حالياً بالمهمة الدقيقة المتمثلة بتثبيت البيتين". وأضاف ممثل عن شركة (AMAC) "نحن مسرورون بالاضطلاع بهذا العمل المهم، فهو يمنح الشركات والعاملين في الموصل فرصة للمشاركة في هذه الخطوة المهمة لإعادة إعمار مدينتنا، بناية فبناية، وبيتاً فبيتاً".

وقال المهندس عمر الصواف من منظمة اليونيسكو "انني مسرور حقاً بالعمل لصالح اليونيسكو في هذا المشروع. وللبيتين خصائص فريدة تُظهر التقاليد المعمارية والفنية لمدينتنا، ونحن نعمل حالياً على حوالي ٥٠ بيتاً آخر في الموصل في هذا المشروع الذي تدعمه اليونيسكو والاتحاد الأوروبي، وكل من هذه البيوت يحافظ على جزء من تقاليدنا الثقافية التي تضررت من جراء القتال.

إن الهدف من هذا المشروع هو تعزيز فرص كسب العيش للشباب في العراق، وعلى الأخص ضمن مجتمعات المدينة القديمة في الموصل والبصرة، للإسهام في إحياء المشهد الحضري التاريخي، وفي الوقت نفسه، الإسهام في التماسك الاجتماعي والمصالحة بين المجتمعات.

اليونيسكو، بالتعاون مع المفوضية العليا لإعادة إحياء قلعة أربيل، تعيد افتتاح الموقع لعموم الزائرين

أعادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، بالتعاون مع المفوضية العليا لإعادة إحياء قلعة أربيل، أعادت افتتاح الموقع لعموم الزائرين. يأتي هذا الجهد في إطار مشروع "دعم سبل العيش من خلال تطوير التراث الثقافي" الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

أغلقت قلعة أربيل في منتصف آذار من عام ٢٠٢٠ بسبب إجراءات الإغلاق الذي فرضه تفشي فايروس كورونا، حيث اتخذت حكومة إقليم كردستان العراق خطوات احترازية لمواجهة الجائحة.

وقلعة أربيل، وهي على لائحة مواقع التراث العالمي منذ عام ٢٠١٤، عبارة عن مستوطنة محصنة فوق تل مهيب بيضاوي الشكل (تل أنشأته أجيال عديدة من الناس الذين يعيشون ويعيدون البناء في نفس المكان) في محافظة أربيل ضمن إقليم كردستان. ولا يزال الجدار المتواصل المؤلف من واجهات طويلة على طراز القرن التاسع عشر ينقل الانطباع البصري لحصن منيع يشرف على مدينة أربيل.

لمزيد من المعلومات عن مشاريع اليونيسكو في العراق يمكن الدخول على الروابط التالية:

/UNESCOIraq
https://en.unesco.org/fieldoffice/baghdad
/UNESCOIraq

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

بقلم

المدير الأقدم لبرنامج دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق

السيد بير لودهامار

ان القول بأن عام ٢٠٢٠ كان عاماً تحولياً ربما يكون استهانة كبيرة، إذ ان ظهورجائحة كوفيد-١٩ و انتشارها السريع كان قد اكتسح العالم. وان معظم البلدان التي كانت متهيئة لمواجهة مختلف أنواع الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان لم تكُ مستعدة لهذا. ولم يتخيل الكثير من الناس ان نوعاً من العدوى القوية التي تصيب الجهاز التنفسي قد تتسبب بالإغلاق في العالم لقرابة عام.

ومع ذلك، فعندما انظر إلى الوراء في هذا العام، لا يسعني إلا أن أشعر بالفخر لما حققه موظفو دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق - عن بعد وفي ارض الميدان، من عدم التوقف عن العمل للتعويض عن الوقت الضائع والتغلب على التحديات اليومية. وبالإضافة الى المصاعب التي نواجهها بشكل روتيني في الأعمال المتعلقة بالألغام، كانت التحديات الإضافية التي خلفتها تفشي جائحة كوفيد-١٩ صعبةً بقدر ما كانت غير مسبوقة، ومع ذلك لم تلن عزيمة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق. حتى عند قيامنا بإيقاف العمليات الميدانية مؤقتاً وفقاً لتدابير حظر التجول التي تتخذها اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية التابعة للحكومة العراقية، عمدنا الى تعزيز التنسيق مع الحكومة العراقية للشروع في استراتيجية استئناف لضمان الاستئناف التدريجي للعمليات في أقرب وقت ممكن. ومن المؤكد أنه بعد مرور أقل من أربعة أشهر على وقف العمليات، واصلت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق عملياتها في تموز ٢٠٢٠.

وعندما أفكر في هذا العام، تتبادر إلى ذهني لحظات محورية لصياغة تسلسل مسار هذا العام.

ومضات:

١. كانون الثاني ٢٠٢٠، عندما زاروفد من السفارة الفنلندية عمليات دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في الموصل. ولم نعلم أن هذه الزيارة ستكون آخر زيارة من الجهات المانحة لهذا العام بسبب التدابير الصحية والأمنية الصارمة التي أثرت على السفر والتنقل والتجمعات بصفتها جهوداً لمواجهة جائحة كوفيد-١٩.

وشملت المواقع التي تمت زيارتها مجمع مستشفى الشفاء، الذي كان مقراً لتنظيم داعش في الموصل، حيث تم العثور على آلاف الذخائر المتفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، حضر أعضاء الوفد جلسة تثقيفية تفاعلية لتوعية الأطفال بالمخاطر ممن يعيشون في الأحياء المجاورة، وكذلك زيارة أحد المواقع النشطة القريبة لإزالة الألغام الذي تشرف عليها الدائرة. وتمكنوا أيضاً من الاجتماع بمدير الدفاع المدني في محافظة نينوى والذي يعمل بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لمعالجة التلوث الخطير في المناطق العامة والسكنية.

٢. في آذار ٢٠٢٠، عندما انضم العراق إلى العالم في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ من خلال فرض تدابير صارمة للصحة والسلامة، والتي تضمنت قيوداً صارمة على السفر وفرض حظر تجول وطني من بين جهود أخرى لاحتواء الجائحة. وأدى ذلك إلى قيام الدائرة بتعليق عملياتها الميدانية بشكل مؤقت والتحول إلى أسلوب العمل عن بعد الذي يضمن تعزيز الاتصال مع مؤسسات الحكومة العراقية والتدريب عبر الإنترنت والدعم الفني المقدم للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. وعملت الدائرة على تكييف أنشطة التوعية بمخاطر المخلفات المتفجرة لإعداد طرائق رقمية لا تستلزم الاتصال لضمان استمرارية تقديم الدعم المنقذ للحياة. وقدمت الدائرة رسائل للتثقيف بالمخاطر الى المجتمعات المحلية عبر لوحات الإعلانات إعلانات بثتها عبر محطات التلفزيون وحملة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان "خطوة آمنة". واضافة الى ذلك، أنجزت الدائرة خلال فترة توقف العمليات ٢٧ وثيقة من وثائق إجراءات العمل النموذجية والتي تعكس الدروس المستنبطة والتجارب مع طيف واسع من الأنشطة المتعلقة بإدارة إزالة الألغام وتقديم هذه الخدمات والتي ستكون بمثابة حجر الزاوية لعمليات التأميم والتدريب في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ومن خلال التنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية قامت الدائرة بإعداد خطط لاستئناف عملياتها حال رفع التقييدات. وشملت تلك الخطط: تعبئة فرق إدارة المخاطر المتفجرة بإخطار مدته ٤٨ ساعة وإعداد المذكرة التوجيهية العملياتية الخاصة بكوفيد ١٩ للمشغلين بغية تنفيذ تدابير احتواء العدوى والتعديلات الضرورية الخاصة بالعقود والمنح.

٣. وفي تموز ٢٠٢٠، عندما استأنفت الدائرة عمليات التطهير بشكل مطرد بعد تلقي التعليمات من السلطة الوطنية، المديرية العامة لدائرة شؤون الألغام. باتت فرق إدارة المخاطر المتفجرة تعمل بكامل طاقتها في مدن الفلوجة والموصل والرمادي وسنجار وتلعفر بحلول شهر تشرين الأول. وتتنوع الفرق، بما في ذلك عدة فرق مختلطة معنية بإزالة الألغام.

٤. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٠، عندما زرت محافظة البصرة بمعية فريق إدارة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق في زيارة استكشافية للقاء ممثلي المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام – فرع الجنوب وزيارة مواقع المهام التنفيذية المتوقعة لتوسيع النشاط المستقبلي المتوقع في جنوب العراق.

وتأتي الزيارة استجابةً لطلب قدمته الحكومة العراقية الى دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لتوسيع عملياتها الى خارج المناطق التي تم تحريرها من تنظيم داعش. وفي الوقت الذي يواجه فيه البلد اوضاعاً اقتصاديةً صعبة، عزز تفاقمها تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتدابير التقشف المتوقعة، فإن توسيع الدائرة لعمليات تطهير الألغام لتشمل جنوب العراق، بما في ذلك مدينة البصرة التجارية فأنه سيضمن فرصاً استثمارية ممتازةً التي من شأنها ان تساعد في تنشيط الاقتصاد المحلي وهذا بدوره سيكون له أثر اقتصادي إيجابي على المجتمعات المحلية فضلاً عن إنقاذ الأرواح.

ودونما شك، كان هذا العام عاماً استثنائيا. إذ كانت التحديات غير مسبوقة، بيد انه كانت هناك عِبَراً هامةً ودروساً استنبطت وفرصاً رافقت الصعاب. وربما انه من قبيل التفاؤل ان أقول ذلك، إلا ان هذا السنة أكدت الفكرة على انه بالرغم من اختلافاتنا إلا أننا جميعا متشابهون. ولا يمكننا التغلب على هذه الأوقات الصعبة إلا بالعمل معاً. وهذا ما تعلمته من خلال تكريس جل حياتي المهنية في الإعمال المتعلقة بالألغام، وفي العراق تحديداً، ان بعد العسر يسراً، هذا هو الشيء الذي انا متيقن منه.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية. وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان حكومة العراق في صياغة الإستراتيجية الوطنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يضمن اتباع نهج شامل وتشاركي

عام ٢٠٢٠، عام مليء بالتحديات للمرأة في العراق

تميّز عام ٢٠٢٠ بواحدة من أخطر أزمات الصحة العامة التي شهدها التاريخ الحديث بسبب جائحة كورونا. وقد أثبتت آثار تفشي المرض مرة أخرى أن النساء هن الأكثر عرضة للخطر ومع ذلك غائبات في الاستجابات الوبائية. وفي العراق، فرضت الحكومة عمليات إغلاق وقيود على السفر مما أدى إلى زيادة العنف ضد المرأة وزيادة محدودية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وسط نظام رعاية صحية ضعيف.

كما ساهمت عمليات الإغلاق في زيادة حالات العنف الأسري، وخاصة ضد النساء، و أثرت الجائحة على رفاهية المرأة بشكل كبير. فالمرأة هي المورد الصحي الرئيس للرعاية الصحية الأولية وأول من يقدّم الرعاية عندما يكون أحد أفراد الأسرة مريضًا. بالإضافة إلى ذلك، واجهت النساء عبئًا أكبر من الرعاية غير مدفوعة الأجر أثناء عمليات الإغلاق. ونظراً لأنظمة الرعاية الصحية المثقلة بالأعباء، فإن الحقوق الإنجابية، سواء للحصول على موانع الحمل أو الولادة بأمان ، أصبحَت مقيدة.

وقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومة العراقية والشركاء المنفذين لمواصلة تقديم خدمات الصحة الإنجابية والخدمات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الجائحة.

وبحسب ممثلة صندوق الامم المتحدة للسكان الدكتورة ريتا كولومبيا فأنه، "خلال هذه الأوقات الصعبة، يجب أن تحصل النساء مجانًا على خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية الجيدة، فضلاً عن خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، بما في ذلك خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. ولا تزال الجائحة وعمليات الإغلاق والحجر الصحي تؤثر على رفاه وصحة الفتيات والنساء مباشرةً."

الاستجابة لجائحة كورونا

في استجابة فورية لجائحة كورونا، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركائه بتسليم معدات الحماية الشخصية بقيمة ٣٥٧,٠٠٧ دولار أمريكي إلى وزارة الصحة في إقليم كردستان. وقد مكنت هذه المعدات العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية من الحفاظ على جودة الخدمات وفي ذات الوقت حماية أنفسهم. كما قام صندوق الأمم المتحدة للسكان ببناء وحدتين للعزل في مستشفى سوران ومستشفى زاخو للولادة. وتوفر وحدات العزل هذه مساحة آمنة ورعاية جيدة للنساء الحوامل المصابات بكورونا وبهدف الحصول على ولادة آمنة. ويضمن هذا الإجراء الوقاية من انتشار جائحة كورونا والسلامة لجميع النساء اللواتي يسعين للحصول على خدمات صحة الأم. وفي منطقتي كارميان والسليمانية، جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان أقسام الولادة لتحسين الوصول إلى خدمات صحة الأم وجودتها. وقد تلقت أكثر من ٣٠٠ امرأة مصابة بكورونا خدمات في وحدات العزل لمدة ثلاثة أشهر.

وبهدف التواصل مع المجتمعات بشكل مباشر، وزع صندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٣,٥٠٠ مجموعة من أدوات النظافة التي تضمنت أقنعة وقفازات ومعقمات لليدين في عشرة مخيمات للنازحين وخمسة مجتمعات مضيفة. وبالتعاون مع وزارات الصحة والمتطوعين الشباب ومنظمات المجتمع المدني، نظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان حملات زيادة الوعي لقرابة ١٣١,٥٥٤ امرأة و١,١٦٢ رجلاً حول الوقاية من جائحة كورونا وزيادة خطر العنف أثناء الجائحة.

وفي شهر تشرين الاول ٢٠٢٠، أطلقت وزارتا الصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بنجاح خط مساعدة للمراهقين والشباب إذ أصبح بإمكان الشباب تلقي خدمات استشارية عالية الجودة بشأن قضايا الصحة وجائحة كورونا. وقد استفاد سبعة وستون ألف شاب وشابة من حملات التوعية حول فيروس كورونا في جميع أنحاء العراق.

وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجرت وزارة التخطيط والصحة في الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تقييمًا سريعًا لتأثير جائحة كورونا على خدمات الصحة الإنجابية في العراق في شهر أيلول ٢٠٢٠. وشمل التقييم ١٠٧ مركزًا صحيًا في المرحلة الابتدائية وعشرة مستشفيات على المستويين الثانوي والثالث في محافظات بغداد والبصرة وأربيل والنجف وصلاح الدين يديرها ٢٧ طبيبًا و١٦ إحصائيًا تم تدريبهم على جمع البيانات. وأظهر التقييم انخفاضا قدره ٢٠٪ في خدمات الرعاية ما قبل الولادة و انخفاضا قدره ٨٠٪ في تقديم خدمات تنظيم الأسرة. وغالبية النساء اللواتي تمت مقابلتهن لم يحصلن على الخدمات بسبب الخوف من العدوى وحظر التجوال. كما عانت العيادات الصحية من نقص في مقدمي الخدمات الصحية ومساحة محدودة لمتابعة التباعد الاجتماعي كإجراء وقائي.

وضع حد للعنف القائم على النوع الاجتماعي

يقدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية. وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان حكومة العراق في صياغة الإستراتيجية الوطنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يضمن اتباع نهج شامل وتشاركي

وفي عام ٢٠٢٠، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة للسياسات وتنمية قدرات الحكومة العراقية لتعزيز القوانين والسياسات والاستراتيجيات التي تساهم في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له وحماية حقوق الناجين بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، الدعم الفني للسلطات المعنية في صياغة قانون مكافحة العنف المنزلي. ووافق مجلس الوزراء على المسودة ورفعها الى مجلس النواب العراقي لمراجعتها والمصادقة عليها. ويحاسب القانون الفيدرالي لمكافحة العنف المنزلي مرتكبي هذا النوع من العنف في جميع أنحاء البلاد.

وعلى مدار العام، تلقت ٤٧,٠٣٥ امرأة وفتاة لوازم النظافة. وقد تم تسليم لوازم النظافة الشخصية للنساء والفتيات في سن الإنجاب في المخيمات وخارج المخيمات لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية الخاصة بهن. وتحمي حقائب لوازم النظافة الشخصية المرأة وتمكن النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات وأداء مهامهن اليومية.

علاوة على ذلك، تواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ١٥٨,٧٠٣ امرأة وفتاة بمعلومات وخدمات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية والتنموية. وتم رصد أربعة آلاف وخمسة وخمسين حالة في عام ٢٠٢٠، حيث تمت معالجة ٣,٠٣٥ حالة نائية خلال الجائحة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ١١ تدريبًا على الدعم النفسي والاجتماعي للصحة العقلية الى ١٢٧ من مقدمي الخدمات في الملاجئ وأماكن النساء لضمان توفر خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع الأوقات أثناء الجائحة.

الصحة الجنسية والإنجابية

تُساهم التدخلات الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تركز على الصحة الجنسية والإنجابية في إنقاذ حياة النساء وبناء قدرة قطاع الصحة على الصمود. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز القدرات الوطنية، ولا سيما النظم الصحية والآليات النسائية، لتلبية الاحتياجات التنموية والإنسانية الناشئة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تنمية قدرات مقدمي الخدمات الصحية لتقديم خدمات الصحة الإنجابية الجنسية المتكاملة على مستويي الرعاية الصحية الأولية والثانوية.

وفي عام ٢٠٢٠، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان العديد من جلسات التوعية حول الوقاية من فايروس كورونا في المخيمات والأماكن خارج المخيمات، واستهدفت النساء الحوامل والقابلات والممرضات. وقد تلقى العاملون الصحيون تدريبًا عبر الإنترنت حول إدارة الحمل والولادة أثناء الإصابة بفيروس كورونا. وعلى الرغم من الإغلاق، استمر دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للمرافق الصحية دون انقطاع. ونتيجة لذلك، تلقت أكثر من ٦٠٣,٦١٩ امرأة وفتاة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ثمانية مرافق صحية لتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء ذوات الإعاقة، سبعة من هذه المرافق موجودة في إقليم كردستان العراق ، حيث استفادت ٧٣٧ امرأة و ٢٠٢ فتاة من الخدمات ، وحصلت ٤٠٧ امرأة و ٦٥ فتاة من ذوي الإعاقة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في عيادة في نينوى.

كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للحكومة العراقية لوضع استراتيجية وطنية لتنظيم الأسرة. ففي عام ٢٠٢٠، أطلقت وزارة الصحة العراقية الاستراتيجية الوطنية للمباعدة بين المواليد / تنظيم الأسرة (٢٠٢١-٢٠٢٥). وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وجودتها على الصعيد الوطني، بما في ذلك وسائل منع الحمل، وزيادة وعي الناس حول تنظيم الأسرة وتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل.

تمكين الشباب ومشاركتهم

يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تمكين الشباب، ولا سيما المراهقات، من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن صحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية، وممارسة القيادة والمشاركة في الحفاظ على السلام والتماسك الاجتماعي.

وفي عام ٢٠٢٠، كشفت الحكومة العراقية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، عن نتائج المسح الوطني للفتوة والشباب. وكان الاستطلاع شاملاً واستعرض حالة المراهقين والشباب وتطلعاتهم وتصوراتهم عن حياتهم. وكان الغرض من الدراسة هو تقديم بيانات موثوقة وكاملة إلى الوزارة الشباب والرياضة الاتحادية ووزارة الثقافة والشباب في إقليم كوردستان العراق

لتطوير سياسات وبرامج قائمة على الأدلة وتركز على الشباب من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

وفي عام ٢٠٢٠، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني لوزارة الشباب والرياضة ووزارة الثقافة والشباب لتطوير رؤية شبابية قائمة على الأدلة لعام ٢٠٣٠ لمواجهة التحديات الحالية للشباب وتعزيز دورهم في جميع القطاعات. ولضمان اتباع نهج مشترك بين القطاعات لتنفيذ رؤية الشباب، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وزارة الثقافة والشباب في إقليم كردستان العراق في إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات التي تتبنى وتنسق التدخلات التي تركز على الشباب بين الوزارات التنفيذية في حكومة إقليم كردستان. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، طورت وزارات الشباب خطة عمل بشأن تطوع الشباب للمشاركة المدنية، وتمكين الشباب من بناء مهاراتهم القيادية وأن يصبحوا متطوعين في مختلف المبادرات المجتمعية

وبالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة العراقية ووزارة الثقافة والشباب في إقليم كردستان، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييمًا لقدرات مراكز الشباب في تشرين الثاني ٢٠٢٠. وستستخدم نتائج التقييم من قبل الحكومة والشركاء لتعزيز قطاع الشباب من خلال زيادة قدرة المراكز الشبابية لتكون وكالة رائدة لتمكين الشباب ومشاركتهم والمساهمة في تنفيذ الرؤية الوطنية للشباب.

ومن أجل تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار وبناء القدرات في الأدوار القيادية، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة مجالس استشارية للشباب بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة في ثلاث محافظات: البصرة والنجف وديالى. وتهدف المجالس الى تقديم المشورة لمديريات الشباب والرياضة في تخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج الشباب.

علاوة على ذلك، في الذكرى الخامسة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٠، أطلقت وزارة الشباب والرياضة التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وأكاديمية فولك برنادوت التابع للحكومة السويدية. وسيقود التحالف الوطني للشباب وضع خطة عمل بشأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ لإشراك الشباب في عمليات السلام وحل النزاعات والتعافي من الأزمات التي طال أمدها والتنمية المستدامة.

السكان والتنمية:

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحسين أنظمة البيانات السكانية الوطنية لتحسين توافر وتحليل وإمكانية الوصول إلى المعلومات القائمة على الأدلة حول الديناميات السكانية لصياغة السياسات القائمة على الحقوق.

وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للحكومة العراقية لتعزيز القدرة الوطنية للحكومة في إجراء التعداد الإلكتروني. وساهمت وزارة التخطيط بمبلغ ٦ مليارات دينار عراقي (٥ ملايين دولار أمريكي) لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم المتطلبات الفنية والمشتريات للتعداد السكاني في شباط ٢٠٢٠. وكان التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ أحد الالتزامات التي وافق عليها العراق، لتقديم بيانات إحصائية شاملة ومحدثة عن خصائص الأفراد والمباني والمساكن والأسر. وبسبب الجائحة، أجلت حكومة العراق التعداد السكاني حتى عام ٢٠٢١.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مركز المعلومات العراقي

في عام ٢٠٢٠، وبتمويل حالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية -الصندوق العراقي للدعم الانساني، وبرنامج الأغذية العالمي، استمر مركز المعلومات العراقي، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نيابة عن الفريق القطري الإنساني، بالاستجابة للاحتياجات الحرجة للسكان المتضررين في العراق.

وعمل مركز المعلومات العراقي على تحسين جودة المساءلة والاستجابة الإنسانية للسكان المتضررين من خلال جمع وتبادل المعلومات حول احتياجات السكان وتوجيههم إلى الجهات الفاعلة الإنسانية المتخصصة. وفي عام ٢٠٢٠، استقبل مركز المعلومات العراقي ١٣٦٥٥٢ مكالمة، بزيادة ٣٩,١٤٪ في عدد المكالمات مقارنة بعام ٢٠١٩. وكانت ٧٦٪ من المكالمات من المتصلين الذكور و٢٤٪ كانت من الإناث مع انخفاض بنسبة ٣٪ في عدد المكالمات الواردة من المتصلين الإناث مقارنة بعام ٢٠١٩. ووردت ٣٢,١١٪ من هذه المكالمات من النازحين، و٢٢,٤٦٪ من العائدين و٤٥,٤٣٪ من اللاجئين.

وفي عام ٢٠٢٠، طور المركز العراقي للمعلومات برنامجًا وبدأ في تقديمه إلى التجمعات والمنظمات المختلفة في العراق. وسَيُمَكن البرنامج الجديد الإحالة على نطاق أوسع إلى المزيد من مزودي الخدمة في العراق وسيعمل على تسريع وقت الاستجابة وتقديم الخدمات للسكان المتضررين.

وقد تلقى المركز العراقي للمعلومات مكالمة في شهر أيلول من أحد النازحين الذكور والذي ذكر بأنه أحد الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والإيذاء النفسي / العاطفي

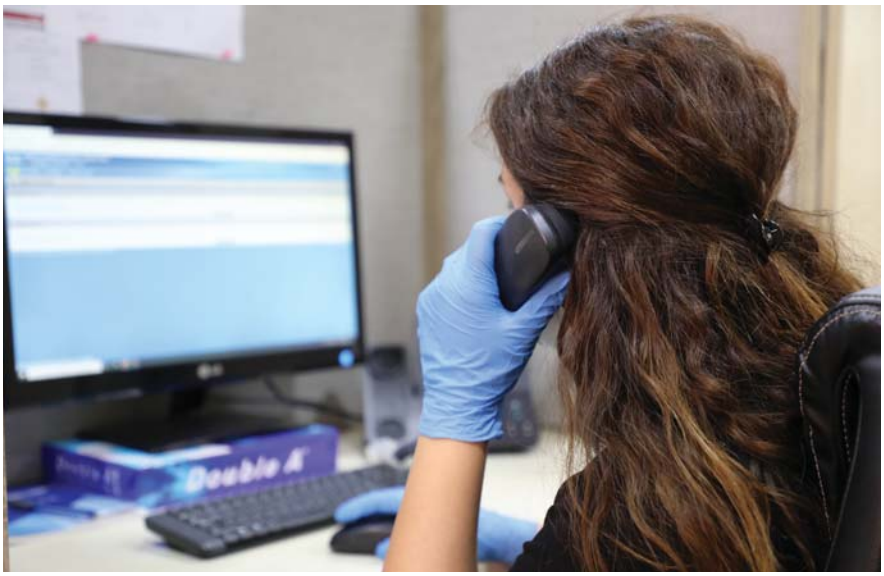

والاعتداء الجسدي. وطلب الناجي المساعدة في ضمان سلامته الشخصية وكان يبحث عن مأوى. وبعد أن أعطى الموافقة لمركز المعلومات العراقي على مشاركة معلوماته الشخصية مع الشركاء، تمت إحالة طلبه إلى المجموعات ذات الصلة. وقام مقدم خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومجموعات أخرى بالاتصال بالناجي وتم تزويده بالمساعدة بالتنسيق الوثيق مع الوكالات ذات الصلة في غضون عشرة أيام. وعندما تابع المركز العراقي للمعلومات القضية، أبلغهم المتصل أن الوكالات اتصلت به للمساعدة في حل المشكلة.

أسفرت الحرب ضد داعش في جميع أنحاء العراق عن أزمة إنسانية مطولة فضلا عن تدمير الكثير من المناطق. وقد تم تدمير البنية التحتية ما تسبب في جعل تلك المناطق تعاني من غياب الخدمات ومليئة بالنفايات الصلبة. ولا يزال العائدون الجدد معرضين للخطر بالنظر إلى أنهم يحاولون الآن إعادة إيجاد سبل عيشهم ودعم أسرهم. بالإضافة إلى ذلك، في المناطق التي سيطرت فيها داعش، كان هناك عدد كبير من الجرحى، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل الذين هم الآن بحاجة إلى الدعم.

وتشير تقييمات الأضرار إلى درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين القطاعات المتضررة التالية: الخدمات البلدية وإدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والطرق الحضرية والطاقة.

وبتمويل من حكومة اليابان، قدّم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لحكومة العراق في تحسين الظروف المعيشية للعائدين في المناطق المحررة في إطار مشروع "استعادة الوصول إلى الخدمات الحضرية الحيوية في المناطق المحررة". إن استعادة الوصول إلى الخدمات الحضرية الحيوية في المناطق المحررة أمر بالغ الأهمية للسماح بعودة السكان النازحين وضمان حصولهم على ظروف معيشية لائقة.

وفي أثناء تنفيذ المشروع، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأنشطة المشروع التالية التي تم تنفيذها في الرمادي بمحافظة الأنبار في العراق:

١. إدارة النفايات الصلبة من خلال توفير شاحنات ضغط النفايات الصلبة، والرافعات ذات العجلات والحفارات فضلاً عن توفير حاويات النفايات الصلبة وتوفير التدريب على أنظمة التخلص من النفايات الحديثة.

٢. المياه الحضرية والصرف الصحي من خلال توسيع وإعادة تأهيل شبكة تصريف مياه الأمطار واستبدال اصول مياه الشرب ومياه الأمطار التي تضررت وإعادة تأهيل أنابيب المياه الرئيسية في محطة رفع مياه الأمطار.

٣. إعادة تأهيل الطرق الحضرية بما في ذلك إعادة تأهيل الطرق الثانوية وتوفير الكهرباء للخدمات الحرجة وتوفير إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية

وتم الانتهاء من جميع أنشطة المشروع وتسليمها إلى محافظة الأنبار بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

في إطار مشروع آخر ممول من حكومة اليابان، وهو "استعادة إمكانية الوصول إلى خدمات المجتمع الحيوية في محافظة ديالى في العراق"، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لحكومة العراق لتحسين الظروف المعيشية للعائدين في المناطق المحررة. وباستخدام نهج متكامل في اختيار الأنشطة وتنفيذها، سيعيد المشروع إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية في ديالى مع زيادة فعالية التكلفة إلى أقصى حد وضمان التكامل عبر القطاعات.

يضمن المشروع أن الناس في العراق، والمجتمع المدني والمجتمعات، ولا سيما النساء، لديهم قدرة أكبر على القيادة والمشاركة والمساهمة في تصميم وتقديم خدمات عادلة ومتجاوبة، خاصة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل المشروع على تحسين الوصول إلى الخدمات المجتمعية الحيوية للمجتمعات المستهدفة في ديالى.

المشروع قيد التنفيذ وسيضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأنشطة المشروع التالية في الخالص في قضاء المنصورية في ديالى:

١. إدارة النفايات بما في ذلك توفير حاويات النفايات الصلبة وتوفير التدريب على أنظمة التخلص من النفايات الحديثة.

٢. الطرق الحضرية من خلال تأهيل الطرق الثانوية وتوفير الكهرباء للخدمات الحرجة وتوفير إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية.

ومن المتوقع الانتهاء من جميع أنشطة المشروع بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

برنامج الأغذية العالمي

تسببت الجائحة في حالات إغلاق وفقدان سبل كسب العيش مما أدى الى قدرة العوائل على تلبية احتياجاتها الأساسية

لا يزال الوضع في العراق يطرح سياقاً صعباً ومتقلباً للعمل الإنساني والإنمائي الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٢٠. وفي حين أن الحاجة إلى تقديم المساعدة الغذائية المنقذة للحياة إلى الفئات الضعيفة من السكان لا تزال قائمة في العديد من المناطق، فلقد عادت بعض الأسر إلى أماكنها الأصلية حيث يمكن لهم وللمجتمعات المحلية المضيفة أن تتشارك في أنشطة كسب العيش بما يدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي للعوائل وبناء قدراتها على الصمود في وجه الأزمات مستقبلاً. وإذا ما اخذنا بالاعتبار جائحة كوفيد-١٩ والبيئة الأمنية غير المستقرة فلقد اعتمد البرنامج استجابة ديناميكية تتماشى مع ولايته المتعلقة بالتنمية الإنسانية مما يسر أيضا الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمواطنين العراقيين واللاجئين السوريين. وعلى الرغم من التحديات، بما في ذلك القيود المفروضة على السيولة المصرفية بسبب الجائحة، نجح البرنامج في دعم أكثر من ٨٩٨,٠٠٠ شخصاً من النساء والرجال والفتيات وأولاد في جميع أنشطته في العراق في عام ٢٠٢٠ وهي السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية القُطرية (٢٠٢٠-٢٠٢٤).

وتسببت الجائحة في حالات إغلاق وفقدان سبل كسب العيش مما أدى الى قدرة العوائل على تلبية احتياجاتها الأساسية. واستجاب البرنامج الى الاحتياجات التي نشأت عن ذلك من خلال إعادة إدماج عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين والنازحين في مساعدات الإغاثة واللذين باتوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مما مكن البرنامج من تقديم المساعدات الغذائية في حالات

الطوارئ لأكثر من ٣٧١,١٠٠ نازح ولاجئ.

وفي إطار ملف برنامج الأغذية العالمي لبناء القدرة على الصمود، تم تقديم المساعدات الغذائية من أجل إنشاء وإعادة تأهيل الأصول والموجودات للمجتمعات المحلية والمساعدات الغذائية الخاصة بالتدريب لقرابة ٣٩,٠٠٠ شخص في المناطق الريفية. وتعد هذه الاجراءات جزء أساسي من الحلول الدائمية سواءً بالنسبة للعوائل التي تعود إلى مناطقها الأصلية من المخيمات أو المجتمعات المضيفة لها والتي لازالت تحتاج إلى الدعم. وجرى كذلك استحداث أنشطة جديدة في مجال سبل كسب العيش في المناطق الحضرية في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ لمساعدة المشاركين على العودة لمزاولة أعمالهم مما افضى الى دعم ٤٢,٨٠٠ شخص فقد مصدر دخله. وبسبب تفشي الجائحة، تم نقل دورة "التمكين على ارض الواقع" الحائزة على جائزة برنامج الأغذية العالمي وهي دورة تدريبية مبتكرة في نطاق المهارات الرقمية واللغة الإنجليزية إلى ان تنظم على الإنترنت حيث تم دعم أكثر من ١٠,٩٠٠ شخص من الفئات الضعيفة من الشباب وأسرهم.

ومن الجدير بالذكر، قام البرنامج في إطار الشراكة مع وزارة التربية والتعليم بتوسيع برنامج التغذية المدرسية بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ اعترافا بطابعه المتعدد الأبعاد الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية والتعليم وأهداف المساواة بين الجنسين ليشمل ٣٢١,٨٠٠ طفل. ونتيجة للقيود المفروضة على التنقل، تم أغلاق المدارس وعلق العمل ببرنامج التغذية المدرسية منذ نيسان ٢٠٢٠. وخلال شهر رمضان، قدم البرنامج الدعم إلى حوالي ١١٢,٨٠٠ من أفراد أسر الأطفال من خلال سلال الغذاء الجاهزة. ومنذ أواخر عام ٢٠٢٠، يعمل البرنامج مع وزارة التربية والتعليم على إعداد سياسة وطنية للتغذية المدرسية مع رؤية التغذية المدرسية الشاملة لجميع الأطفال في جميع المدارس.

وبالرغم من الجائحة، تمكن البرنامج من الحفاظ على مرونة تشغيلية والاستعداد على تعبئة سبل بديلة مثل البطاقات الافتراضية وتفعيل خطط الطوارئ وتنويع آليات تسليم التحويلات النقدية. ومن أجل تلبية احتياجات الناس على نحو أفضل، تزايد استخدام التحويلات النقدية في عام ٢٠٢٠ بشكل كبير حوالي ١٠٠٪ من المساعدات على الرغم من أن الغذاء العيني ما زال موجوداً للاستخدام في حالات الطوارئ.

وكان توفير البرنامج للخدمات العامة أحد عناصر التمكين الهامة من الاستجابة الخاصة بكوفيد-١٩ إذ قام البرنامج بتسيير رحلات جوية للركاب في العراق عندما كانت اوقفت الرحلات التجارية. ووفر هذا الاجراء الدعم للشركاء في مجال التنمية الإنسانية في البلاد. ومنذ عام ٢٠٢٠، ترأس البرنامج الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشؤون اللوجستية في العراق.

وواصل برنامج الأغذية العالمي العمل عن كثب مع الحكومات المضيفة والمانحة وشركاء الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء من المنظمات غير الحكومية لضمان استمرار تعزيز القدرات وتكامل الأنشطة. ومن خلال عمل مجموعة الأمن الغذائي التي يشارك البرنامج في قيادتها، واصل البرنامج تعزيز دوره بوصفه طرفاً تمكينياً والشريك المفضل للمجتمع الإنساني والإنمائي الأوسع. وفي تشرين الثاني، وقع برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف خطة عمل مشتركة لتعزيز رفاهية الأطفال في المدارس في العراق. وتقوم الوكالتان بإطلاق مبادرة مشتركة في البصرة في عام ٢٠٢١ لمساعدة الفتيات من الأسر التي تكافح مالياً على مواصلة تعليمهن.

ومنذ شهر نيسان، كان البرنامج رائداً في وضع نظام لرصد الجوع من خلال جمع وتحليل البيانات بشأن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الأمن الغذائي في العراق إضافة إلى تقارير رصد أسبوعية وشهرية للأسعار والسوق. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، استخدم البرنامج التحليل لنشر تقارير دورية مشتركة ودعم الجهات الفاعلة الحكومية والإنمائية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج. وساهم البرنامج أيضا في وضع خطة الاستجابة الاجتماعية- الاقتصادية في العراق.

وظل أحد الأجزاء الحيوية من عمل البرنامج في مجال الحماية الاجتماعية في عام ٢٠٢٠ هو الشراكة مع وزارة التجارة لرقمنة وإصلاح نظام البطاقة التموينية. وجرى إطلاق تطبيق "تموين" (حصتي التموينية) في شهر تموز مما ساعد الأسر على البقاء في منازلها بأمان وتحديث بياناتها عن بعد. وبناء على طلب قدمته وزارة التجارة، يتواصل العمل على توسعة مبادرة الرقمنة في عام ٢٠٢١.

وبدأ عام ٢٠٢٠ أيضا مرحلة تحويلية لتعميم وضع البرامج المراعية للمنظور الجنساني والنزاعات لبرنامج الأغذية العالمي في العراق. وبدأ المكتب القُطري تنفيذ برنامج التحول الجنساني التابع لبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب بحوث تحليل النزاعات، من أجل مواصلة إدماج المساواة بين الجنسين على نحو يحقق المزيد من النجاح وتمكين المرأة والتماسك الاجتماعي وفهم النزاعات والتعامل معها ومع مسبباتها في جميع جوانب برنامج عمل البرنامج. وفي شهر تشرين الأول، حصل البرنامج على جائزة نوبل للسلام تثميناً لجهوده الرامية إلى مكافحة الجوع والإسهام في تحسين ظروف السلام في المناطق المتضررة من النزاعات. ولا يزال برنامج الأغذية العالمي يدافع عن المرأة في جميع أنشطته إذ يخصص نصف إجمالي عدد المناصب في جميع مشاريعه للنساء.

منظمة الصحة العالمية

المقدمة

ساهمت منظمة الصحة في إيجاد آليات للاستجابة في حالات الطوارئ فعالة وواسعة النطاق، فضلا عن خطط التأهب للجائحة؛ والتي شملت خطط مشتركة فيما بين الوكالات مثل الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة (SPRP)، وإعداد وثائق مشتركة فيما بين القطاعات، مثل: ملحق كوفيد-١٩ لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠

في ٢٤ شباط ٢٠٢٠ سجّل العراق أول حالات إصابة بجائحة كوفيد-١٩ في البلاد. وجاء ذلك عقب إعلان منظمة الصحة العالمية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٠ تفشي فيروس كورونا المستجد (SARS-Co-V-٢) كطارئ صحي يثير قلقاً دولياً. وفي استجابة للجائحة، طبّق العراق في ١٤ آذار إجراءات غلق شامل بما في ذلك، إغلاق جميع حدوده لأكثر من شهر. وشملت تلك الإجراءات فرض قيود على النشاط التجاري فضلاً عن تحركات المدنيين في جميع أنحاء البلاد، وفي المطارات الدولية ومنافذ الدخول إلى البلاد.

ومنذ أواخر شهر كانون الأول ٢٠٢٠، كان قد تم الإبلاغ عن أكثر من ٥٩٣,٠٠٠ حالة إصابة بكوفيد-١٩ بينها أكثر من ١٢٨,٠٠٠ حالة وفاة. وطوال هذه المدة، عملت منظمة الصحة العالمية على نحو وثيق مع السلطات المحلية على الصعيد المحلي وفي إقليم كردستان العراق، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، لدعم استجابة الحكومة في الحد من انتشار الفيروس واحتواء تفشيه. يسلط هذا التقرير الضوء على التحديات والتقدم المحرز في هذا الشأن، كما يبرز الإجراءات التي كانت أكثر فعالية في الحد من انتشار كوفيد-١٩.

وكانت استجابة العراق فريدة في نوعها؛ لأنه بالإضافة إلى التعامل مع كوفيد – ١٩، واصلت البلاد الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية؛ حيث لايزال الآلاف يعيشون في حالة نزوح داخل مخيمات النازحين واللاجئين. وهؤلاء الأشخاص يعيشون أوضاعاً هشة ومهددون أكثر من غيرهم بالإصابة بكوفيد-١٩ نسبة لأوضاعهم المعيشية التي هي دون المستوى الأمثل. وقد جرى الإبلاغ عن بعض الإصابات في المخيمات. ونتيجة لقيادة منظمة الصحة العالمية والجهود المنسقة مع الشركاء (وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والمنظمات المحلية والدولية)، تم احتواء حالات التفشي في المخيمات بنجاح.

وقد وفر هذا الدعم نهج منسق بشكل جيد مع جميع الشركاء مما أدى إلى تجنب ازدواجية الجهود، وزاد عدد الأشخاص الذين يخضعون للفحص، إلى جانب تحقيق معدلات مرتفعة في اكتشاف حالات المرض، وتحديد حالات الإصابة بشكل أكبر في المجتمعات المحلية. وبنهاية كانون الأول ٢٠٢٠، تعافى أكثر من ٥٣٤,٨٠٠ من مرضى كوفيد-١٩ وغادروا مختلف المنشآت الصحية في شتى أنحاء البلاد.

أهم الأنشطة والإنجازات الاستراتيجية

منذ المراحل الأولى لجائحة كوفيد – ١٩، عملت منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة والبيئة والشركاء لاحتواء الوباء عن طريق إنشاء آلية تنسيق أنشطة استجابة خاصة بتفشي المرض المعدي، والتأكد من أن المصابين بكوفيد-١٩ يتلقون العلاج اللازم. وشملت مجالات الدعم الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية إلى العراق والرامية إلى خفض معدلات الإصابة (تسطيح منحنى الإصابة) الآتي:

١. التأهب والاستجابة

تماشياً مع اللوائح الصحية الدولية (IHR ٢٠٠٥)، شجعت منظمة الصحة العالمية الوزارة على تبني نهج يضم كل الجهات الحكومية والمجتمع) في الاستجابة لكوفيد-١٩، وعززت وضع استراتيجية وطنية شاملة لخفض عدد الإصابات، وإنقاذ مزيد من الأرواح، والحد إلى أدنى مستوى من تأثير الجائحة على البلاد.

ووضعت المنظمة بالتعاون مع الوزارة، خطة تأهب واستجابة استراتيجية تحدد إجراءات الصحة العامة اللازمة للحد إلى أدنى مستوىً من انتشار الفيروس والسيطرة عليه. ودعمت الخطة وزارة ومديريات الصحة في الاستعداد لكفوفيد-١٩ والاستجابة له، والحد من سرعة انتشاره داخل العراق، فضلاً عن منع انتشاره إلى البلدان الأخرى.

ونشرت منظمة الصحة العالمية فرقاً خاصة بالاستجابة الفورية بغية الاستجابة للزيادة في أعداد المصابين وقدمت الإرشادات الفنية، والأدوات والتجهيزات اللازمة لعمليات المراقبة والتحقق المختبري. وقدمت أيضاً التدريب وطورت مواد تثقيفية لنشرها خلال حملات التوعية المجتمعية التي استهدفت المدارس وأماكن التسوق والمساجد والأماكن العامة.

٢. التنسيق والتعاون

بوصفها رئيسة المجموعة الصحية، كانت منظمة الصحة العالمية ولا تزال تلعب دوراً هاماً في قيادة جهود الاستجابة لكوفيد-١٩ في البلاد. ومنذ بداية تفشي المرض، كانت منظمة الصحة عضواً في خلية العمليات الإنسانية (HOC)، وهي منصة تضم منسقة الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومركز تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). بالإضافة إلى ذلك، كانت منظمة الصحة العالمية أيضاً جزءاً من لجنة الأمر الديواني رقم ٥٥ خلال المراحل المبكرة للجائحة؛ حيث قدمت المشورة الفنية بشأن الإجراءات المناسبة التي ينبغي أن تتخذها الحكومة العراقية من أجل الحد إلى أدنى مستوى ممكن من انتشار العدوى.

وساهمت منظمة الصحة في إيجاد آليات للاستجابة في حالات الطوارئ فعالة وواسعة النطاق، فضلاً عن خطط التأهب للجائحة؛ والتي شملت خطط مشتركة فيما بين الوكالات مثل الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة (SPRP)، وإعداد وثائق مشتركة فيما بين القطاعات، مثل: ملحق كوفيد-١٩ لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠، والدليل الإرشادي حول إنشاء وتشغيل أماكن الحجر/ العزل الصحي في المخيمات، واستراتيجية توزيع التخصيص الاحتياطي الأول لصندوق الأنشطة الإنسانية في العراق التي ركزت على الاستجابة لكوفيد-١٩ الخ.... إضافة إلى ذلك، تقدم منظمة الصحة العالمية/والمجموعة المعنية بالصحة، بشكل منتظم، الإرشادات الفنية والمعلومات المحدّثة إلى الفريق القطري الإنساني ومجموعة التنسيق بين القطاعات (ICCG).

ومن خلال التعاون مع قطاع المياه والصرف الصحي وقطاع تنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات، وضعت المجموعة المعنية بالصحة نموذج "من يفعل ماذا أين ومتى" لوضع خارطة تحديد قدرات الشركاء ، لوضع خارطة للقدرات المتاحة لدى الشريك في الاستجابة لوباء كوفيد-١٩ في المناطق التي تتطلب أوضاعها استجابة إنسانية. ويشمل ذلك التواجد الجغرافي، والوقت اللازم قبل تحريك الموارد، والأمد الذي يستغرقه التنفيذ حسبما هو مقرّر. ويجري تحديث البيانات شهرياً.

وبالتالي، فإن الخرط التي قدمها شركاء العمل الإنساني إلى الوزارة بشأن الخدمات والتجهيزات، وكذلك الأدوار التنسيقية والقيادية لمنظمة الصحة العالمية والمجموعة المعنية بالصحة أدت إلى منع انتشار كوفيد-١٩ وسط سكان المخيمات؛ على الرغم من الإبلاغ في وقت لاحق عن بعض الإصابات المتفرقة في مخيمات النازحين.

وبالتعاون مع المجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، رصدت منظمة الصحة زيادة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي نتجت عن القيود المفروضة على الحركة والتأثير الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-١٩. ونظمت مجموعة العمل المعنية بالصحة النفسية والدعم النفسي برئاسة منظمة الصحة العالمية والتي ترفع تقاريرها إلى المجموعة المعنية بالصحة، نظمت العديد من الدورات التدريبية للعاملين في الخطوط الأمامية في مجال الصحة والأمن، لتحديد الناجين المحتملين للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحويلهم إلى المرافق التي تتوفر فيها الخدمات.

وبغية تسهيل رصد حالات الإصابة بكوفيد-١٩ داخل المخيمات، قامت المجموعة المعنية بالصحة بتنسيق أولي مع المجموعة المعنية بتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات، ومن ثمّ مع مفوضية شؤون اللاجئين للحصول على معلومات بشأن عدد حالات الإصابة والوفيات في مخيمات النازحين واللاجئين وفي المناطق الحضرية؛ ويجري تحديث تلك المعلومات بشكل أسبوعي على الصفحة ٢١ من لوحة متابعة كوفيد-١٩ الخاصة بمنظمة الصحة العالمية في العراق.

٣. المراقبة الفعالة وتتبع أثر الاتصال (مع المرضى)

دعمت منظمة الصحة العالمية وزارة ومديريات الصحة في تعزيز المراقبة في جميع الأماكن، بما في ذلك في بعض المستشفيات ومنافذ الدخول ومخيمات النازحين تم اختيارها بعينها. يتمثل الدعم في توفير تعريفات قياسية للحالة، ونماذج لإعداد التقارير والقوائم الخطية والتقارير الإليكترونية، ومبادئ توجيهية محدّثة، وبروتوكولات، ودورات تدريبية. وقدمت المنظمة أيضاً مبادئ توجيهية بشأن الحجر الصحي والتحقق المختبري، بالإضافة إلى المستلزمات المختبرية للتحقق من الحالات المؤكدة بغية تطبيق إجراءات العزل والعلاج.

ودعمت المنظمة كذلك جهود المراقبة من خلال تتبع الاتصال بين الأشخاص ومبادرات المجتمع المحلي للمراقبة، والتي تسعى لعزل وفحص وعلاج كل حالة إصابة وتتبع كل شخص اتصل بتلك الحالة. وقد قادت هذه المبادرات إلى تحسين مستوى الكشف عن حالات الإصابة بوباء كوفيد-١٩ والتحقق منها، والاستجابة لها، إلى غاية الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات انتشار المرض في المجتمعات المحلية بشكل كبير عقب احتفالات عيد الفطر المبارك في أيار. وقد تمكنت دوائر الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية عن طريق منظومة المراقبة التابعة للوزارة من إنشاء لوحات تتبع دائمة التغير للتنبؤ بالاتجاهات الوبائية لكوفيد-١٩، وذلك لتوفير المعلومات لصناع القرار

بشأن جهود التخفيف من أثر الجائحة والاستجابة لها.

وقد أوجدت منظمة الصحة العالمية رابطاً فريداً للإبلاغ عن الحالات، وذلك من خلال منظومة شبكة الإنذار المبكر والاستجابة (EWARN) للإبلاغ عن حالات الإصابة بكوفيد-١٩ المشتبه فيها في مناطق الاستجابة الإنسانية. ويتيح التبليغ إمكانية الكشف، في الوقت المناسب، عن حالات العدوى والتحقق منها والسيطرة عليها في مخيمات النازحين واللاجئين ومناطق العائدين. وقد تم الكشف عن ٦٥٠ حالة عن طريق منظومة الإنذار المبكر في عام ٢٠٢٠؛ من بينها ٦٣٠ كانت عبارة عن حالات مشتبه في إصابتها بكوفيد-١٩، فيما كانت ٢٥ منها عبارة عن حالات ناجمة عن تفشي كوفيد-١٩ مؤكدة مختبرياً. ومن بين الأمراض الأخرى التي تم الكشف عنها كانت هناك حالة إصابة واحدة (١) بالكوليرا، وحالة واحدة (١) بالحصبة، وأربعة عشرة (١٤) حالة التهاب سحايا، وحالة واحدة (١) سل رئوي، وحالة واحدة (١) تيفوئيد، وحالة واحدة (١) جمرة خبيثة. وفي المتوسط، هناك ١٢٩ مرفقا صحيا قدمت تقارير أسبوعية تضمنت ٢٦٦٧٧٥٣ استشارة طبية سجلت خلال العام، من بينها ٩٧٦١٢٢ استشارة سجلت عن الأمراض التي تستهدفها شبكة الإنذار المبكر والاستجابة. وجرى إرسال إشعارات بأكثر من ١١٠ حالة تفشي تستند إلى الحدث من قبل المرافق ذات الصلة مستخدمة شبكة الإنذار المبكر بغية التحقق منها والاستجابة لها.

٤. التبليغ عن المخاطر

بالشراكة مع هيئة الإعلام والاتصالات العراقية والشركاء في مجال الصحة وشركات الإعلام، تمكنت منظمة الصحة العالمية والوزارة من الوصول إلى أكثر من ١٢,٠٠٠ شخص عن طريق نشر أكثر من مليون مادة توعوية وتثقيفية ووسائل تبليغ ورسائل جماعية. وبغية ضمان التنسيق فيما بين كافة الشركاء المنخرطين في الاستجابة للوباء فيما يتعلق بنشر الرسائل التوعوية ولتجنب المعلومات المغلوطة، تم تكوين خلية إعلامية خاصة بالأزمة، تضم منظمة الصحة العالمية ومفوضية الاتصالات والإعلام، وثلاثين وسيلة من وسائل الإعلام، وذلك لتثقيف المجتمع بشأن جائحة كوفيد-١٩ ومنع انتشارها. واستخدمت في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية لتوعية المجتمعات المحلية، من بينها واتساب، فايبر، فيسبوك، تويتر وإنستغرام.

انضم إلى المفوضية العراقية للاتصالات والاعلام للإعجاب، والمشاركة والمساهمة في الحوار

كذلك، تم إنتاج وإذاعة ١٧ فيديو (شريط سينمائي) تثقيفي عبر ٣٠ قناة فضائية عراقية في جميع أنحاء العراق. ولضمان التواصل الفعال عن أخطار الإصابة بكوفيد-١٩ وطرق الوقاية تمت إذاعة ونشر مئات الآلاف من المواد والرسائل التوعوية والتثقيفية وأدوات التبليغ باللغات العربية والإنجليزية والكردية مخاطبة مختلف المجتمعات المحلية في البلاد في مختلف الأماكن؛ من بينها – من جملة أماكن أخرى - وزارتي الصحة، والمستشفيات والمطارات.

كما أجريت الكثير من المقابلات التلفزيونية في شتى أنحاء البلاد بلغت في جملتها ٧٥ مقابلة، لزيادة الوعي العام حول الجائحة. كذلك نشرت قنوات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بمنظمة الصحة العالمية رسائل وفيرة على نطاق واسع بلغت أكثر من ٩٠٠ تغريدة عن أهم الرسائل الوقائية.

وخاطبت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها المجتمعات المحلية حول أخطار الجائحة، وعملتا على تثقيفها بشأن إجراءات الصحة العامة الأساسية لمنع انتشار المرض لا سيما؛ أثناء التجمعات الجماهيرية.

كذلك تمت طباعة ونشر مواد توعوية باللغتين العربية والكردية لزيادة الوعي حول الصحة النفسية والدعم النفسي/ والعنف القائم على النوع الاجتماعي. أيضاً، قامت منظمة الصحة بترجمة المواد المتعلقة بالصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى اللغة الكردية السورانية.

ومن أجل الاستجابة للزيادة في معدلات انتقال كوفيد-١٩ وسط المجتمعات المحلية، وبالشراكة مع الجمعية الطبية العراقية الموحدة ووزارة الشباب والرياضة والشرطة المجتمعية، نظمت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الاتحادية ووزارة صحة إقليم كردستان حملة توعوية خلال المدة التي شملها التقرير. استهدفت الحملة أكثر من ١٠ ملايين شخص في مختلف الأقضية ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمتضررة جراء كوفيد – ١٩ في محافظات بغداد وميسان والبصرة وكربلاء والنجف وأربيل والسليمانية ودهوك والموصل، وذلك بنشر رسائل تهدف لتعزيز الصحة والتوعية الصحية للحد من انتشار جائحة كوفيد-١٩. وقد أطلقت تلك الحملات تحت شعار ((صحتك مهمة)) في كل واحد من الأقضية العشرة واستمرت لمدة ثلاثة أيام. واستخدم أكثر من (٢٥٠٠) متطوع في مختلف المواقع المقصورات وشاشات الهاتف الجوال والعيادات المتنقلة لعرض فيديوهات تثقيفية وإذاعة رسائل صوتية حول الإجراءات الوقائية المختلفة. وقاموا أيضا بتوزيع الكمامات الواقية ومواد تعقيم الأيدي والمنشورات، وحثّوا الجمهور على أهمية ارتداء الكمامات الواقية والالتزام بالتباعد الاجتماعي وغسل الأيدي بشكل متكرر. وتلقت الحملة الدعم من وسائل الإعلام ورجال الدين والرياضيين والفنانين وغيرهم من المهنيين.

وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم إلى وزارة الصحة لوضع استراتيجية وطنية للتبليغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي، لا بهدف تقديم المساعدة والتوجيه لعملية الاستجابة لكوفيد-١٩ فحسب، بل أيضاً لعمليات الاستجابة لجميع حالات تفشي الأمراض والطوارئ الأخرى التي تقع في المستقبل وتتطلب تدخلات تتضمن التبليغ عن المخاطر وإشراك المجتمعات المحلية. ويجري حاليا استخدام هذ الوثيقة لتوجيه الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ المستمرة في العراق.

٥. التجمعات الجماهيرية

عملت منظمة الصحة العالمية مع الوزارة للحد من/ منع تنظيم التجمعات الجماهيرية الدينية. ومن بين المناسبات المهمة التي تم فيها تقليص عدد الحضور تلك التي جرت في الكاظمية في بغداد (٢١ آذار ٢٠٢٠)، حيث تم تقليل عدد الحضور بنسبة ١٠٪ عما كان عليه الحال في الأعوام السابقة. كما تم إلغاء مناسبة كان من المقرر قيامها يوم ٨ نيسان ٢٠٢٠ منتصف شهر شعبان، وذلك عقب عقد اجتماعات بين ممثل منظمة الصحة العالمية في العراق وكبار رجال الدين في النجف وكربلاء. وكذلك ألغيت صلاة الجمعة عقب اجتماعات تمت بين وزير الصحة ورجال الدين.

التوجيه الفني والتدريب

مهمة خبراء منظمة الصحة العالمية، 9 – 12 آذار 2020

ترأست منظمة الصحة العالمية في المدة من ٩ إلى ١٢ آذار ٢٠٢٠ فريق مراجعة مشترك بين الوكالات، لإجراء تقييم سريع للعناصر الأساسية لاستجابة الحكومة وتقديم التوجيه الفني حسب مقتضى الحال، ودعم رفع مستوى الاستعداد والاستجابة العملياتية لجائحة كوفيد-١٩. وأجرى الفريق أيضاً تقييما للقدرات الوطنية فيما يتعلق بالكشف عن حالات العدوى بمرض كوفيد-١٩ والتحقق منها، وإدارة الحالات، ومن ثمّ أصدر الفريق نتائج عملية التقييم والتوصيات بشأنها.

التدريب

كان التدريب قد قدم للعديد من الموظفين المحليين في الدوائر ذات الصلة في وزارة الصحة والبيئة. وقدمت المنظمة دورات توجيهية حول طرق الوقاية للسلطات في مطارات بغداد والبصرة والسليمانية وأربيل والنجف. إضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الصحة دورات توجيهية وتدريبية للعاملين في مجال الرعاية الصحية حول الأنشطة القياسية للمراقبة والتحقق والوقاية من الإصابة وإدارة الحالات المرضية. واستفاد (٦١٥) من العاملين في مجال الرعاية الصحية من جميع المحافظات من التدريب المباشر في إقليم كردستان العراق. وقدمت مواد تدريبية أيضا إلى الوزارة التي كان من المتوقع أن تقوم بدورها بنشرها إلى المحافظات الأخرى. دعمت المنظمة كذلك تدريبا حول سبل منع العدوى، والسيطرة على المرض وإدارة الحالة في جميع المحافظات. وقدمت الفرق الفنية التابعة للمنظمة المبادئ التوجيهية الفنية لوزارة ومديريات الصحة. وبغية دعم المختبرات المحلية التي تقوم بفحص فيروس كورونا باستخدام طريقة تفاعل البوليميراز المتسلسل (RT-PCR) في المناطق الجنوبية، جرى تنظيم ورشة عمل لبناء قدرات ثمانية من أخصائي وفني المختبرات الطبية من البصرة والمثنى وميسان وذي قار.

٦. الفحص والتحقق

ونتيجة توقع زيادة في عدد الإصابات، عملت منظمة الصحة مع مديريات الصحة لتحديد ثلاثة مختبرات طبية لتعمل كمر افق لإجراس الفحص في بغداد وأربيل والسليمانية. بنهاية كانون الثاني كانت منظمة الصحة قد دعمت وزارتي الصحة على الصعيد الاتحادي وفي إقليم كردستان العراق بأكثر من ٦٥٨٠٠ طقم من أطقم أدوات الفحص المختبري، لضمان الفحص السريع لفيروس كوفيد-١٩. وقد نتج عن هذا زيادة عدد الأشخاص الذين يخضعون لفحص فيروس كورونا. ومنذ ٢٤ شباط ٢٠٢٠ خضع أكثرمن ١٢٠,٠٠٠ شخص (٣٠٠٠ في كل مليون نسمة) لفحص كوفيد-١٩، بما في ذلك فحصين سالبين أجريا للتأكد من خلو الشخص من الفيروس (تحتاج كل حالة لإجراء فحصين على الأقل). وكان معدل الفحوصات ذات النتيجة الموجبة في البلاد هو١٤٪.

وبحلول ٣١ كانون الثاني كانت منظمة الصحة قد دعمت مختبر الصحة العامة المركزي على الصعيد الوطني وصعيد إقليم كردستان العراق بمجموعات تحتوي وسائل التحقيق التشخيصي بما فيها ٨٠,٠٠٠ مجموعة تحتوي لوازم فحص PCR، و٩٣,٠٠٠ عبوة إنزيم مختبري و١٢٠,٠٠٠ وحدة من الماسحات الأنفية والمادة التي تستخدم كوسط فيروسي. كذلك تم تقديم دورات تدريبية ومواد مختبرية أخري خاصة بالكشف عن الفيروس و٧٨,٨٥٠ مجموعة تحتوي على مواد خاصة باستخلاص الحمض النووي وتفاعل سلسلة البوليمريز، إلى وزارتي الصحة.

وبغية تقليل أكثر للفجوة الناجمة عن النقص في مجموعات أدوات الفحص، عملت المنظمة مع جامعة البصرة لإنتاج المسحات الأنفية ومادة الوسط الفيروسي (VTM) عن طريق تمويلها لهذا الحل المبتكر. وقد نتج عن هذا الأمر توزيع ٣٨٩٩٥ وحدة من الوسط المادي للنقل الفيروسي و٧٧٩٩٩ مسحة أنفية على ١٣ مديرية صحة، وشراء وتوزيع ٤٦٤٢٠ وحدة وسط نقل فيروسي أخرى. وفي سبيل توسيع نطاق إجراء الفحوصات، ساعدت منظمة الصحة العالمية الوزارة والمحافظات على فتح أربع مختبرات جديدة في النجف والبصرة ومدينة الطب، والمثنى، وذي قار، وميسان وبغداد-الكرخ.

٧. توفير الأجهزة والإمدادات الطبية

عملت المنظمة مع الوزارة للحفاظ على المستلزمات الأساسية للعاملين في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع حالات الإصابة بكوفيد-١٩، وذلك بتجهيز آلاف القطع من معدات الحماية الشخصية بما في ذلك ٣٦٨,٠٠٠ كمامة جراحية، ٤٥,٤٠٠ كمامة تنفسية من نوع N٩٥، وأكثر من ١,٢ مليون قفازات أيدي، ٤٠,٠٠٠ معطف، و٣٢,٠٠٠ نظارة و اقية، و١٠١,٢٠٠ قناع واقي للوجه. كذلك تم شراء مئات المستلزمات الطبية ومعدات المستشفيات وتسليمها إلى مختلف المر افق الصحية في شتى أنحاء البلاد، منها على سبيل المثال، ٥٣ جهاز من أجهزة مر اقبة حالة المرضى في وحدات العناية المركزة، وثلاثة أجهزة تنفس اصطناعي خاصة بوحدات العناية المركزة، و٣٦٢ جهاز تركيز الأوكسجين، وجهازي تخطيط قلب، وجهاز واحد للصدمة الكهربائية، وعدد ٢ ماكينة شفط، وعدد ٢ سيارة إسعاف، وحوامل للمحاليل الوريدية، وسريرين خاصين بوحدة العناية المركزة. وفي كركوك قامت المنظمة بشراء عشرة كرفانات وسلمتها إلى دائرة الصحة في كركوك، لتعزيز الاستجابة للجائحة؛ وتم توزيعها على المستشفيات التي يحول إليها المرضى، وذلك لتسهيل فرز الحالات التي يتم فحصها، وإجراء التحاليل المختبرية. والمستشفيات هي: مستشفى الحي الصناعي والتي استلمت كرفانا واحدا؛ وحدة العزل الصحي في كوباني التي استلمت كرفانا واحدا، مستشفى داقوق استلمت أيضا كرفانا واحدا. ومن بين المستشفيات الأخرى؛ مستشفى الحويجة استلمت كرفانين، المستشفى الجمهوري كرفانا واحدا، ومستشفى أزادي أربعة كرفانات. وقدمت منظمة الصحة الدعم المالي لجامعة البصرة لتصنيع نموذجين لغرف عزل المرضى زودت بهما مديرية صحة البصرة لاستخدامها في وحدات العناية المركزة. كذلك تم توفير سيارات الإسعاف لدعم نقل المرضى إلى المو اقع التي يتلقون فيها العلاج.

ولكي تضمن منظمة الصحة امتلاك المر افق الصحية للمعدات التي تمكنها من التعامل مع مرضى كوفيد-١٩، يسرت تقديم عروض (عطاءات) لشراء الأدوات اللازمة لإجراء فحص PCR في الوقت الحقيقي لمديرية صحة كربلاء، مع عملها في الوقت نفسه على توجيه التبرعات الداخلية. وبوصفها شريك منسق، وفرت المنظمة للجهات المانحة المواصفات المطلوبة التي تزودهم بالإرشادات اللازمة بشأن شراء الأجهزة ومعدات الوقاية الشخصية التي تحتاجها المستشفيات حاجة ماسّة.

ودعمت المنظمة أيضاً وزارة ومديريات الصحة في جميع أنحاء البلاد بـ ٦٥,٨٠٠ مجموعة من مجموعات أدوات الفحص، و٧٨٨٥٠ مجموعة من مجموعات مواد استخلاص الحمض النووي وتفاعل سلسلة البوليمريز، ووزعت ٨٥,٤١٥ وسط نقل فيروسي، واشترت ٧٧,٩٩٩ مسحة أنفية. كذلك وفرت منظمة الصحة ١٠٥ سرير من أسرة وحدات العناية المركزة في المستشفيات، ومفارش وأغطية خاصة بالمستشفيات، وخز انات توضع بجانب أسرة المرضى، و٢٨ حاملاً متحركاً للمحاليل الوريدية. وتم الوصول إلى أكثر من ١٥٠,٠٠٠ شخص بأدوات المعرفة والتثقيف والتبليغ، وحملات توعية المجتمع المحلي.

٨. إدارة الحالة

إن الإدارة السليمة لحالات الإصابة بكوفيد-١٩ من شأنها خفض الأعداد اليومية للوفيات في البلاد. إلا أن السكان ليس لديهم تصور جيد حول جودة الرعاية المقدمة في ردهات العزل الطبي، للعديد من الأسباب. وهذا الأمر يجعل كثيراً من الأشخاص المشتبه في إصابتهم بالفيروس، يرفضون الخضوع لإجراء فحص PCR أو الإقامة في وحدات العزل الصحي، أو تلقي العلاج في المر افق العامة؛ حيث يفضلون تشخيص حالتهم لدى عيادات خاصة تستخدم تقنيات التصوير فقط (والتي تفتقر إلى الدقة الكافية فيما يتعلق بالكشف عن المرض)، وذلك بغرض البقاء في المنزل. وأدى ذلك إلى إدارة الكثير من الحالات المتوسطة والحادة في المنزل؛ وهذا التوجه مخالف لما توصي به الجهات المعنية.

الطريق قدما

توصي منظمة الصحة العالمية التدابير التالية لمواصلة الاستجابة لموجة الإصابات الجديدة:

- ارتداء الكمامات
- تجمعات الجمهور
- ضبط الحدود
- الفحوصات المختبرية والمتابعة الفعالة
- الوقاية من العدوى ومكافحتها
- والتواصل بشأن المخاطروتوعية الجمهور
- المر اقبة وادارة البيانات
- العزل وادارة الحالات

وعلى الرغم من أن الجائحة لم تنه بعد، تعرب منظمة الصحة العالمية عن ثقتها بأن الاستجابة الفعالة والمشتركة بين كل الشركاء والشعب العراقي وتطبيق التدابير الوقائية، سيمكن البلاد من ابقاء هذه الجائحة في المستويات التي يمكن السيطرة عليها.

ويعرب المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية عن امتنانه لكل شركائه والمانحين الذين ساعدوا المنظمة في الوصول إلى كل المجتمعات وتقديم الدعم اللازم للمنشآت الصحية في معالجة مرضى كوفيد-١٩. ودون هذا الدعم لكانت جهود المنظمة في توصيل المعدات الطبية والمختبرية وتوزيع المواد التعليمية وإجراء حملات التوعية للمجتمعات ستقوض بشدة.

وستواصل منظمة الصحة العالمية العمل مع وزارة الصحة والبيئة لضمان حصول الأطفال على خدمات التطعيم وتمكين النساء والأطفال من الوصول إلى الخدمات الصحية وتعزيز النظام الصحي لضمان تلقي جميع الحالات المشتبه بها والمؤكدة من كوفيد-١٩ وكذلك الأفراد الذين لديهم أي ظرف صحي على العلاج اللازم.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعم العراق في التحقيق والملاحقة القضائية والفصل في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش

استجابة لاحتياجات العراق المتزايدة في مجال مكافحة الإرهاب، قام فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم المساعدة الفنية لتعزيز قدرة العدالة الجنائية و إنفاذ القانون لمنع الإرهاب ومكافحته.

وفي شهر تشرين الأول ٢٠٢٠، تم تنظيم ورشتي عمل لـ ٣٣ ممارسًا عراقيًا في بيروت - وهي المرة الأولى التي ينفذ فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورش عمل حضورية منذ تفشي جائحة كورونا. وركز التدريب الأول على إدارة وإجراء المقابلات الاستقصائية. وكان الهدف الرئيسي من ورشة العمل هو تعزيز قدرة مسؤولي إنفاذ القانون على جمع الأدلة المقبولة قضائياً في القضايا المتعلقة بالإرهاب مع الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، وخاصة عند إجراء مقابلات مع النساء والأطفال.

وقد أشار أحد الخبراء إلى أن " الرسالة الرئيسية للمشاركين هي أنهم إذا اقتربوا من مقابلة مع التخطيط المسبق المفصل ثم تعاملوا مع المشتبه به بلطف وتعاطف وقضوا وقتًا لبناء علاقة، فإنهم سيزيدون بشكل كبير التعاون والكشف والأدلة والاستخبارات. "

أما الورشة الثانية، فقد استندت إلى نتائج سابقتها وركزت على التحقيق والمحاكمة والفصل في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. و أتاح الحدث أيضًا منتدى تفاعليًا لمناقشة حقوق الإنسان والممارسات الشاملة للجنسين في القضايا المتعلقة بالإرهاب. كما ركز على الإجراءات الجنائية عن بُعد ومعالجتها لضمان احترام حقوق المدعى عليه مما سيمكن مؤسسات العدالة الجنائية من العمل بأمان أثناء الجائحة.

وتم الاعتراف بأهمية دمج أبعاد النوع الاجتماعي في الإجراءات الجنائية والتأكيد عليها في كلا الورشتين. وأشارت قاضية تحقيق شاركت في إحدى ورش العمل إلى أن " المرأة لعبت دائمًا دورًا مركزيًا في عملية إقامة العدل وإعادة الإدماج الاجتماعي في العراق. وهذا هو السبب في أن مشاركتهم في الدورات التدريبية الأمنية ضرورية لمكافحة الإرهاب وجهود إعادة التأهيل على المستوى الوطني".

التحليل الاستراتيجي والتكتيكي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتطلب الجماعات الإرهابية التمويل لتجنيد ودعم الأعضاء والحفاظ على المراكز اللوجستية وإجراء العمليات. وبالتالي، فإن منع الجماعات الإرهابية من الوصول إلى الموارد المالية أمر حاسم لمواجهة تهديد الإرهاب بنجاح. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع السلطات العراقية، مثل البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (وحدة الاستخبارات المالية العراقية)، على التحليل الاستراتيجي والتكتيكي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وخلال عام ٢٠٢٠، وسّع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه مع السلطات لزيادة مهاراتهم ومعارفهم بشأن المعايير والبروتوكولات الدولية الحالية لمجالات العمل ذات الصلة بوحدات الاستخبارات المالية. علاوة على ذلك، قدّم لهم التشجيع والدعم لدراسة تقنيات التحليل الاستراتيجي والتكتيكي الممكنة اللازمة لتتبع بشكل صحيح المعاملات المالية وصولاً الى المشتبه بهم والمجرمين على الصعيد العملي، وكيفية وضع السياسات القائمة على مخرجات التحليل الاستراتيجية.

معالجة العنف ضد النساء والفتيات

العنف ضد النساء والفتيات هو ظاهرة عالمية ذات أبعاد وبائية، والتي لها تأثير على جميع المجتمعات. إنه ينتهك الحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات. ويمكن أن يكون لهذا العنف تأثير مدمر على حياة الضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم. ولا يمكن لأي مجتمع أن يعتبر نفسه محصناً من

مثل هذا العنف. وتتجاوز الممارسات العنيفة التي تنال من النساء والفتيات الحدود الاجتماعية والثقافية والعرقية والدينية.

وبتمويل من اليابان، نظم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية في شباط ٢٠٢٠ تدريبًا لـ ٣٤ فرداً من ضباط إنفاذ القانون العر اقيين في مجال العنف ضد النساء والفتيات. و هذا الحدث هو جزء من الجهود المبذولة لدعم العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة -الهدف ٥ : " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" وتعزيز الاستجابات للعنف ضد النساء والفتيات من خلال: تعزيز الوصول إلى العدالة للنساء والفتيات ودعم تطوير التشريعات والسياسات التي تحمي وتدعم حقوقهن وتمنع العنف ضد النساء والفتيات وتطوير القدرات المؤسسية والمهنية ذات الصلة باحترام وحماية وتلبية حقوق النساء والفتيات وخلق بيئات إيجابية للنساء والفتيات للمطالبة بحقوقهن وليكونن عناصِرَ فاعلة للتغيير.

التضامن مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

منذ تفشي جائحة كورونا، أظهرت البيانات والتقارير تز ايد جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة العنف المنزلي . وحتى قبل جائحة كورونا، كان العنف ضد المرأة أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا، حيث تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم للعنف الجسدي أو الجنسي على يد الشريك الحميم. واستجابةً لهذه القضية وبدعم من الأمم المتحدة، توحد دعاة مشهورون من جميع أنحاء منطقة الدول العربية لإنتاج فيديو إعلان للخدمة العامة لزيادة الوعي حول زيادة العنف ضد النساء والفتيات أثناء جائحة كورونا. و تم إطلاق الفيديو بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي يتم الاحتفال به عالميًا في ٢٥ تشرين الثاني، ثم تلته الحملة العالمية لـ ١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد تضمن إنتاج الفيديو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ومنظمة الصحة العالمية.

يبدأ الفيديو بمكالمة فيديو مثيرة حيث تطلب امرأة مجهولة الهوية تتعرض للعنف المنزلي من صديقتها مساعدتها في الاتصال بخط ساخن

باستخدام رسالة مشفرة لأنها تخشى أن يسمعها الجاني. ويتبع الدعوة رسائل مناصرة ودعوة إلى العمل للمشاهدين لدعم الناجيات من العنف. ويتضمن المقطع، الذي تمت مشاركته عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة، رابطًا إلى موقع ويب به معلومات وموارد، مثل الخطوط الساخنة والملاجئ، المتاحة للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف في المنطقة، بما في ذلك العراق.

ومن بين المشاهير الآخرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضمن الفيديو رسالة قدمتها سفيرة النو ايا الحسنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة نادية مراد. وعُينت السيدة مراد لأول مرة سفيرة للنو ايا الحسنة من أجل كرامة الناجين من الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠١٤، في سن التاسعة عشرة، اختطفت مراد مع آلاف النساء الأخريات في قرية كوجو في سنجار شمال العراق. و أثناء احتجازها كرهينة تعرضت لانتهاكات جسيمة على أيدي مقاتلي تنظيم داعش. وتمكنت من الهرب بعد ثلاثة أشهر من الأسر. ومُنحت نادية مراد جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ إلى جانب دينيس موكويجي لجهودهما لإنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب والنزاع المسلح.

نحو شبكة نسائية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

الشبكة النسائية لأبطال النوع الاجتماعي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والتي تم إطلاقها في عام ٢٠٢٠ في إطار العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (في آسيا والشرق الاوسط)، هي مجتمع نشط من المسؤولات الإناث والمدافعون الرجال عن حقوق المرأة العاملون في وضع السياسات وقطاع العدالة و إنفاذ القانون والمجتمع المدني والكيانات المحلية الأخرى ذات الصلة. وتم تشكيل الشبكة للمساعدة في معالجة الطبيعة الجنسانية للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والتمثيل الناقص الخطير للنساء العاملات في و / أو المؤسسات الر ائدة التي تستجيب لكل من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للشبكة في توفير التدريب المهني والتدريب لأعضائها الذين يعملون في قضايا الاتجار بالبشر وقضايا تهريب المهاجرين، وخلال عملية التشاور لتطوير خارطة طريق الشبكة للعمل، حدد الأعضاء موضوع طرق التحكم في المتاجرين كأحد أولويات التدريب الفني. لذلك نظمت شبكة العمل العالمي تدريباً لليوم الثاني في ١٦ و٢١ كانون الاول ٢٠٢٠ حول طرق الرقابة على المتاجرين. ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن نجاح المتاجرين بالبشر لا يتحقق إلا إذا تمكنوا من السيطرة على ضحاياهم، لأن ضحية الاتجار بحكم التعريف لا تو افق على ما يحدث لها. ويستخدم المتاجرون أساليب رقابية مختلفة حسب الضحية الفردية ونوع الاتجار ومرحلة عملية الاتجار وطبيعة الموقع والفرص التي توفرها الظروف.

ومبادرة العمل العالمي ضد الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين - آسيا والشرق الأوسط هي مبادرة مشتركة من الاتحاد الأوروبي مدتها أربع سنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) بقيمة ١٢ مليون يورو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قيد التنفيذ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة في أربعة بلدان: جمهورية أفغانستان الإسلامية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق وجمهورية باكستان الإسلامية.

المنظمة الدولية للهجرة

تأسست المنظمة الدولية للهجرة – العراق في عام ٢٠٠٣، ولها أكثر من ١,٥٠٠ موظف يتوزعون على مكاتب في بغداد وأربيل والبصرة والموصل، وعدد من المكاتب الفرعية في مواقع مهمة. وتعمل المنظمة مع الحكومة العراقية لتقديم الدعم إلى المستفيدين في جميع محافظات العراق البالغ عددها ١٨ محافظة. وفي عام ٢٠٢٠ وضعت المنظمة على رأس أولوياتها تلبية الاحتياجات الرئيسية غير الملباة لمن طال بهم أمد العيش في حالة نزوح والفئات الضعيفة من السكان، مع الاستمرار في وضع البرامج لتحقيق أثر طويل الأجل. والمنظمة الدولية عضو في فريق الأمم المتحدة الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري؛ وترأس فريق إدارة البرامج، وفريق العمل المعني بالأولويات الخاص بـ "الاقتصاد للجميع"؛ كما تشترك في رئاسة مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، والمجموعة دون الوطنية المعنية بالمأوى والمساعدات غير الغذائية في المناطق الوسطى والجنوبية؛ وفرقة العمل المعنية بالحلول الدائمة.

الجاهزية والاستجابة

توفير المأوى وعدد المواد غير الغذائية

تقدم المنظمة الدولية للهجرة المساعدات غير الغذائية مستهدفة الأسر الضعيفة النازحة أو التي عادت إلى حديثا إلى أماكنها الأصلية. ونفذت المنظمة برامج للمساعدات غير الغذائية في الأنبار وبغداد وديالى ودهوك وأربيل وكركوك ونينوى وصلاح الدين، حيث زودت ٢١٠ أسرة بمستلزمات الشتاء، و٦,٦٦٢ أسرة بحزم تحتوي على المواد غير الغذائية الأساسية، و٨,٩٥٠ أسرة بحزم تعويضية تحتوي على مواد غير غذائية، و١٣٢٠ أسرة في المخيمات بحزم تحتوي على معدات مطبخ ومفارش بلاستيكية ومراتب وفرش. كذلك زادت المنظمة عدد القسائم الإليكترونية والمساعدات النقدية المشروطة وقصرت المساعدات النقدية على برنامج الدعم بالمواد غير الغذائية. وعن طريق تقديم هذه الخدمات حصل المستفيدون على قدر من حرية الاختيار والمرونة في شراء احتياجاتهم الأساسية. ومن خلال برنامج النقد مقابل العمل وزعت المنظمة مبالغ نقدية على ٢,١٧٠ أسرة لإكمال إعادة تأهيل ١,١٤٥ منزلاً دمرتها الحرب في الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. ومن خلال العمل الهام لتوفير المأوى شيدت المنظمة ١٢٢ وحدة استفادت منها ١٩٢ من الأسر المحتاجة. وقدمت المنظمة أيضا الدعم لإعادة بناء الشوارع الداخلية في مخيم الجدعة ٥ في نينوى والطرق المؤدية إلى كل من مخيمي جدعة ٥ وجدعة ١.

النقل المواصلات

توفر المنظمة الدولية للهجرة خدمات النقل للنازحين واللاجئين السوريين. في عام ٢٠٢٠ نظمت المنظمة خدمة نقل بين المخيمات لصالح ٨٥٠ نازحا في كركوك وصلاح الدين، حيث احتاج بعض هؤلاء النازحين إلى الانتقال إلى مخيمات أخرى نسبة لإغلاق مخيماتهم أو بسبب عمليات توحيد المخيمات. فيما احتاج البعض الآخر إلى السفر بغرض الالتحاق بالعائلة ولم الشمل بناء على طلب من

الأطراف الفاعلة في الحكومة أو إدارة المخيم. وقد تم توفير خدمة النقل من عند نقاط التفتيش الحدودية في نينوى إلى المخيمات في دهوك لبعض الأسر اللاجئة بلغ عددها ٤,٠٠٤ أسرة تضم ١٨,٩٥٤ فرداً.

تنسيق وإدارة المخيم

يشتمل برنامج تنسيق وإدارة المخيم بالمنظمة الدولية للهجرة على أربعة عناصر لدعم مخيمات النازحين الرسمية والمواقع غير الرسمية؛ تحديداً توفير فرق الاستجابة الجوالة، ودعم إدارة المخيم، وبناء قدرات إدارة المخيم، والإدارة المباشرة للمخيم. وتشمل مشروعات تنسيق وإدارة المخيمات بالمنظمة أنشطة الرعاية والصيانة؛ من ذلك مثلاً صيانة البنى التحتية للموقع، وشبكات الكهرباء، وأنابيب ومواسير المياه في ٢٤ مخيما و٨٩ موقعا غير رسمي في الأنبار وبغداد ونينوى وصلاح الدين، يستفيد منها ٢٨,٠١٤ فرداً تقريباً.

الصحة

تدعم المنظمة الدولية للهجرة النظام الصحي الوطني لتلبية احتياجات النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة. وقد تم إجراء أكثر من ١٣٩,٦٨٩ استشارة في مجال الرعاية الصحية الأولية من خلال خمس عيادات ثابتة، وفريقين طبيين متجولين في مجال خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخمسة أفرق طبية جوالة معنية بداء السل الرئوي، وفريق جوال واحد في مجال طب العيون.

علاوة على ذلك، توسعت المنظمة في أنشطتها وقدمت الخدمات اللازمة للتصدي لجائحة كورونا. ومنذ أيار ٢٠٢٠ قدمت المنظمة الدعم إلى ٢٣ مرفقاً للمرضى الخارجيين وستة مرافق للمرضى الداخليين بما في ذلك خمس عيادات داخل المخيمات في محافظات أربيل والأنبار وبغداد، وكركوك ونينوى ودهوك. وأجريت فحوصات للكشف عن الإصابة بالمرض وفرز المصابين، حيث خضع أكثر من ٢٣٤,٠٠٠ من المرضى لفحص كورونا قبل مقابلة الطبيب وتلقي الاستشارة الطبية. وتم تدريب عدد من العاملين بمرافق الرعاية الصحية بلغ في مجمله ١٨٠ عاملاً، حول الإصابة بالفيروس وطرق الوقاية والسيطرة على المرض، وكذلك ٥١ من العاملين في المجال الصحي لدى منافذ الدخول في مطاري بغداد وأربيل، ومنفذ دخول أبراهيم الخليل حيث جرى تدريبهم على الإجراءات المتبعة عند منافذ الدخول في ظل جائحة كورونا. كذلك تم تنفيذ دورات تدريبية حول أنشطة الإبلاغ عن المخاطر وأنشطة إشراك المجتمع المحلي المتعلقة بكوفيد-١٩ في جميع المحافظات الست المذكورة آنفاً. وقامت المنظمة بالتنسيق مع دائرة الصحة ووزارة الصحة وشركاء المجموعة المعنية بالصحة لتحديد التدخلات الرئيسية للاستجابة لكوفيد-١٩ والتعرف على الفرص المتاحة لزيادة مراقبة الداء.

التواصل مع المجتمعات

تشجع المنظمة الدولية للهجرة التواصل ذو الاتجاهين ونشر المعلومات للسكان المتأثرين بالأزمات بشأن نطاق واسع من المواضيع بما في ذلك التوعية الصحية وسلامة المخيمات وأدوات إنشاء المخيمات والهجرة غير النظامية.

في عام ٢٠٢٠، شارك نحو ٣٧٨٤ نازح في دورات توعوية حول عدد من المواضيع بما في ذلك مكافحة التدخين، والنظافة، والفيضانات، ومكافحة الغش، والمال مقابل المواد غير الغذائية والانتحار. بالإضافة إلى توزيع ٤٤٣٧١ مادة توعوية وشارك ١٧٠٩ نازح في أنشطة مشاركة المجتمعات (على سبيل المثال نقاشات تركز على المجموعات) مع توزيع ٣٠٥٥ حزمة معلومات شتوية و٦٤٩٢ حزمة معلومات صيفية بجانب الحصول على مواد غير غذائية.

استقرار المجتمعات وحمايتها

تهدف وحدة استقرار المجتمعات بالمنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى معالجة دوافع الصراع والنزوح من خلال نهج يحركه المجتمع ويقوده لتعزيز المرونة والتماسك الاجتماعي وتحسين السلامة العقلية والعاطفية في المناطق المستهدفة. ويدعم برنامج الاستقرار بالمنظمة النازحين والعائدين لاستعادة الشعور بالأمن والأمان وزيادة الكفاءة الذاتية والمجتمعية وتطوير أدوات للتعامل مع الماضي واستعادة الأمل. ويشمل نهج المنظمة برامج التماسك الاجتماعي، والاسكان، والمساعدة في الأراضي والممتلكات، والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وأنشطة المعيشة، ومشاريع خدمات المجتمعات ودعم دمج المقاتلين السابقين والأشخاص الذين يعتقد ان لديهم انتماءات متطرفة.

في عام ٢٠٢٠، عملت المنظمة في ٦٢ موقعا بما في ذلك الأماكن الحضرية ومخيمات النازحين ومراكز الشباب والرياضة والمخيمات العشوائية في ١٢ محافظة: الأنبار، وبغداد، والبصرة، ودهوك، وديالى، وأربيل، وكربلاء، وكركوك، والنجف، ونينوى، والقادسية وصلاح الدين. بشكل عام، قدمت المنظمة الدولية للهجرة ١٩٠٠٥٨ خدمة (٩٨٢٨٤ للإناث و٩١٧٧٤ للذكور) وإلى ٢٧٨٣٧ مستفيدين جدد (١١٢٢٥٣ مستفيدا).

ومع الهدف طويل الأجل المتمثل في نقل إدارة هذه الخدمات إلى الأطراف المحلية الفاعلة، ركزت المنظمة على دعم ١٨ منظمة مجتمع مدني محلية في ديالى ودهوك والنجف ونينوى مع التدريب والمنح الصغيرة والتوجيه والتدريب في الموقع. بالإضافة إلى ذلك أشركت المنظمة ٨ منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلاد في مشاورات وبرامج مشتركة لزيادة التمثيل والوصول إلى الخدمات. واصلت المنظمة في دعم جهود الحكومة العراقية في وضع مشروع قانون للناجين الأزيديين والذي الآن هو في المرحلة التشريعية قبل الأخيرة.

وتنسق المنظمة الدولية للهجرة مع مكتب مستشارية الأمن الوطني التابع للحكومة العراقية لتقديم الدعم الفني للحكومة لبناء إطار عمل للرصد والتقييم للاستراتيجية الوطنية لمحاربة التطرف المؤدي إلى الارهاب. في عام ٢٠٢١، تخطط المنظمة لدعم الحكومة العراقية في تبادل الآراء على الانترنت ومن خلال زيارات شخصية بين لجنة متابعة مستشارية الأمن الوطني والتي ستنفذ الاستراتيجية الوطنية والنظراء من الحكومات الأوروبية الذين ينفذون برامج لمحاربة التطرف في بلدانهم.

إضافة إلى ذلك، تواصل المنظمة تقديم مساعدة الحماية للسكان المتأثرين بالصراع والمهاجرين المستضعفين وضحايا الاتجار بالبشر لتصل إلى ٤٩٠٦ شخصا بخدمات الحماية. وتشمل هذه الخدمات: إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يتكون من استشارة المعلومات، الإحالات،

بما في ذلك المساعدة النقدية الطارئة؛ توفير أدوات الكرامة والحماية؛ رصد الحماية وتقييم احتياجات الأسرة؛ جلسات توعية حول الحماية حول الحقوق والخدمات في المخيمات؛ تدريب حول مواضيع الحماية الأساسية بما في ذلك الحماية والمبادئ الإنسانية، وتعميم الحماية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاتجار؛ توفير المساعدة النقدية الطارئة للمهاجرين المستضعفين ومواطني الدول الثالثة وإدارة الحالات للعودة الطوعية للوطن.

العودة والتعافي

يدعم برنامج العودة والتعافي للمنظمة النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة من خلال استخدام نهج شامل للتعافي والاستقرار في المجتمع. ويشمل ذلك تقديم الدعم للبنية التحتية للمجتمع، التعافي الاقتصادي، مساعدة سبل المعيشة وتعزيز قدرات المجتمع المدني لإشراك المجتمعات المحلية وأطراف المصلحة بشكل فعال. هذا العام، كان للمنظمة أنشطة ذات تأثير ملموس لتحسين ظروف الادماج الاقتصادي والاجتماعي المستدام للأفراد والمجتمعات في ١٥ محافظة في العراق. وتركز جهود المنظمة على المناطق التي تعاني من ظروف معيشية قاسية وعدد كبير من العائدين.

يهدف دعم خلق فرص العمل على المدى الطويل، قدمت المنظمة الدعم لنحو ٣٥٨ مؤسسة صغيرة إلى متوسطة في ١٢ محافظة من خلال تزويدهم بمنحة تمويل المشاريع للبدء أو توسيع أعمالهم وخلق ١٧١٠ فرصة عمل جديدة بالإضافة إلى الحفاظ على ١٩٣٢ وظيفة قائمة. وقد تم دعم ٣٥٨ مشروع صغير إلى متوسط بمبلغ ٥٩٣.٩٥٥ دولار. بالإضافة إلى ذلك تم دعم فرص العمل على المدى القصير والمتوسط عبر المساعدة الفردية للمعيشة والتي تعزز من مهارات التوظيف وخلق فرص العمل من خلال المؤسسات الصغيرة. وتلقى ٢٦٦ مستفيد (١٩٧ ذكرا و٦٩ أنثى) المساعدة الفردية للمعيشة. ومن بين هؤلاء الأفراد تلقى ٢٢٣ حزمة دعم للأعمال للبدء في أعمالهم الخاصة وشارك ٩ في تدريب مهني وشارك ٣٤ في التدريب أثناء العمل. وقد أكملت المنظمة الدولية للهجرة ٨٤ مشروعا لإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية

للمجتمعات في ١٥ محافظة. وتشمل البنى التحتية محطات المياه، وشبكات الكهرباء، والمدارس، والأسواق، والمستشفيات والري والبنية التحتية الزراعية.

في عام ٢٠٢٠، قامت المنظمة بتشغيل ستة مراكز موارد مجتمعية في نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى. وتعمل هذه المراكز لدعم نهج التعافي والاستقرار وربط المجتمعات المحلية بالأنشطة الإنسانية والتعافي. على الرغم من اغلاق هذه المراكز بسبب الجائحة إلا أنها لعبت دورا أساسيا في إدارة أنشطة التوعية بفيروس كوفيد-١٩ وقيادة حملات التوعية للإعلان عن أنشطة المنظمة وخدماتها وكيفية التسجيل فيها. كما استفادت مراكز الموارد المجتمعية من منصات الانترنت لتقديم نطاق من الخدمات المدارة عن بعد، مثل محاضرات عن كوفيد-١٩ ودروس تمكن الأطفال من اللحاق بدروسهم وتسجيل احتياجات المستفيدين والإحالة إلى مقدمي الخدمات. وحتى الآن قدمت المراكز الخدمة إلى ١١٣٢٢ مستفيدا.

الحلول المستدامة

في عام ٢٠٢٠، دعمت المنظمة الدولية للهجرة العودة المستدامة وإعادة إدماج العائدين. وبالشراكة مع الحكومة العراقية، وضعت المنظمة استراتيجية للعمليات لتسهيل العودة الآمنة والكريمة والمستدامة للنازحين في أوضاع النزوح المطولة وفي الوقت نفسه السعي لتعزيز مسارات أخرى للحلول المستدامة وتحديدا الادماج المحلي وإعادة التوطين. ولتحقيق ذلك، تم انشاء ٨ مكاتب مساعدة حيث تم تسجيل ٢٣٤٣ أسرة (٤٤٦ أسرة في الأنبار ١٨٧٩ أسرة في نينوى) لتلقي المعلومات بشأن العودة والزيارات لمناطق العودة والخدمات المتاحة. بعد تسجيلهم شاركت ٤٣٤ أسرة في زيارات استطلاعية حيث يمكن أن يروا بأنفسهم الظروف في مناطقهم الأصلية قبل اتخاذ قرار العودة. في عام ٢٠٢٠، دعمت المنظمة ٢٧٨ أسرة في العودة إلى مناطقهم الأصلية (٤٠ في الأنبار و٢٢٨ في نينوى). وتشمل حزمة مساعدات العودة ٣٢٠ دولار ومواد غير غذائية والنقل من مخيم السلامية (نينوى) أو مخيم عامرية الفلوجة (الأنبار) لمناطقهم الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، أعادت المنظمة تأهيل ١٤٩ مأوى للعائدين (٤٠ في الأنبار و١٠٩ في نينوى) و٧٦ مأوى للمجتمعات المضيفة في المناطق الأصلية في نينوى.

إدارة الهجرة

التنقل والهجرة المدعومة

بالتنسيق مع الحكومة العراقية، تدعم منظمة الهجرة الدولية في العراق العراقيين الذين يختارون العودة من الخارج لإعادة تأسيس حياتهم في مجتمعاتهم. في عام ٢٠٢٠،

وبموجب برنامج مساعدة العودة الطوعية وإعادة الإدماج وقدمت المنظمة المساعدة إلى ٣١٧ من العائدين بتوفير مساعدة الاستقبال و١٥٥٤ عائد من خلال المساعدة النقدية (بما في ذلك النقد عند الوصول ومنحة نقدية لإعادة الاندماج) بينما تلقى ٢٥٥ مستفيدا تدريبا مهنيا وايجاد فرص عمل لهم وبدء الأعمال وتوسيع نطاق الدعم و/أو دعم الاسكان.

في عام ٢٠٢٠، تلقى ٤٠٧٣ (١٩٣٦ ذكرا و٢١٤٧ أنثى) (٢٧٦٧ بالغين و١١٩٣ طفلا و١١٣ رضيعا) خدمات إعادة التوطين بالتعاون مع دول التوطين المختلفة والسلطات العراقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وقدم مشروع مساعدة الأسرة الدعم لنحو ٢٣٧٣٣ فردا (١١٢٨٨ أسرة) لجمع شمل الأسرة. وفي عام ٢٠٢٠، تم تقديم ٥٢١٩ طلبا مكتملا من مركز مساعدة الأسرة للقنصلية الألمانية في أربيل. وفي الوقت نفسه تلقى ٥١٣٢١ شخصا المساعدة عن بعد عبر الهاتف والبريد الالكتروني. هذا إضافة إلى ١٢٥ سمة دخول مؤقتة إلى إقليم كردستان العراق للمقدمين السوريين بدعم من مشروع مساعدة الأسرة وإلى ١٤٦ أسرة بإرسال ملف التسجيل للمصادقة عليه من قبل السفارة الألمانية في بيروت.

الشرطة المجتمعية

تدعم المنظمة الدولية للهجرة الشرطة المجتمعية في العراق للمساهمة في السلام والأمن. ونموذج الشرطة المجتمعية أساسي لإعادة بناء الثقة بين السكان و إنفاذ القانون. في عام ٢٠٢٠، دعمت المنظمة تأسيس ١٨ منبرا جديدا للشرطة المجتمعية وسبعة مكاتب. وهذه المكاتب بنيت بجوار مكاتب قائمة للشرطة مما يجعل الوصول إليها سهلا وصديقة للمجتمعات كما وفرت المنظمة الدعم الإقليمي والدولي لمنابر الشرطة المجتمعية في الإقليم. وتحتوي ٨ من مكاتب الشرطة المجتمعية مراكز إحالة توجيهية وهي أماكن يمكن أن يشعر فيها الأفراد المعرضين للخطر بالأمان ويتلقون مساعدات فوري من مهنيين مدربين ويتم توجيههم إلى خدمات الدعم ذات الصلة بينما يتم ايضا تقديم المشورة اللازمة لتحديد ما إذا كان يمكن رفع دعوة جنائية وفهم الخيارات المتاحة.

الهجرة وإدارة الحدود

ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تعزيز قدرات إدارة الحدود التابعة لوزارة الداخلية وخاصة ما بين الفاو والقائم في الأنبار بتنظيم أنشطة تدريب المسؤولين على الحدود لإجراء عمليات روتينية وإدارة الكوارث وتجديد البنية التحتية الأساسية وتوفير معدات وبرمجيات متنقلة لإدارة الحدود (بما في ذلك نظام المنظمة للمعلومات وتحليل البيانات) لرصد واكتشاف واعتراض أية تحركات غير نظامية محتملة عبر الحدود ومعاملات اجراءات الأفراد الذين يعبرون الحدود. وقدمت المنظمة الدعم إلى وزارة الهجرة والمهجرين بتجديد الفرع المحلي في الموصل في نينوى. وهذا الفرع سيدعم وزارة الهجرة والمهجرين في تحسين قدراتها للقيام بواجبها بفعالية وتقديم الدعم للعراقيين المستضعفين العائدين. وبدأت المنظمة في تجديد فرع ثان محلي في سنجار بنينوى والذي من المقرر أن يكتمل في ٢٠٢١.

حوكمة الهجرة

استمر العراق في اتخاذ خطوات هامة في تطوير القدرات الوطنية في مجال حوكمة الهجرة، وأجرت المنظمة عملية أول مؤشر لحوكمة الهجرة لتقييم القدرات الوطنية القائمة لحوكمة الهجرة ونتج عنها دلائل لتطوير سياسة الهجرة. وتم التحقق من النتائج من قبل مجموعة العمل الفنية الحكومية للهجرة في كانون الثاني ٢٠٢٠ وقد نشر التقييم لاحقا باللغتين العربية والانجليزية. خلال ٢٠٢٠، وضعت مجموعة العمل الفنية أول استراتيجية وطنية للهجرة كإطار رئيسي للتنفيذ الوطني للميثاق العالمي للهجرة في العراق. سيقوم نظام الهجرة الوطني بتوجيه سياسة الهجرة للمنفعة الاجتماعية والاقتصادية للعراق وتقديم التوجيه للمؤسسات الحكومية والأطراف الدولية المشاركة في حوكمة الهجرة.

مصفوفة تتبع النزوح

إن مصفوفة تتبع النزوح هي نظام إدارة معلومات المنظمة لمراقبة نزوح السكان خلال الأزمات. في عام ٢٠٢٠، انتجت مصفوفة تتبع النزوح ستة تقارير رئيسية لتتبع النزوح و١٢ مجموعة بيانات تركز على النازحين والعائدين؛ وحزمة شاملة تتكون من ١٠ أوراق توضح النتائج الرئيسية لدراسة النزوح الحضري، والتي تتكون من لمحة عامة متعمقة للبيانات المتعلقة بالمراكز الحضرية التي تستضيف عددا مقدرا من النازحين خارج المخيمات. التقييم الخامس المتكامل للمواقع؛ و١٥ تقريرا لتتبع الأزمات بشأن تحركات النازحين والعائدين إلى قضاء سنجار والبعاج في نينوى؛ و١٦ تقريرا إضافيا لتتبع النزوح حول تحركات السكان بعد إغلاق وإعادة تصنيف المخيمات في أنحاء البلاد و٤ تقارير تتبع توثق فرار المواطنين السوريين من النزاع والعبور إلى العراق.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ركزت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في العراق خلال عام ٢٠٢٠ على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الصمود في صفوف أكثر فئات السكان هشاشة في البلد، وقد شمل عملها اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة. كما عملت اليونيدو من خلال المنظومات التعليمية على تعزيز المهارات التجارية والنهوض بمجال ريادة الأعمال.

لقد صمم نشاط اليونيدو في العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشمل: القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد وبناء صناعات وبنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع قيام مجتمعات محلية آمنة وشاملة للجميع

وقد أضافت جائحة فيروس كورونا مجموعة جديدة من التحديات التي تواجه عملنا. وبغية الموازنة بين الحاجة المُلحّة للحد من انتشار الفيروس وبين إدراكنا لحاجات المستفيدين من عملنا والذين يحتاجون إلى مساعدة ودخل على نحوفوري، واصلنا تحسين استراتيجية تركز على إمكانية التوسع في مشاريعنا. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، عملنا من خلال المنظومات التعليمية والمنظمات المحلية غير الحكومية والدوائر الحكومية على مستوى الأقضية على تطوير القدرات، وأصبح لدينا الآن كادر يتألف من معلمين وموظفي منظمات غير حكومية ولاجئين ونازحين داخلياً يقومون بتدريس موضوع ريادة الأعمال.

وقد أسست المساعدات التي قدمناها في عام ٢٠٢٠ مشاريع جديدة وعززت المشاريع القائمة، ويمكن نقل هذه الأساليب إلى أماكن أخرى باستخدام شبكة الموارد والأشخاص التي نمتلكها. وتشكل هذه الأساليب لبنات البناء لتحقيق تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، وتضع الأساس لإنشاء مجتمع قائم على ريادة الأعمال التي من شأنها الإسهام في تنمية صناعية مستدامة و اقتصاد متنوع بوجود قطاع خاص نشط.

لقد صُمم نشاط اليونيدو في العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشمل: القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد وبناء صناعات وبنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع قيام مجتمعات محلية آمنة وشاملة للجميع.

تعزيز الاعتماد على الذات من خلال التدريب على ريادة الأعمال وتنمية المهارات

يُعد رواد الأعمال عاملاً مهماً لبناء اقتصاد نابض بالحياة. وقد انخرطت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالعمل مع المجتمعات المحلية المهمشة والشحيحة الموارد بتقديم التدريب على مهارات ريادة الأعمال والأنشطة التجارية الزراعية.

تعرضت محافظة نينوى للدمار نتيجة الحرب ضد تنظيم داعش، وتشهد نسب البطالة والفقرو انعدام الأمن الغذائي ارتفاعاً في المحافظة. ونفذت اليونيدو مشروعاً للمساعدة في إعادة تأهيل ١٦ معملاً للطحينة (الراشي) تعرض العديد منها لفقدان أو تضرر المعدات خلال الصراع. وتعد صناعة الطحينة صناعة أساسية في بعشيقة، لذا فإن إعادة تأهيلها أمر حيوي لاقتصاد محافظة نينوى. وقبل ظهور تنظيم داعش، كان يعمل في كل معمل طحينة ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً. وعلى امتداد عناصر سلسلة التجهيز، قدمت اليونيدو تدريباً لعمال هذه المعامل على سلامة الغذاء ونظافته الصحية، وقدمت مفاهيم عن ريادة المشاريع وإدارة الأعمال. كما عملت المنظمة مع مزارعي السمسم بتعليمهم مهارات عملية عن المكائن الزراعية الخاصة بالحصاد والتدابير التي تكفل سلامة المحصول الذي يتم حصاده. لقد قدمنا تدريباً لعمال معامل الطحينة على سلامة الغذاء ونظافته الصحية وعن كيفية العمل في بيئة جماعية.

ولتلبية حاجات العائدين إلى سبل العيش، قدمنا كذلك للنساء العائدات والنازحات تدريباً فنياودورات في تنظيم المشاريع في مجال تربية الدواجن المنزلية والتدريب على تصنيع الألبان وتسويقها لمجموعة أخرى، بهدف إعطاء المرأة الفرصة للمساعدة في تلبية احتياجات الأسرة وكسب الدخل وتوفير المال. وستسهم هذه الأساليب في تحقيق التعافي والاستقرار الاقتصادي في محافظة نينوى.

يقع مخيما ماملیان وشيخان للنازحين في محافظة دهوك، ويضمان بصورة رئيسية أشخاصاً نزحوا من محافظة نينوى، بمن فيهم العديد من الأيزيديين من منطقة سنجار. ولا يرغب غالبية هؤلاء النازحين في العودة إلى ديارهم بسبب غياب الأمن، لكنهم لا يمتلكون وسائل لكسب العيش في المخيمات. بدأت اليونيدو بإجراء تقييم مع إدارة المخيم بشأن احتياجات كسب العيش لدى النازحين الذين طال أمد نزوحهم، حيث اشترك ٣٠٠ منهم في ذلك التقييم. وكانت اليونيدو قد أقامت دورات تدريبية للنازحين عن تنظيم المشاريع، لمساعدتهم في بدء مشاريع تجارية. وقد مولت الحكومة اليابانية المساعدات لهذين المخيمين.

وبينما يوشك الصراع في سوريا على تجاوز العشر سنوات منذ اندلاعه، تعمل اليونيدو مع اللاجئين في مخيمي عقرة وبردرش في محافظة دهوك من أجل تعزيز أمنهم الاقتصادي. وقدمت اليونيدو تدريباً في مجال تنظيم المشاريع لدعم اللاجئين الذين يرومون العمل لحسابهم في المخيمات ولمنحهم مهارات دائمة يمكنهم نقلها. وبعد إكمال التدريب تأهل المشاركون اللائقون للحصول على المعدات والدعم في تأسيس مشروع صغير. وتدعم اليونيدو أعمال التجارة الزراعية بين المستفيدين باستخدام المواد المتوفرة في المنطقة، كالرمان والسماق (من التوابل) ومنتجات الألبان. وتمول الحكومة النمساوية المساعدات الخاصة بهذه الأنشطة.

برنامج منهاج ريادة الأعمال (ECP) في المدارس الإعدادية المهنية

تركز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عراق ما بعد الحرب على الاستثمار في الشباب من خلال المهارات والدعم الذي يحتاجونه عند دخولهم إلى الاقتصاد النامي للعراق. إن توفير تدريب في مجال تنظيم المشاريع من شأنه أن يُحسّن من آفاق الشباب عند ولوجهم سوق العمل ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية لدى الشباب والبلد.

وقد دخلت اليونيدو في محافظة دهوك شراكة مع وزارة التربية في إقليم كردستان العراق من خلال مشروع تجريبي بإدخال منهاج ريادة الأعمال (تنظيم المشاريع) في المدارس الإعدادية المهنية.

إن التعليم في مجال ريادة الأعمال يعد أمراً حيوياً لإيجاد قطاع خاص نشيط. ولا يهدف هذا المنهاج العملي والمتعدد التخصصات إلى تقديم كيفية تأسيس وإدارة مشروع تجاري فحسب، بل يهدف أيضاً إلى تشجيع الابتكار والمنافسة. ويتخرج الشباب وهم يتمتعون بمهارات التخطيط الاستراتيجي والقيادة والذكاء التجاري والثقة بالنفس والإبداع.

ومن المؤمل أن يشمل هذا المشروع التجريبي (١٠٥٦) طالباً، ويعد المشروع توسعة لبرنامج نُفذ عام ٢٠١٩ حينما أدخلنا منهاج ريادة الأعمال (ECP) في المدارس الإعدادية المهنية في محافظة أربيل والذي شمل (١٥٦١) طالب إعدادية مهنية. وقد أبدت حكومة إقليم كردستان رغبتها في توسعة المشروع ليشمل كذلك محافظة السليمانية وحلبجة.

إعادة المختبر الهندسي لجامعة الموصل

في سياق سعي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى تعزيز التعافي الاقتصادي في محافظة نينوى، عملنا مع جامعة الموصل بتوفير معدات أساسية وتدريب لبناء قدرات العاملين في الجامعة.

لقد تعرضت الجامعة إلى أضرار جسيمة خلال الحرب مع تنظيم داعش. وفي إطار تجديد قسم الهندسة وتطويره تقنياً قامت اليونيدو بشراء وتسليم معدات جديدة لمختبر الهيدروليك التابع لفرع هندسة السدود والموارد المائية ومختبر الأتمتة التابع لفرع هندسة الميكاترونيكس. وتعزز هذه المعدات البيئة التعلمية في قسم الهندسة وتتيح للجامعة القدرة التي تحتاجها لتطوير مهارات طلابها والاستفادة منها.

وقامت شركة (Festo International) بتقديم تعليمات تشغيل المعدات الجديدة في مختبر الميكاترونيكس، بينما أقامت جامعة الموارد الطبيعية وعلوم الحياة التطبيقية في فيينا (BOKU) دورة تدريبية عن إدارة المياه.

يسهم هذا المشروع في إحياء قطاعات الصناعة والصناعات التحويلية في العراق ويدعم مواجهة التحديات في مجال الموارد المائية والفيضانات وإدارة أحواض الأنهار في العراق واستقرارها.

"تنشيط الاستثمار للعراق- المرحلة 2"

بدأت اليونيدو في عام ٢٠٢٠ بتنفيذ مشروع "تنشيط الاستثمار للعراق- المرحلة ٢" الذي تموله الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ويُنفذ بالتعاون مع مكتب دعم التكنلوجيا والاستثمار التابع لليونيدو في إيطاليا.

وقد تم تقييم مراكز تطوير المشاريع (EDCs) الموجودة في أربيل والبصرة وذي قار وإعدادها لتقديم التدريب والخدمات الاستشارية عبر الانترنت. وقد تم تقييم الاحتياجات والأولويات العراقية المحلية للتدريب المعني بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مسح استقصائي خُصص لهذا الغرض. وقد باشرت اليونيدو كذلك بعملية تقييم للسياسات والتشريعات الحالية بشأن المناطق الصناعية، وابتدأت بالمنطقتين الأكثر تطوراً في البصرة وذي قار. وأخيراً قامت اليونيدو بتقديم لمحة عن عشرات الشركات العاملة في قطاع البيئة والطاقة، ودعمت مشاركة البعض منها عبر الانترنت في معرض (Eco-mondo) التجاري الدولي الذي أقيم في إيطاليا في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠.

وسيدخل المشروع في عام ٢٠٢١ مرحلة الاشتغال الكامل، حيث تكتسب مراكز تطوير المشاريع (EDCs) أهمية كبيرة في تحفيز المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يتم دعم وتطوير المناطق الصناعية الحالية والمستقبلية، ويتم تقديم الإرشاد لجمعيات أعمال محلية منتقاة لتوسيع وتعزيز الخدمات التي تقدمها لتطوير القطاع الخاص، مما يعزز الشراكات الدولية، بشكل رئيسي مع الأطراف الإيطالية المعنية.

منظمة العمل الدولية

مقابلة مع

المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق

د. مها قطاع

انضمت الدكتورة مها قطاع كمنسق قطري لمنظمة العمل الدولية في العراق في آذار ٢٠٢٠ في الوقت الذي بدأ الحجم الحقيقي للجائحة العالمية في الظهور. وكان لكوفيد- ١٩ تأثير كبير على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم مما أثر بشكل غير متناسب على أكثر العمال ضعفا في العالم. وتوضح د. قطاع كيف تعمل منظمة العمل الدولية في العراق بصورة وثيقة مع شركائها الثلاثة لمعالجة الاحتياجات المتغيرة للعمال وأصحاب العمل.

افتتحت منظمة العمل الدولية مؤخرا أول مكتب تنسيقي لها في بغداد. ما هي أولويات المنظمة في العراق من حيث تعزيز العمل اللائق وزيادة فرص العمل للمجتمعات الأكثر ضعفا في البلاد؟

تأتي أولويات المنظمة في العراق من احتياجات السكان ونتائج الدراسات والتقييمات التي تدرس وضع العمل والتحديات التي تواجههم في العمل. هناك حاجة ملحة لخلق فرص عمل ملائمة خاصة للشباب والنساء بالإضافة إلى تطوير القطاع الخاص للمساعدة في خلق هذه الوظائف. ثانيا، في العراق، والذي شهد عقودا من النزاعات والنزوح والتحديات الاقتصادية ومؤخرا جائحة كوفيد-١٩، هناك حاجة لتعزيز وتوسيع الحماية الاجتماعية خاصة للعمال في القطاع غير الرسمي.

وهناك أولية أخرى رئيسية وهي معالجة أسوا أشكال عمالة الأطفال بين المهجرين قسريا والمجتمعات المضيفة الضعيفة ونحن الآن نطبق مشروع بالشراكة مع البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية لدعم لبنان والأردن والعراق لإيجاد حلول مستدامة لمعالجة عمالة الأطفال في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، مهمتها تركز على تعزيز حوكمة سوق العمل من خلال تحسين الحوار المجتمعي.

هذه هي الأولويات الرئيسية للبرنامج القطري للعمل اللائق في العراق وهو الأداة الرئيسية لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ أجندة العمل اللائق والتي يتم تنفيذها من خلال الشراكة الوثيقة مع الحكومة ومع ممثلي أصحاب العمل والعمال في البلاد.

وكجزء من هذه الجهود، نحن أيضا ننظر إلى سبل سد الهوة بين العمل الإنساني والإنمائي في العراق. هناك عدد كبير من السكان المهجرين وهذا يشمل النازحين داخليا واللاجئين معا. لذا هناك حاجة إلى ضمان ادماجهم في النظم والخدمات الوطنية ويشمل ذلك الوصول إلى أسواق العمل الرسمية.

وتعمل المنظمة بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة الإحصاء في كردستان لتطبيق أول مسح وطني للقوى العاملة منذ عقد. وتساهم النتائج في تحسين تصميم وتنفيذ سياسات التوظيف المناسبة.

كيف يساعد تأسيس المكتب في مساعدة المنظمة والشركاء في تحقيق هذه الأولويات؟

إن منظمة العمل الدولية ليست جديدة على العراق. نحن نعمل مع هيئاتنا وشركاءنا الاجتماعيين لسنوات عديدة والعراق عضو في المنظمة منذ عام ١٩٣٢. ولقد قدمنا المساعدة الفنية وطبقنا عددا من المشروعات على مر السنين. ولكن الآن لدينا وجود فعلي في العراق مما يسمح للمنظمة بتوفير دعم أفضل إلى الحكومة والعمال وأصحاب العمل.

نحن موجودين في موقعين: بغداد، مما يسمح لنا بتحسين تنسيقنا والانخراط مع الهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وفي أربيل حيث نحن أقرب إلى كثير من المستفيدين من خدماتنا.

لقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ في أزمة اجتماعية-اقتصادية غير مسبوقة. كيف تعمل المنظمة في العراق مع الهيئات لمعالجة تحديات عالم العمل في هذا الوقت الحرج؟

تزامن وصولي إلى العراق للعمل بصفتي المنسق القطري للمنظمة مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ وكنا حريصين على بدء عملنا على الأرض فورا إلا أن الجائحة وتدابير الإغلاق المصاحبة خلقت تحديات غير مسبوقة وغير متوقعة.

وقد أدركنا على الفور ضرورة إعادة تقييم احتياجات تقديم دعمنا وعملنا. لقد تغيرت احتياجات العمال وأصحاب العمل والهيئات وقد أطلقنا تقييما سريعا حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على العمال والمؤسسات عبر الشراكة مع عدد من الوكالات الإنسانية والإنمائية التي لديها وجود قوي في العراق لمساعدتنا على الوصول إلى الأشخاص الأكثر تضررا من تبعات الأزمة الاقتصادية.

وقد أوضح التقييم انخفاضا ملحوظا في الوظائف ومحدودية المقدرات المالية للتعامل مع الأزمة مما أدى إلى تدهور في ظروف معيشة وعمل العمال. كما كان للجائحة تأثير عميق على العمال من فئة الشباب والنساء وكثير منهم كانوا عاطلين قبل الأزمة. والعديد ممن شاركوا في التقييم هم من يعولون أسرهم مع كون أكثر من ثلثهم

قد تم تسريحهم من العمل بشكل دائم لذا كان تأثير الجائحة كبيرا على هؤلاء الأفراد ولأولئك الذين يعتمدون عليهم اقتصاديا.

ولذا ومن خلال هذا التقييم وغيره من التقييمات التي أجريت مؤخرا، استطعنا أن نفهم بشكل أفضل ما هي القضايا الحالية الملحة وتكييف البرامج وتصميم أخرى جديدة لمواجهة تلك القضايا. على سبيل المثال، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعا مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز ادارة العمل، والتفتيش وظروف العمل مع التركيز على القطاع الزراعي. وسيعمل هذا البرنامج عن كثب مع الشركاء الاجتماعيين لتحسين نظام مراقبة العمل والسلامة والصحة المهنية ورفع الوعي حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لتعزيز الامتثال لتشريعات العمل والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

إضافة إلى ذلك، مشروع بدعم الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) يهدف إلى تحسين خدمات تطوير الأعمال وتعليم ريادة الأعمال للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والشباب بتكييف أنشطتها للاستجابة للتحديات بسبب عدم القدرة على توفير برامج تدريبية وجها لوجه بسبب الجائحة. ودخل المشروع في شراكة مع مركز منظمة العمل الدولية العالمي في تورينو لتطوير مجموعة من الأدوات للتعليم عن بعد لبرنامج التدريب الخاص لبدء العمل وتحسينه. وعقد مؤخرا تدريبا للمدربين عبر الانترنت لمقدمي تطوير الأعمال في إقليم كردستان العراق لضمان تزويدهم بهذه الادوات لدعم رواد الأعمال المحتملين والحاليين في الاقليم.

وعلى الرغم من الصعوبات التي أحدثتها الجائحة، استطعنا أن نحدد فرص جديدة لبناء شراكات جديدة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين وإنشاء برامج مشتركة وإيجاد سبل للعمل بفعالية أكبر لمعالجة تحديات أسواق العمل التي فرضتها الجائحة بالإضافة إلى أولويات العمل اللائق على المدى الطويل في العراق.

يعتبر تعزيز العمل اللائق للمهجرين قسريا والمجتمعات المضيفة في مقدمة البرنامج الوطني للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية في العراق. هل يمكنك اعطاء بعض الأمثلة عن كيفية عمل المنظمة مع شركاء مختلفين للنهوض بمهامها خاصة مع التحديات الجديدة التي أحدثها كوفيد-١٩؟

يركز البرنامج القطري للعمل اللائق على دعم الأشخاص المهرجين قسريا والمجتمعات المضيفة ولدينا مشاريع محددة بالتركيز على تحسين فرص الوصول إلى العمل في سياق النزوح القسري.

إن الشراكة لتحسين أفاق المهجرين قسريا والمجتمعات المضيفة واحدة من مشاريعنا الأساسية في هذا الصدد. إنها شراكة عالمية بدعم من حكومة هولندا وتعظم الجهود المشتركة لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف والبنك الدولي لمعالجة التعليم والتوظيف والحماية. وتعمل المنظمة على مكونات مختلفة تتضمن دعم خلق فرص العمل وتنمية المشاريع والمهارات وتدخلات برنامج الاستثمار المكثف التي تدعم الأشخاص المهجرين قسريا والمجتمعات المضيفة.

وجزء مهم من هذه الجهود، كما ذكرنا سابقا، هو محاولة سد الفجوة بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية والذي سيساعد في صمود الناس واعتمادهم على أنفسهم. على سبيل المثال، لا تتعلق تدخلات برنامج الاستثمار المكثف بمنح الأشخاص فرص عمل على المدى القصير فقط، بل نحن نحاول أن ننفذ نهجا متكاملا لبرنامج الاستثمار المكثف حيث يتم توفير فرص العمل وتطوير المهارات وخدمات التوظيف وتطوير المؤسسات واضفاء الطابع الرسمي على العمال في إطار الجهود المبذولة لتحسين فرص وصولهم إلى الخدمات الوطنية والعمل اللائق على المدى الطويل.

ما هي خطة ورؤية منظمة العمل الدولية للمضي قدما وما الذي تودون تحقيقه في عام ٢٠٢١؟

تتمثل خطتنا في تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق والذي لا يزال في مراحله الأولى. في عام ٢٠٢٠، استطعنا أن نضع أساسا للبرنامج وفي عام ٢٠٢١ نخطط لتوسيعه وإيجاد موارد إضافية لتنفيذه وتحديد مجالات جديدة لا سيما في ظل جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأزمات التي تؤثر على البلاد.

نأمل أن تتم الموافقة في عام ٢٠٢١ على قانون التقاعد والضمان الاجتماعي وفقاً للمعايير الدولية للعمل لمنظمة العمل الدولية وأن يصادق العراق على معاهدة الضمان الاجتماعي رقم ١٠٢ وهي أساس جميع اتفاقيات الضمان الاجتماعي للمنظمة التي تحدد المعايير الدنيا لجميع فروع الضمان الاجتماعي التسعة.

ونود أن نرى كذلك سياسية وطنية للتوظيف قائمة على الأدلة يتم بلورتها من قبل أصحاب المصلحة الثلاثة المعنيين في العراق ويتم تقديمها للبرلمان لاعتمادها. وستنظر هذه السياسة في الاحتياجات الفورية لخلق سبل المعيشة والوظائف الطارئة لمعالجة التحديات الهيكلية على المدى المتوسط والطويل والعجز في الحصول على العمل اللائق الذي يواجه النساء والرجال في سوق العمل العراقي.

نود أن نرى نهجا شاملا يتم تطويره وتنفيذه للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي لتحسين القدرة على التكيف والإنتاج والتحول الهيكلي وحوكمة العمل والامتثال لمعايير العمل الوطنية والدولية.

ستمهد هذه الجهود الطريق لمزيد من فرص العمل الجيدة للعمال وأسرهم لمساعدتهم في التعامل مع التحديات الجديدة التي تواجههم حاليا وتساهم أيضا في تحسين ظروف العمل مما يسمح للعمال بالعمل في بيئات أكثر أمانا. ونود أن نرى المزيد من العمال في القطاع الرسمي دون الحاجة إلى القلق من أين سيأتي دخل الغد وأن يحصل المزيد من العمال على عمل آمن يساعدهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم وأسرهم.

وعلى الرغم من الصعوبات التي أحدثتها الجائحة، استطعنا أن نحدد فرص جديدة لبناء شراكات جديدة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

لمحة عامة

واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بذل الجهود خلال عام ٢٠٢٠ في العراق من خلال وضع برامج تهدف إلى تعزيز القدرات الفنية للنساء في المناصب القيادية. ولضمان المشاركة على صعيد المستويات السياسية العليا، انخرطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل مع القيادات العراقية وعقدت اجتماعات بشكل منتظم مع رؤساء الكتل السياسية للتأكيد على أهمية دعم برامج العمل الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك مشاركة المرأة في أداء الأدوار القيادية.

لا يزال العراق يعاني من اضطرابات سياسية وأمنية منذ اندلاع المظاهرات الشعبية في تشرين الأول ٢٠١٩. وازداد هذا الوضع تعقيدا بعد ارتفاع وتيرة التوترات السياسية مطلع عام ٢٠٢٠ والتي اعقبها تفشي جائحة كوفيد-١٩ وما نجم عنه من إغلاق للبلاد. وفي أعقاب الاحتجاجات التي وقعت في تشرين الاول ٢٠١٩ أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييما سريعا للاحتياجات بغية التعرف على دو افع المرأة العر اقية للمشاركة في الاحتجاجات؛ فقامت بتقييم احتياجات النساء والتحديات التي تجابههن ومطالبهن والحلول المقترحة من جانبهن. وقد استدعى تدهور الوضع الأمني تقييد حركة الموظفين والحد من إمكانية الوصول إلى مو اقع المشاريع، ما أوجد تحديات على مستوى المحافظة والمجتمع المحلي حيث يجري تنفيذ المشاريع. وبالتالي لم يكن هناك مفر حدوث تأخير في تنفيذ المشروع في بعض الأحيان. وعلى أية حال كان لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدابير معدّة لتخفيف وطأة الأزمة الأمر الذي ضمن الاستجابة السريعة والفعالة لتلك التطورات أثناء حدوثها. ومراعاة لضرورة الحدّ من التجمعات إلى أدنى حد ممكن، كانت الأنشطة تنفذ عبر المنصات الرقمية؛ ومن ذلك عقد الاجتماعات وتنظيم ورش العمل التدريبية. أما إذا استدعى الحال عقد اجتماع يتطلب التواجد الفعلي، كان يتم اللجوء إلى تطبيق الإجراءات الوقائية والتباعد الاجتماعي.

تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مؤسسات وهيئات الحكومة بغية تضمين مبادئ المساواة بين الجنسين والمرأة والسلم والأمن في كافة الأطر المعيارية وأطروضع السياسات (بما في ذلك المراجعة الدستورية الشاملة، وتبني قانون مكافحة العنف الأسري، والانتهاء من صياغة خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ واعتمادها).

ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزز مهمتها التنسيقية بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال دورها كرئيس للفريق العمل المعني بالنوع الاجتماعي، بغية التحضير لتبني إطار تعاون الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الجديد، وتضمين مفهوم النوع الاجتماعي في جميع مراحل تنفيذه. كما تعمل الهيئة بفعالية على لتوفير الخبرات المتخصصة لفريق الأمم المتحدة القطري ومجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الناجح للأطر الخاصة بإعداد التقارير والرصد ووضع الخطط التي تراعي منظور النوع الاجتماعي.

أما فيما يخص العمل مع منظمات المجتمع المدني، فقد كانت هيئة الأمم المتحدة تعمل بشكل فعال معها، ووسعت بشكل مطّرد إطار تعاونها مع تلك المنظمات للنهوض ببرامج عمل المساواة بين الجنسين في العراق فوصلت إلى أكثر من ١٥٠ من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في شتى أنحاء البلاد. وكان الهدف من ذلك التأكد من أن الاحتياجات الاستر اتيجية والعملية للنساء والفتيات يتم أخذها بعين الاعتبار بقدر كبير من الاهتمام عند وضع السياسات والبرامج، وكذلك للتأكد من أن النساء والشباب، بمن فيهم الفئات المهمشة والضعيفة يشاركون بشكل فعال في عمليات وآليات صنع القرار المتعلقة ببناء السلام والأنشطة الإنسانية، و أنشطة

التعافي والتنمية.

الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين

واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢٠ تقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة العراقية للوفاء بالتزاماتها في إعداد التقارير بشأن المعاهدات الدولية المصدق عليها أو المعتمدة من قبل العراق؛ حيث تم، بدعم من الهيئة، تسليم التقرير الخاص بإعلان ومنهاج عمل بيجين+٢٥، إلى اللجنة الإقليمية في أيار ٢٠١٩. وقد قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني والمالي إلى الوفد العراقي الذي حضر فعالية اعتماد التقرير الإقليمي حول منهاج بيجين بعد مضى خمسة وعشرين عاما في أيلول ٢٠١٩ في بيروت. وكان الحدث مناسبة للوفد العراقي لعرض التحديات التي واجهتهم في سياق تنفيذ منهاج عمل بيجين والدروس المستفادة شملت اثني عشر مجالاً مثيراً للقلق. وفي عام ٢٠٢٠ استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في متابعة هذا الشأن؛ إلا أن الاضطرابات الأمنية بالإضافة إلى القيود المفروضة بسبب انتشار جائحة كورونا (كوفيد-١٩) تسببتا في تأخير هذه العمليات بشكل كبير.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 وخطة العمل الوطنية العراقية الثانية الخاصة بتنفيذه

لقد كان للعمل البرامجي والمعياري الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة في قطاع المرأة والسلم والأمن تأثير كبير فيما يتعلق بمستوى الوعي بدور المرأة في بناء السلام على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي في العراق؛ فمن خلال الدعم الفني والعملياتي والمالي الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتمدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء خطة العمل العراقية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، والتي أطلقت رسميا في كانون الأول ٢٠٢٠ تحت رعاية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وقد نظمت حفل إطلاق الخطة دائرة تمكين المرأة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وقد جرى وضع خطة العمل على أساس تشاركي واسع النطاق اشتمل على مشاورات مع أكثر من ٦٠ منظمة نسوية في شتى أنحاء البلاد، ومع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثلين لحكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، واللجان القطاعية التي تعمل ضمن ٣٣ مؤسسة وزارية وحكومية. وقد كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقود جهود دعم وضع الخطط الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في العراق منذ عام ٢٠١٤ بجانب وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمجتمع الدولي.

التمكين الاقتصادي للمرأة

إن تبني نهج تشاركي؛ لاسيما مع الشركاء المتواجدين في المجتمع المحلي أتاح المجال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الفعلية التي عكستها المجتمعات المحلية المستفيدة. على سبيل المثال قام بعض الشركاء المنفذون في برامج التمكين الاقتصادي بتحويل ورش الخياطة التابعة لهم نحو انتاج الكمامات والعباءات الواقية لدعم مجتمعاتهم المحلية، ومن ثم إتاحة فرص أفضل للنساء لتوليد الدخل خلال الأوقات الصعبة التي تسببت فيها جائحة كورونا.

وقد ظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل مع طيف أوسع ضم الشركاء المحليين على صعيد سن التشريعات وصعيد وضع السياسات بغرض وضع خطة عمل وطنية للتمكين الاقتصادي بالشراكة مع البنك الدولي. ويتسق هذا العمل مع استراتيجية العراق الثانية للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية.

تأثيرات كوفيد19- ونشاطات هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تسببت إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة كوفيد-١٩ في ارتفاع معدلات العنف الأسري في العراق. ونتيجة لذلك، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى والأطراف الدولية الفاعلة حملة للدعوة إلى سن قانون مناهضة العنف الأسري في العراق. فقامت هيئة الأمم المتحدة على صعيد المجتمع المحلي بتقديم الدعم للناجيات من خلال توفير المأوى والفرق الجوالة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال شتى المشاريع بتأسيس سبعة مراكز نسوية تقدم خدماتها إلى أكثر الفئات النسوية هشاشة، لاسيما في مخيمات اللاجئين، كما دعمت العديد من مراكز الإيواء الأخرى الخاصة بالمرأة عن طريق توفير التدريب القانوني والنفسي. وقد لعبت هذه المراكز دوراً رئيسيا في الاستجابة لكوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠.

وفي الوقت الذي فرضت فيه القيود المتعلقة بكوفيد-١٩ تم استخدام منصات ونظم افتراضية بديلة (مثال: تطبيق زوم Zoom) لعقد الاجتماعات على صعيد المجتمع المحلي. ولضمان تنفيذ الدورات التدريبية المطلوبة حسب الخطط الموضوعة لها، طورت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منصة تفاعلية للتعلم عبر شبكة الانترنت صممت خصيصا لتلبية احتياجات مستفيدي وشركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشتمل المنصة على العديد من الخصائص مثل الكورسات المعتمدة عبر الانترنت، ودورات تفاعلية واجتماعات جماعية. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة باستخدام التقنيات والأدوات المبتكرة (بما فيها إمكانية الاتصال بشبكة الانترنت واستخدامها) لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة، فإن اعتماد منصات افتراضية مكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من توسيع نطاق عمل النساء والفتيات العراقيات ومشاركتهن في شتى أرجاء العراق ودول المهجر.

وكان التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة أمراً جوهريا في عام ٢٠٢٠ للتأكد من أن الاستجابة لكوفيد-١٩ تلبي احتياجات ومطالب شعب وحكومة العراق بشكل فعال. ومسترشدة بإطار الأمم المتحدة للاستجابة الفورية لكوفيد-١٩، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى في العراق، خطة استجابة اجتماعية اقتصادية شاملة غطت كافة الجوانب الضرورية لتخفيف أثر الجائحة. وكان هذا الأمر بمثابة أحد أهم الدروس المستفادة لا من حيث التنسيق فحسب، وإنما من حيث أهمية الانسجام في العلاقة والتواصل بين الأمم المتحدة والحكومة.

ولضمان بقاء مفهوم النوع الاجتماعي مكونا أساسيا في الاستجابة لكوفيد-١٩، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إبان المراحل المبكرة لتفشي الجائحة، مذكرة إرشادية بعنوان (الاستجابة لكوفيد-١٩ في العراق من منظور النوع الاجتماعي) لتوجيه عمل مختلف الأطراف الفاعلة؛ وعلى وجه التحديد الحكومة والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد دعيت إلى المشاركة في لجنة الإصلاحات الدستورية في ٢٠١٩-٢٠٢٠ حيث قدمت مساعدة فنية كبيرة لصالح عملية الإصلاح الدستوري العراقية بهدف تعميم منظور النوع الاجتماعي في التشريعات العراقية. وقد استندت التعديلات الدستورية التي اقترحتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التوصيات التي خلصت إليها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجان الاستعراض الدوري الشامل فضلاً عن إعلان ومنهاج عمل بيجين من جملة الصكوك الدولية الأخرى المتبناة و/أو المصادق عليها من قبل جمهورية العراق.

قانون مناهضة العنف الأسري والعنف ضد المرأة

عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢٠ على نحو وثيق مع أعضاء البرلمان بشأن إدخال تعديلات على قانون مناهضة العنف الأسري الذي قدم إلى برلمان الحكومة المركزية في نهاية عام ٢٠١٩. وعن طريق الدورات التدريبية والمناقشات بشأن

القانون المقترح دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحشدت التأييد من أجل تمرير القانون في البرلمان. وبموازاة ذلك جرى تنظيم حملة جماهيرية للدعوة إلى تمرير قانون مناهضة العنف الأسرى من خلال نشر رسائل مناهضة للعنف ترفع مستويات الوعي الجماهيري حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وحول أهمية تبني القانون الجديد.

وقد تم العمل على نحو خاص مع المهنيين في قطاع العدالة لزيادة نسبة التقاضي في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسين الاستجابات القضائية. علاوة على ذلك، جرى أيضاً تنظيم دورة تدريبية لتعزيز قدرات قوات الشرطة والأمن حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالصراع.

الشراكات

عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تأكيد الشراكة والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال "فرقة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي" التي تأسست عام ٢٠٠٥ وتقودها السيدة إيرينا فوجاكوفا سولارانو نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة للشؤون الإنسانية في العراق. واشتركت هيئة الأمم المتحدة في رئاسة فرقة العمل إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وتتألف عضوية فرقة العمل المعنية بالنوع الاجتماع من جهات مسؤولة معنية بالنوع الاجتماعي تعمل في العراق تتبع لوكالات الأمم المتحدة بما فيها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الغذاء العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومنظمة الزراعة والأغذية العالمية. ويتمثل هدف فرقة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي في العمل معا للنهوض بمسألة المساواة بين الجنسين في العراق من خلال ضمان تبادل المعرفة بشكل فعال، ونشر رسائل موحدة، ووضع الخطط المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والعمل المشترك للمناصرة وحشد التأييد.

وعقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وأعدت ثلاث أوراق بحثية حول عملية وضع السياسات، حللت فيها تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ من منظور جنساني على القطاعين السياسي والاقتصادي وقطاع الحماية الاجتماعية في العراق. وسوف توفر مخرجات تلك الدراسات منطلقاً لدعم الحكومة العراقية والأطراف المعنية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي في فهم أفضل حول كيفية تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، وكذلك لضمان وضع الاستجابات الملائمة موضع التنفيذ.

لقد حافظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على شراكات قوية مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ مثل منظمة تمكين المرأة وشبكة النساء العراقيات، عن طريق دعم هذه الجهات فنيا وماديا في تنفيذ عملها لحشد التأييد وفي جعلها تشترك بشكل أكبر في عملية تمرير قانون مكافحة العنف الأسري وخطة العمل الوطنية العراقية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥. إضافة إلى ذلك، فقد عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نحو وثيق مع دائرة المرأة العراقية والمجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كردستان العراق لتطوير إطار عمل لخطة العمل الوطنية انتهاء بإجازتها في عام ٢٠٢٠.

وشرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي في عملية تطوير مفهوم/نموذج مبتكر لتقديم الخدمات باستخدام نظام البطاقة النقدية الرقمية التابع لبرنامج الغذاء العالمي والمعروفة باسم بطاقات "سكوب"، لتعزيز فعالية حصول النساء على الخدمات المالية وفرص تطوير الأعمال التجارية والمساعدات النقدية والنقد مقابل العمل، وأيضاً للحد من خطر انتقال جائحة كوفيد-١٩.

الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠٢٠

في خطوة غير مسبوقة اتخذتها المؤسسات العراقية، دعيت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمشاركة في لجنة الإصلاح الدستوري؛ وبذلك تكون هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي حظيت بهذا الشرف، والذي مثل فرصة مهمة لتقديم مساعدة فنية ملموسة لدعم عملية الإصلاح الدستوري العراقية التي تهدف إلى تأصيل مفهوم النوع الاجتماعي في التشريعات العراقية، ما يعنى الوفاء بتفويض هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أعلى مستوى ممكن.

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني اللازم لقيادة وتيسير جهود إقرار خطة العمل الوطنية للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٤). واعتبرت هذه الخطوة نجاحا هائلا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وللعراق إذ توفر خطة العمل الوطنية إطار عمل صلب وواضح للحكومة لدعم وتنفيذ برامج عمل المرأة والسلم والأمن في العراق.

وباسم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق إلى الحكومة العراقية ورقة موقف السياسة المتعلقة بمشروع قانون العنف ضد المرأة العراقي. وتدعو الورقة إلى تبني قانون العنف الأسري بعد معدلات العنف الأسري المتصاعدة التي رصدت أثناء الفترة التي طبقت خلالها إجراءات الإغلاق وفرض القيود على الحركة بسبب جائحة كوفيد-١٩.

ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق بجانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد دراسة اجتماعية

اقتصادية للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩. كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة تقييم تأثير الجائحة في العراق وتقديم استجابة فورية للتعافي في المرحلة التالية التي تمتد من ١٢-١٨ شهراً، من خلال خطة استجابة متماسكة ومفصلة خصيصاً لهذا الهدف. وبجانب إعداد فصل مستقل ضمن الدراسة المذكورة، ركزت مداخلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تأصيل مفهوم النوع الاجتماعي في جميع قطاعات هذه الدراسة.

وكان مكتب الأمين العام للعراق من هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم صياغة الاستراتيجية الوطنية للمرأة بشأن تعزيز وضع المرأة العراقية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٢) التي وضعتها مديرية شؤون المرأة. إن هذا العمل الذي بدأ في عام ٢٠٢٠ والذي من المتوقع أن يتواصل في عام ٢٠٢١ سوف يرشد الحكومة العراقية في المسائل المتعلقة بتعميم منظور المساواة بين النوعين في مختلف الوزارات والهيئات للتأكد من أن التزامات العراق تجاه المنظور الجنساني يتم الوفاء بها.

لقد قادت الشراكات التي انعقدت مع مجلس القضاء الأعلى والتدخلات الاخيرة والعمل مع المهنيين في قطاع العدالة، قادت إلى تأسيس محاكم خاصة بمناهضة العنف الأسري في العراق. ونتيجة لذلك، تزايدت وتيرة التقاضي في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسنت الاستجابات القضائية وخاصة فيما يخص القضايا التي تتضمن العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي في حالة الصراع. إضافة إلى ذلك، استناداً إلى قرار مجلس القضاء الأعلى في بغداد، سيتم تشكيل محاكم جنائية ومحاكم جنح ابتداء من ٧ كانون الثاني ٢٠٢١ وسوف تكون مختصة بالتحقيق في قضايا العنف الأسري إلى جانب القضايا المعتادة ضمن كل دائرة اختصاص.

وفي سياق جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم الشباب العراقيين، قامت بدعم تشكيل تحالف ٢١ لتطوير وتمكين المرأة في العراق. ويضم التحالف نشطاء وقادة من شباب وشابات عراقيين يمثلون شتى أجزاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان. يعمل أعضاء التحالف معا لبناء قدرات النساء لتمكينهن من المشاركة في عمليات صنع القرار وتقلد مناصب قيادية في مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ختاماً، إن التعاون الوثيق بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتموضعها بجانب فريق الأمم المتحدة القطري وفرقة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي نتج عنه تضمين مفهم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في "إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة" الجديد.

كلمة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة دينا زوربا

"يحتفل العالم هذا العام باليوم العالمي للمرأة، والذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلم والأمن، و١٦ يوما من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، في ظل ظروف غير مسبوقة. لقد حتمت جائحة كوفيد-١٩ على الحكومات أن تسن تدابير صحية عامة منقذة للحياة، بما في ذلك إجراءات الإغلاق وحظر التجوال وغيرها من القيود المفروضة على الحركة لاحتواء انتشار الفيروس. إلا أن مثل هذه التدابير من الممكن أن تشكل أيضاً مصدراً لخطر التعرض للعنف وفقدان الحياة بشكل متزايد. وقد تبين من خلال التقارير الدولية والإقليمية التي نشرت مؤخراً ارتفاع مخيف في وتيرة العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الجائحة؛ لاسيما العنف الأسري؛ فالعديد من التدابير اللازمة للسيطرة على تفشي الفيروس قد حدّت بشكل كبير من مقدرة الناجين على حماية أنفسهم ضد المعتدين عليهم أو الحصول على الدعم المنقذ للحياة.

وليس العراق بمستثنى في هذا السياق. فقد سجلت منظومة إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حوادث العنف التي جرى التبليغ عنها في عام ٢٠٢٠. وتشكل حوادث العنف الأسري أكثر من ٧٥٪ من جميع حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها. ونظراً لأن النساء والأطفال العراقيين؛ خاصة ذوي الإعاقات منهم، كانوا معرضين أصلا وبنسبة أكبر لمخاطر العنف الأسري قبل الجائحة، فإن هذه الأرقام لا تمثل إلا غيضا من فيض من المشكلة؛ حيث تقع معظم حالات العنف الأسري وغير ذلك من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي دون التبليغ عنها بشكل كاف.

تدعو الأمم المتحدة الحكومة العراقية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف المرتكب ضد النساء والأطفال وتعزيز مشاركة المرأة ومنحها دورا قياديا في عملية صنع القرار، خاصة في أوقات الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ. وينبغي الاستمرار في إعطاء الأولوية القصوى إلى المسائل المتعلقة بمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتخفيف الخطر وأنشطة الاستجابة ذلك أن الجناة لا يزالون يستغلون عدم وجود القوانين التي تحملهم المسؤولية على أفعالهم أوتحمي الناجين من العنف.

ونحن نحث البرلمان العراقي على إقرار قانون مناهضة العنف الأسري للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يتحمل فيه الجناة مسؤولية أفعالهم، وأن يقوم في الوقت نفسه بإيجاد فضاءات وبيئات لحماية الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي يشعرون فيها بالأمان والتمكين والقدرة على الازدهار.

ونحن نتعهد بأن نواصل العمل معاً يداً واحدة مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي وجميع الشركاء لضمان حماية النساء والأطفال في جميع أنحاء العراق.

الأمم المتحـدة – العـراق

United Nations Iraq